الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

العدد (213)

18 /1430/10هـ الموافق2009/10/7 م

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	21
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	28
أخبار ذات علاقة من صحف الخليج	121

أب بالمدينة يحرم أبناءه العشرة من الهوية ويهددهم بالقتل

المصدر: جريدة المدينة السبت، 3 أكتوبر 2009
http://www.al-madina.com/node/183915

عبدالرحيم الحدادي - المدينة المنورة تصوير: زاهد بخش

يعيش 10 ابناء لمواطن سعودي بدون هوية منذ 22 عامًا نتيجة الزواج بطريقة غير نظامية فيما تطالب جمعية حقوق الانسان بضرورة سحب الولاية من الآباء غير الاسوياء . وهدد الاب الذى يعانى من ظروف نفسية ابناءه بالقتل بعد ان تقدموا بشكوى للامارة والشؤون الاجتماعية تم على اثرها تخصيص شقة سكنية لهم لحين النظر في مشكلتهم من مختلف الجوانب. يأتي ذلك في الوقت الذى يحجم فيه الاب عن مراجعة الجهات المعنية لحل المشكلة التى حرمت ابناءه طيلة هذه السنوات من العلاج المجاني والدخول الى المدارس . وقد تفاقمت معاناة هؤلاء الابناء مع تقدم العمر بهم وزواج بعضهم بصورة غير نظامية ايضا الامر الذى يهدد من جهة اخرى مستقبل ابنائهم في حلقة جديدة للمعاناة بسبب تجاوز النظام.

وكان الأب تزوج من سيدة غير سعودية بطريقة غير نظامية وأنجب منها 4 أبناء بنتين وولدين أكبر البنات عمرها الآن 22 عاما والأخرى 20 عاما دون ان يضمهم الى هويته مكتفيا بتبليغ الولادة فقط وقد زوجهم لسعوديين بنفس طريقة زواجه غير النظامي. وواصل الاب تجاوزه للنظام وطلق الزوجة الأولى وتزوج من أجنبية بنفس طريقة الزيجة الأولى وأنجب منها 6 أبناء بين ذكور وإناث أكبرهم عمرها 12 سنة وأصغرهم رضيع.

وأدى هذا الوضع الى حرمان ابنائه العشرة من التعليم والعلاج فيما ترقد زوجته الأولى حاليا في مستشفى الصحة النفسية جراء الحالة النفسية التي تسبب فيها زوجها لتعذيبه لأبنائه عندما يطلبون منه أن يستخرج لهم هوية أو أن يثبت نسبهم وفي المقابل ادخل الاب 3 مرات مستشفى الصحة النفسية بسبب بعض الاضطرابات التى يعاني منها حالات نفسية سيئة أدخل بسببها ثلاث مرات مستشفى الصحة النفسية.

تقول اكبر بنات هذا الاب : لم أدخل المدرسة لأن والدي لم يثبت ولادتنا ولم يستخرج لنا شهادة ميلاد ولدينا ورقة تبليغ عن ولادة فقط فوالدنا كان متخوفًا من اكمال اجراءات تسجيلنا في هويته لأن زواجه من والدتي غير نظامي مما جعلنا نعيش في رعب وخوف من مستقبلنا وعندما وصل عمري 16 سنة زوجني والدي غصبا عني لشخص متزوج من سيدتين قبلي وهن على ذمته وأنجبت 3 أبناء بنتين وولد ولم يضمهم زوجي ولم يستخرج لهم شهادات ميلاد لأن أمهم ليس لديها هوية رغم أن زوجي سعودي. والآن أبنائي الثلاثة يعانون نفس معاناتي بسبب تعنت والدي.

واضافت طلق والدي والدتي بعد ان تلقت أنواعا من العذاب على يده وتزوج من أخرى ومن نفس جنسية والدتي وأنجب من الزوجة الثانية 6 أبناء بين أولاد وبنات أكبرهم الآن عمرها 12 سنة وليس لهم أي هوية ولا أي صفة إلا أن والدنا سعودي بالاسم فقط وأصبح عددنا عشرة أخوة بدون هوية وأبنائي الثلاثة كذلك الذين يعيشون معي في نفس السكن الذي وفرته لنا الشئون الاجتماعية بعد أن عرفت بوضعنا . واضافت تقدمنا بشكوى ضد والدنا الذي لم يستخرج لنا هوية ولا يريد أن يثبت نسبنا لكي نستفيد ويلتحق أخواتي الصغار بقطار التعليم الذي فاتنا أنا وشقيقتي الكبرى التي أيضا زوّجها والدي من شخص

سعودي دون أي هوية ولكن حظها أفضل مني لأنها لم تنجب وتتورط مثلي . واضافت أن والدنا يهددنا بالقتل إذا طلبنا منه استخراج هوية لنا وأن يثبت نسبنا لدى الجهات الحكومية لأننا حرمنا من العلاج في المستشفيات وكذلك المدارس وعندما عرفنا أن والدنا غير مبالٍ بوضعنا تقدمنا بشكوى لدى الجهات المسئولة وأفهمناهم أنه يهددنا بالقتل خاصة. وقد وفرت الشئون الاجتماعية لنا سكنًا في إحدى الشقق المفروشة لحين النظر في قضيتنا مع توفير ما نحتاجه من مأكل ومشرب.

داوود: الأبناء يستحقون الجنسية وفق النظام

أوضحت الدكتورة فاطمة داوود استشارية جراحة أطفال وعضو لجنة الحماية الاجتماعية بمنطقة المدينة المنورة ورئيسة فريق الحماية بصحة المدينة أن هؤلاء الابناء يستحقون الجنسية بعد اجراءات طويلة معتادة في مثل هذه الحالات مشيرة الى الاتفاق مع الشؤون الاجتماعية على بقائهم في نفس مكان اقامتهم بالشقة المستأجرة حسب الخطاب الموجه من الإمارة.

واكدت الحاجة الى حل سريع حتى يلتحق هؤلاء الابناء بمجال التعليم ويتمكنوا من العلاج في المستشفيات ورفعنا توصياتنا لمقام الإمارة لاستخراج الهوية لهم عن طريق الإمارة لأن والدهم طوال هذه السنين يماطل ولا يريد أن يتقدم للجهات المعنية خوفا على نفسه لأنه تزوج بطريقة غير نظامية وضيع أبناءه العشرة والدولة لابد أن تتدخل لحل معاناة الأسرة من بنات وأولاد ليس لهم ما يثبت هويتهم غير أن والدهم لا يبالي بهم بدليل أن أكبر البنات عمرها 23 سنة بدون هوية.

كما شملت التوصيات الحاقهم بالمدارس وأن يكون لهم معاملة خاصة مشددة على ان الاهم هو توفير السكن المناسب لهم لاسيما وأن من بينهم طفلا لديه ثقب في القلب مشيرة ان اهل الخير لم يبخلوا على الاسرة في رمضان والعيد.

حقوق الإنسان: سحب الولاية من الأب غير السوي

دعت الدكتورة سهيلة زين العابدين عضو المجلس التنفيذي بالجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وعضو لجنة الرصد والمتابعة بالجمعية الى تعديل الانظمة لتقضى بسحب الولاية من الاب غير السوى معربة عن املها في ان تجد القضية طريقها الى الحل بعد تدخل الامارة . والقت ببعض اللوم على الابناء الذين استيقظوا بعد فوات الاوان

ودعت الى إعادة النظر في موضوع ولاية الأمر على الفتيات وعلى المرأة بشكل إيجابي وأن لانطلق للأب العنان يتصرف في أولادة وبناته كما يشاء بحكم ولايته عليهم كما فعل هذا الأب بهذه الأسرة . وقالت ان الاب الذى اتى على كل التصرفات السابقة غير سوى ولا يستحق أن يكون له حق الولاية ويجب أن تنزع منه الولاية وخاصة على البنات لأن الأولاد الذكور في حال وصول عمرهم 18 سنة يكونون اولياء امور نفسهم وإذا أردنا حل المشاكل من جذورها لا بد من وضع أنظمة وقوانين لا تعطي الحق لغير الأسوياء بالتصرف بهذا الشكل.

مدير الأحوال المدنية يدعو الأب للمراجعة

دعا سعد بن طايع العوفي مدير الأحوال المدنية بمنطقة المدينة المنورة الاب الى ضرورة مراجعة الجهات المعنية لحل هذه الاشكالية مشيرا ان النظام في مثل هذه الحالات معروف وأن الدولة سهّلت بعض الأمور التي وقعت بها تجاوزات ولكن إذا تنكر الأب من أبنائه فهذه مشكلة واضاف ان النظام يقضى بضرورة الحصول على اذن قبل الزواج من الخارج كما انه لايحرم الاب من ابنه.

الضوابط المشددة لم تمنع الزواج من الخارج و10% نسبة الموافقات الرسمية

قال مصدر في وزارة الداخلية إن الضوابط المشددة لم تمنع زيادة منح راغبي الزواج من الخارج التصاريح، بواقع 25 شخصا يوميا، واستشهد بالقبائل على الحدود السعودية اليمنية التي تم تصحيح أوضاع أفرادها ومنحهم الجنسية السعودية، ومنح طالبي الزواج من فتيات يمنيات تصاريح. وكانت وزارة الداخلية رفضت مطالب مجلس الشورى بتخفيف ضوابط زواج السعوديين من الخارج، وأبقت الوزارة على تشديد الشروط مستثنية كبار السن، والمعاقين، والمرفوضين اجتماعيا، إذ سمحت لهذه الفئات بالحصول على تصاريح خاصة بالزواج من أجنبيات مراعاة لظروفهم. وبرر رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية في مجلس الشورى الدكتور طلال بكري، المطالبة بإعادة النظر في شروط الزواج من الخارج، باضطرار مواطنين لم يتمكنوا من الحصول على التصاريح إلى السفر والزواج دون إذن لينتهي الأمر بالانفصال وتحول الأبناء لأطفال شوارع، الأمر الذي يسيء إلى سمعة المملكة. وقال مدير عام الحقوق بوزارة الداخلية الدكتور عبدالرحمن المخضوب في تصريح سابق إن وزارة الداخلية وضعت ضوابط وتعليمات، وضيقت الزواج من الخارج. واضاف أن نسبة الموافقات تعتبر قليلة جدا مما يقدم لوزارة الداخلية من طلبات ولا يحقق من طلبات من مجمل ما يقدم للوزارة إلا 10% ووفق ضوابط محددة. وأوضح أن الزواج من الخارج اذا كانت المرأة غريبة عن سلوكيات المجتمع وتقاليده وعن حريته فهو يرتبط بامرأة نشأت وتربت في مجتمع آخر سواء في دينها أو استقامتها أو في مقصدها من الزواج خصوصاً اذا كان الشخص كبيراً في السن والمرأة صغيرة أو كان صاحب مال وهي تطمع في ماله أو غيرها من الامور.

حقوق الإنسان تطالب بتقسيم اليوم الدراسي إلى فترتين للوقاية من أنفلونزا الخنازير

المصدر: جريدة المدينة الجمعة، 2 أكتوبر 2009
http://www.al-madina.com/node/183514

فهد الحمياني - الطائف

طالبت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وزارة التربية والتعليم بتقسيم فترات اليوم الدراسي في المباني المدرسية سواء المستأجرة أو الحكومية إلى فترتين صباحية ومسائية حتى تضمن عدم تكدس الطلاب والطالبات ولضمان تجويد اليوم الدراسي صحيًا وذلك كحلٍ مؤقت في ظل انتشار وباء أنفلونزا الخنازير، حتى تلتزم الوزارة بالتنسيق مع وزارة المالية بإيجاد مبانٍ حكومية تتميز بسعة الفصول والأفنية والأحواش لتكون بيئة تعليمية وصحية مناسبة. وقالت الدكتور سهيلة زين العابدين عضو الجمعية إن هناك دور كبير لمؤسسات المجتمع المدني في البحث عن الحلول المناسبة لإعانة الدولة على مواجهة مثل هذه المخاطر.

وتعليقًا على تخوف عدد من أولياء أمور الطلاب من زج وزارة التربية والتعليم بأبنائهم داخل المدارس المستأجرة التي تضيق بأعداد الطلاب ويصعب توفير الاشتراطات الصحية بها، خاصة مطالبة وزارة الصحة بأن يكون بين الطالب والآخر على أقل مسافة نصف متر وتوفير غرفة للعزل، وتشكيكهم في جدية تقيد المعلمين بوسائل الاكتشاف لوباء أنفلونزا الخنازير والتوعية وضعف الإمكانات لديهم، تقول د.سهيلة: على المواطنين التقدم بشكاوى إلى ديوان المظالم لتحريك الجهات المعنية بتوفير الأجواء المناسبة صحيًا داخل المدرسة والحي وفي الشارع من بلديات وتعليم وصحة، مؤكدة أن الجمعية ستنظر في أي شكوى يتقدم بها أولياء الأمور أو حتى الطلاب والطالبات.

وقال أولياء الأمور في حديثهم لـ ''المدينة'' إن دخول فصل الشتاء مع بداية العام الدراسي قد يضع المعلمين في مأزق بشأن التفريق بين الأنفلونزا الموسمية والأنفلونزا المستجدة مما يُحدث إرباكًا لسير الدراسة بشكلٍ يومي في جميع المدارس فذاك مصاب بارتفاع في درجة الحرارة وآخر يعطس وبينهما طالب يسعل.

''المدينة'' استطلعت آراء قانونيين وقضاة حول إمكانية مقاضاة ولي الأمر لوزارة التربية والتعليم في حالة ثبوت إصابة أبنائه بأنفلونزا الخنازير داخل المدرسة، منهم المحامي سعود المالكي الذي قال: من المتعارف عليه أن الصحة المدرسية ترتبط بالعملية التربوية والتعليمية، ويعول عليها في صحة الطلاب والطالبات والعمل على توفير المناخ المدرسي الصحي المناسب لنموهم وتطورهم في المراحل المختلفة، وبما أن التقويم الشامل للمدرسة يعتمد في عمله على تشخيص الواقع في الميدان التربوي، فإنه يقيس مدى تطبيق المدرسة للأسس الصحية من خلال بطاقة (ب) المحاور العامة إذ استعرضت عددًا من الشواهد في عناصرها المختلفة؛ مما يعكس مدى عناية التقويم بالصحة ومنحها مساحة واسعة من الاهتمام.

ويحق لولي أمر الطالب اللجوء للقضاء في حال أصيب ابنه أثناء فترة الدراسة، وديوان المظالم هو الجهة المخولة للنظر في هذه القضايا بحسب الاختصاص.

لا لمقاضاة ''التربية''

أما الشيخ الدكتور صالح بن سعد اللحيدان المستشار القضائي الخاص والمستشار العلمي لجمعية الصحة النفسية بدول الخليج والشرق الأوسط فيرى أنه لا يحق لولي أمر الطالب مقاضاة وزارة التربية والتعليم لأن الأخيرة جعلت سبلاً للوقاية من هذا الداء ودربت المعلمين والمعلمات على طرق وكيفية اكتشافه وعملت وسائل عديدة للتوعية.

وذات الرأي يدعمه الشيخ عبدالرحمن الفتة القاضي بالمحكمة الجزئية بالطائف قائلًا: الوزارة عند تحديدها لبدء الدراسة لم تجبر ولي الأمر على إحضار ابنه، وإذا كان لديه الخيار في إحضاره فالخطورة هنا ليست متيقنة ونسبة الهلاك بسببه أجارنا الله والمسلمين ضئيلة جدًا جدًا.

وفي ذات المنحى يؤكد المحامي خالد الثبيتي أن وزارة التربية والتعليم تعمل بشكلٍ جاد للتوعية والوقاية من أنفلونزا الخنازير وستصل هذه البرامج التوعوية للمنازل وهي ليست مقتصرة على الطلاب، وهنا يثبت اجتهاد المسؤولين فيها على مواجهة الأزمة ولا يلام المرء بعد اجتهاده.

المصارحة بحقيقة الأمر

وكان الدكتور محمد بن يحيى النجيمي الأستاذ بالمعهد العالي للقضاء وعضو مجمع الفقه الإسلامي الدولي بمكة المكرمة قد قال برأيه الشرعي بعدم جواز بدء الدراسة في جميع المراحل التعليمية، حتى في الجامعات في وقتها، مثمناً الأمر السامي الكريم بتأجيل الدراسة أسبوعين في المراحل الأولية، ولمدة أسبوع في المراحل المتوسطة والثانوية، ومطالباً وزارتي الصحة والتربية والتعليم بمصارحة القيادة بحقيقة الأمر خاصة أن خطر انتشار أنفلونزا الخنازير لا يزال قائماً رغم الاحترازات التي اتخذت، مضيفاً أن المملكة أكثر دول العالمين العربي والإسلامي إصابة بالمرض، وأكثرها في عدد الوفيات جراء أنفلونزا الخنازير، وقد يزداد الخطر مع قدوم الحجاج والمعتمرين.

وقال النجيمي: لذلك أرى النظر في موضوع تأجيل المدارس مرة أخرى، وأن يشمل التأجيل المعلمين والمعلمات، وطلاب الجامعات إلى ما بعد الحج للأسباب التالية: أن الأمصال الخاصة بالتطعيم ضد أنفلونزا الخنازير سوف تتأخر، وخطورة انتشار المرض في فصل الخريف ومن ثم ازدياد الإصابات، وأن الحجاج سيتوافدون إلى المملكة خلال الأيام القليلة المقبلة والمملكة حري بها اتخاذ كافة الإجراءات والاحتياطات العملية لمواجهة ما قد يحمله بعض الحجاج من فيروسات، ومن هذه الإجراءات تأجيل الدراسة إلى ما بعد الحج لتكثف الأجهزة الصحية دورها في رعاية الحجاج والمعتمرين، خاصة أن هذه تجمعات كبيرة في أماكن محددة، فالمملكة يأتي لها أكثر من مليوني حاج مطلوب منها رعايتهم والحفاظ على صحتهم، ولا جدوى من تدريب المعلمين والمعلمات على مكافحة الفيروس والمصل لم يصل بعد، وتكدس الفصول بالتلاميذ خاصة في المدارس المستأجرة وهي أغلبية وقد لا تتوافر في الكثير منها التهوية اللازمة.

والد "طفل الطائف المعذب" يصادق شرعا على اعترافاته

المصدر: جريدة المدينة الخميس، 1 أكتوبر 2009
http://www.al-madina.com/node/183210

عواض الخديدي - الطائف

صادق والد طفل الطائف المعذب شرعاً على اعترافاته التي كان قد أدلى بها لدى شرطة الرياض ممثلة في قسم العيينة مقرّاً بما قام به تجاه ابنه (عون) من عنف وتعذيب وحروق طالت جسده، فيما لا تزال القضية لدى الأجهزة الأمنية بالرياض، ومن المتوقع إحالتها إلى شرطة الطائف حيث سجلت الشكوى.

وكان الأب (ع، ق) قد نفى في حديث لـ "المدينة" نشرته أمس، التهمة المنسوبة إليه من طليقته بتعذيب ابنه مستشهدا بالتقارير الطبية الصادرة بهذا الشأن.

واستغرب في اتصال هاتفي مع "المدينة " أمس الأول ما يثار من (مزاعم) - على حدّ قوله - بتعذيبه ابنه، وأبدى استغرابه من ادعاء مطلقته بان اسم الطفل "عبدالله " رغم ان اسمه الحقيقي (عون).

وقال : مانسب لي من تسببي في أثار للتعذيب والضرب على ابني ، أمر لا يمكن القبول به ، فأنا أب لـ 5 أبناء وبنات ولم يسبق أن اعتديت عليهم بالضرب او خلافه ، فكيف ارتكب ذلك مع طفل لم يكمل عامه الثاني بعد ؟ ، واضاف: أمضى الطفل لدى والدته سنة ونصف السنة ، فيما أمضى معي نحو شهرين فقط ، فكيف يصحّ ادعاء والدته بأنني تسببت في كل الكدمات بجسم الطفل ؟ مدّعيا أن هذه الكدمات قديمة ولا يعلم عنها شيئا.

من جهة ثانية علمت "المدينة" أن والدة الطفل تقدمت بشكوى لشرطة الطائف ضد أحد رجال الأمن بمركز بني سعد جنوب الطائف متهمة إياه - حسب رؤيتها - بالتساهل وعدم التعامل بجدية مع البلاغ المقدّم للمركز من قِبلها خلال أيام عيد الفطر لمركز شرطة بني سعد بشأن تعرض ابنها البالغ من العمر سنة ونصف لعنف أسري على يد والده الذي كان موجودا أيام العيد في بني سعد.

من جهة أخرى أحال مستشفى الأطفال بالطائف التقرير الطبي للطفل المعنف إلى لجنة الحماية الاجتماعية بعد انتهاء الكشف الطبي عليه لتتخذ الإجراءات النظامية اللازمة في ضوء التقرير الذي أشار إلى وجود إصابات وحروق على جسد الطفل.

يذكر أن الطفل عون عاد إلى أحضان والدته بعد القبض على والده من قبل شرطة الرياض مساء الخميس الماضي إثر التنسيق بين الأجهزة الأمنية في الطائف والرياض وتدخل جمعية حقوق الإنسان بعد تلقيها شكوى من والدة الطفل بتعرض ابنها للخطر.

مطالبة بإنشاء شرطة مجتمعية لمواجهة العنف الأسري

بدء أعمال منتدى العنف الأسري اليوم بجدة لبحث المعوقات ورصد الإيجابيات

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 16 شوال 1430 - 5 أكتوبر 2009 العدد 3293 - السنة العاشرة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3293&id=120090

فتى تعرض لعنف أسري من ذويه

الرياض: علي القحطاني

كشفت نائبة رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لشؤون الأسرة الجوهرة العنقري في ورقة عمل تقدمها في منتدى العنف الأسري الذي بدأ بمدينة جدة أبرز معوقات الحد من العنف الأسري والإيجابيات المتحققة.

وقالت العنقري إن أبرز المعوقات تتمثل في "عدم كفاية المعلومات، إضافة إلى عدم كفاية المنظمات الحقوقية الدفاعية ذات الرؤية القانونية التشريعية، والتفسيرات الخاطئة للدين، وسيطرة العادات والتقاليد، والتناقض بين الأنظمة والتطبيق، ونقص الوعي الديني التشريعي والقانوني لدى النساء والرجال، والنقص أو القصور في البناء المؤسسي".

في حين أشارت إلى أن الإيجابيات التي تحققت في مجال الحد من العنف الأسري هي أن العنف الأسري بدأ يأخذ فرصة من الحوار والطرح (أي كسر حاجز الصمت) خاصة العنف الجسدي والتحرش الجنسي، إضافة إلى أن مساهمة الإعلام في الطرح وإلقاء الضوء على التقصير ساهم في لفت نظر المسؤولين، وتأسيس لجان وجمعيات لمناهضة العنف الأسري، والبدء في تأسيس عدد من دور الحماية يساهم في تشجيع طلب المساعدة، مع وجود إرادة سياسية جادة بعد التوجيه من المقام السامي بإعداد نظام للحماية من الإيذاء.

وأوصت العنقري بضرورة "إصدار فتوى شرعية بتحريم وتجريم العنف من المجلس الأعلى للإفتاء – القضاء – والمجمع الفقهي الإسلامي، والتركيز عند وضع الحلول على مبدأ الوقاية أولا، وأن يكون ذلك بأبعاد فقهية، وشرعية، واجتماعية، ونفسية، وصحية وتربوية".

وطالبت "بإنشاء هيئة عُليا لمواجهة العنف والتعامل معه. ذلك أن عددا من القطاعات (الداخلية، الصحية، الشؤون الاجتماعية، العدل، التربية والتعليم... إلخ) يشارك في عملية المواجهة، ومع ارتفاع نسبة العنف، لابد من التنسيق مع مختلف الجهات من خلال هيئة متخصصة تقوم بالدراسة ووضع الحلول، والمتابعة والمراقبة والتقييم كعمل متكامل، والسعي إلى تحسين وضع الأسر الفقيرة (محاربة الفقر والمرض)، وكذلك الالتفات إلى وضع النساء والأطفال في القرى والهجر، والاجتهاد في توفير الخدمات الأساسية للأطفال، ووضع حاجاتهم على أولويات اهتمام الدولة عند وضع الاستراتيجيات وما يحققها من برامج ومشاريع، وتعزيز قدرات الأسر وتوعيتهم لتقديم رعاية أفضل للأطفال".

كما طالبت بإنشاء مراكز معلومات وأبحاث في كل منطقة لرصد مختلف الظواهر الاجتماعية السلبية وأسبابها لوضع الحلول المناسبة، وإنشاء مراكز إرشاد أسري في مختلف المدن والقرى، ومن خلال مراكز الأحياء للتعامل مع المشاكل

الأسرية قبل تفاقمها، وكذلك التوعية بأهمية الوقاية والحماية بتدريب الأطفال على حماية أنفسهم كذلك النساء وكبار السن، وتفعيل المجالس العليا التي أمر بها المقام السامي، ومنها المجلس الأعلى للأسرة، والمجلس الأعلى للمرأة، والمجلس الأعلى للطفولة.. إلخ.

وأوضحت العنقري "الحاجة لشرطة أسرية أو مجتمعية تستقبل حالات العنف، وتتعامل معها بتخصص ديني اجتماعي نفسي وأمني، واستخراج الأوراق الشخصية الثبوتية حال الولادة، حتى لا يكون الطفل تحت رحمة المعنف المهمل، وإنشاء دور حماية في مختلف مدن المملكة. على أن تكون متخصصة ليس فقط في الحماية. بل أيضا في تأهيل الضحايا والمعتدين على حد سواء. وبخدمة هاتفية 24 ساعة".

ودعت إلى "المطالبة بالحق العام حتى لو تنازل الأب أو الأم عن حقهما في قضايا العنف ضد أي منهما أو الأطفال، ونزع الولاية عند ثبوت حالة زنا المحارم، وربطه مباشرة بصك الحكم المتعلق بارتكاب الزنا، وفي نفس نص الحكم، وذلك أن جريمته تثبت عدم صلاحيته للولاية".

وطالبت نائبة رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لشؤون الأسرة برفع سن الحضانة إلى 15 عاما، فمع المتغيرات تكون الحاجة لبقاء الطفل مع الحاضن سواء كان الأب أو الأم من منهما الأصلح، كما دعت إلى تفعيل المحاكم الأسرية في مختلف مدن المملكة، ونوهت بالحاجة لوجود لجان متخصصة في المحاكم لدراسة بيئة الأسرة، والإصلاح بين الطرفين في حال الطلاق أو فسخ عقد الزواج أو الخلع لحضانة الأطفال، وتحديد النفقة اعتمادا على الإمكانيات الفعلية للأب، وتقنين الأحكام التعزيرية خاصة بما يتعلق بالعنف".

كما دعت إلى فصل موضوع الحضانة أو المساومة به في حال تقدم المرأة بطلب الانفصال بالطلاق أو الخلع، وتكون الحضانة للأصلح فقط، وألا نجعل خصوصيتنا سببا للتغاضي عن العنف، وتكون مخالفة للشرع إن تسببت فيه.

وطالبت العنقري بإعداد مدونة لأحوال الأسرة مستمدة من الشريعة الإسلامية.. تحدد حقوق وواجبات كل فرد من أفراد الأسرة.. من الولادة.. حتى الوفاة تكون جزءاً من الوثائق التي لابد للمواطن من الاطلاع عليها، وتوزع بالإجبار عند الحصول على البطاقة الشخصية.

جدل إجرائي في الشورى خلال مناقشة أنظمة المرافعات الشرعية والإجراءات الجزائية

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 16 شوال 1430 - 5 أكتوبر 2009 العدد 3293 - السنة العاشرة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3293&id=120142

الرياض: عبدالله فلاح

شهدت جلسة مجلس الشورى أمس جدلا واسعا حول تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية وحقوق الإنسان بشأن مشروعات أنظمة المرافعات الشرعية، والإجراءات الجزائية، والمرافعات أمام ديوان المظالم.

وعارض عدد من أعضاء المجلس تعديل اللجنة مطالبين بأن يناقش النظام كاملا بعد تعديلات الحكومة عليه، مطالبين بأن تناقش المواد التي حذفت والتي أضيفت وألا يكون النقاش شكليا عقب تعديلات اللجنة عليه.

جاء ذلك بعد أن قدم رئيس لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية وحقوق الإنسان الشيخ عازب آل مسبل تقرير لجنته بشأن الموضوع، لافتا إلى أنها عقدت 38 اجتماعاً بحضور عدد من المسؤولين من مختلف الجهات ذات العلاقة بالشأن القضائي، وبيّن أن الأساس في إجراء هذه المراجعة للأنظمة الثلاثة ما نصت عليه الترتيبات التنظيمية لأجهزة القضاء وفض المنازعات بما يتفق مع نظام القضاء ونظام ديوان المظالم.

وكان من بين الأعضاء المعارضين على آلية النقاش الدكتور طلال بكري الذي أكد أن التعديلات الواردة في النظام هي تعديلات شكلية ولا تستحق المناقشة في المجلس مقترحا مناقشة النظام بالكامل، فيما تساءل الدكتور عبدالله الظفيري قائلا: لماذا يحق لـ"لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية وحقوق الإنسان" مناقشة النظام كاملاً بينما أعضاء المجلس لا يناقشون سوى تعديلاتها فقط مؤكدا على أنه تجب مناقشة النظام كاملاً في المجلس.

كما انتقد عضو المجلس الدكتور عبد الجليل آل سيف تقرير اللجنة خاصة أنها لم تناقشه بحضور أعضاء من هيئة حقوق الإنسان أو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان.

واقترح الدكتور عبد الله الدوسري على اللجنة أن تشكل لجنة أو هيئة تعنى بتحديد الجهات ذات الاختصاص في القضايا المنظورة وتحديد كل قضية والجهة المعنية بها منعاً لتكدس القضايا وطول فترات الجلسات وعدم اختصاص الجهة المحولة لها القضية.

وكان المجلس قد استمع إلى تعديلات لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية وحقوق الإنسان واشتملت تعديل المادة العاشرة ليكون نصها: لا يجوز نقل أي قضية رفعت بطريقة صحيحة لمحكمة مختصة إلى محكمة أو جهة أخرى ولا يحق لأحد سحبها منها قبل الحكم فيها وتعد القضية مرفوعة من تاريخ قيدها في المحكمة.

وعدلت المادة الحادية والثلاثين التي تختص المحاكم العامة بنظر جميع الدعاوى والقضايا والإثباتات النهائية وما في حكمها وما عدا ذلك في اختصاص المحاكم الأخرى وكتابات العدل وديوان المظالم.

وعدلت المادة الثانية والثلاثين التي تختص المحكمة العامة في المحافظة والمركز الذين ليس فيها محكمة مختصة بالنظر في جميع الدعاوى والقضايا والإثباتات النهائية وما في حكمها الداخل في اختصاص تلك المحكمة المختصة وذلك ما لم يقرر المجلس الأعلى للقضاء خلاف ذلك.

وتختص المادة الخامسة والثلاثين المحاكم التجارية بالنظر في جميع المنازعات التجارية ومنها:

أ) جميع المنازعات التجارية والأصلية والتبعية.

ب) الدعاوى التي تقام على التاجر بسبب أعماله التجارية الأصلية والتبعية.

ج) المنازعات التي تحدث بين الشركاء في الشركات.

د) جميع الدعاوى والمخالفات المتعلقة بالأنظمة التجارية وذلك دون إخلال اختصاص ديوان المظالم.

هـ) دعاوى الإفلاس والحجر على المفلسين ورفعه عنهم.

من جانبه تساءل الدكتور حاتم المرزوقي عن تعديل المادة العاشرة وقال: هل تشمل حق المدعي في سحب القضية من الجهة التي رفع الدعوى لها؟،ولم يشر في النظام إلى القضايا الطبية.
ولفت عضو المجلس الدكتور عبدالله الفيفي إلى أن الإضافة في المادة العاشرة من النظام ليس لها علاقة بالمادة والتي تتحدث عن نقل القضية أما موضوع احتساب المدة فهي تتعلق بالجانب الزمني لقيد القضية ومكانها يكون في المادة الثامنة والتي تتعلق بالمدد القضائية، كما أن كلمة الوسائل في المادة الثالثة عشرة ليس لها علاقة بالتبليغ ويجب أن تكون في المادة الثالثة والسبعين من النظام.
من جهته طالب عضو المجلس سليمان الزايدي بإلغاء أو تعديل المادة الثانية من النظام،وأن المادة الأولى تنص على أن أحكام هذا النظام تطبق مع ما يتوافق مع الشريعة الإسلامية وما يصدره ولي الأمر،ويجب أن تفسر ما يصدره ولي الأمر خصوصاً أن المملكة تدخل في العديد من الاتفاقيات الدولية والمعاهدات وهل هذا التفسير يشكل هذه الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.
التبليغ من نسختين
عدلت المادة الثالثة عشرة لتنص على: يجب أن يكون التبليغ من نسختين متطابقتين إحداهما أصل والأخرى صورة وإذا تعدد من وجهت إليهم تعين تعدد الصور بقدر عددهم، ويجب أن يشتمل التبليغ على البيانات الآتية:
أ) موضوع التبليغ وتاريخه باليوم والشهر والسنة والساعة التي تم بها.
ب) الاسم الكامل لطالب التبليغ ورقم هويته ومهنته أو وظيفته ومكان إقامته ومكان عمله، والاسم الكامل لمن يمثله ورقم هويته ومهنته أو وظيفته ومكان إقامته ومكان عمله، فيما أضيف إلى المادة الحادية والعشرين مدة 60 يوماً إلى المواعيد المنصوص عليها نظاماً لمن يكون مكان إقامته خارج المملكة وللمحكمة عند الاقتضاء زيادتها مدة مماثلة.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

في وقت انتشرت فيه ظاهرة عملهم عند الإشارات وفي أسواق الخضار
وزارة العمل: توظيف الأطفال "مرفوض".. وسنتعقب مشغليهم

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 16 شوال 1430 هـ الموافق 05 أكتوبر 2009 العدد 5838
#http://www.aleqt.com/2009/10/05/article_283545.html

فهيد الغيثي من الرياض

أكدت وزارة العمل أن «تشغيل الأحداث ظاهرة اجتماعية مرفوضة تشترك في مسؤولية محاربتها جهات عدة»، مؤكدة أن «محاربتها ليس من أجل عمل الأحداث فحسب، وإنما من أجل المحافظة عليه كإنسان في المقام الأول».

وقال لـ «الاقتصادية» الدكتور مفرج الحقباني وكيل وزارة العمل للتخطيط والتطوير، إن وزارة العمل ترى أن تشغيل الأحداث ظاهرة اجتماعية مرفوضة تشترك في مسؤولية محاربتها جهات متعددة، وذلك ليس من أجل عمل الأحداث فحسب، وإنما من أجل المحافظة عليه كإنسان في المقام الأول، مؤكدا أن هناك جولات تفتيشية للحد من مخالفات نظام العمل بما فيها تشغيل الأحداث.وأضاف أن هناك جولات تفتيشية يقوم عليها مفتشو الوزارة ولجان السعودة، في الوقت الذي يعمل فيه الأطفال باعة عند الإشارات و»حمالين» في سوق الخضار والفاكهة، لافتاً إلى أن تشغيل الأحداث مخالف لقوانين وأنظمة منظمة العمل الدولية، وكذلك لنظام وزارة العمل السعودية.

وبحسب دراسة أعدها الدكتور عبد الله بن عبد العزيز اليوسف الأستاذ المساعد في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كشفت أن غالبية الأطفال المتسولين سعوديون، فيما تمثل الإناث الغالبية العظمى منهم، لكن هذه النسبة لا تعكس واقع المتسولين كاملا، إذ يسجل الوافدون نسبة 75 في المائة منهم في حين الباعة من الأطفال عند الإشارات الضوئية غالبية من غير السعوديين ومن فئة الذكور.

وتتجلى مشاهد استغلال الأطفال، في سوق عتيقة للخضار في مدينة الرياض، إذ يعمل في السوق أطفال على عربات أثقل من أجسادهم، محملة بأوزان ثقيلة. ويغيب عن العامة أن الأطفال الذين يعملون في الطرق لا يؤدون ذلك برغبتهم، إذ إن معظمهم أجبر على ترك الدراسة بموافقة ذويهم.وفي موقف سابق للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أطلقت تحذيراً من تشغيل بعض الأطفال، وحرمانهم من ممارسة طفولتهم، محذرة أرباب العمل المتورطين في تشغيل الأطفال من العقوبات التي حددها نظام العمل.وقال الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني رئيس جمعية حقوق الإنسان في وقت سابق، إن نظام العمل حظر تشغيل الأطفال ومنع المؤسسات والشركات من القيام بذلك وقصر ذلك على التدريب للأطفال عندما يبلغون سناً معينة، وإلحاقهم ببرامج تدريبية، أما العمل، سواء في أعمال شاقة أو غير ذلك فهذا لا يجوز»، مشدداً على أنه لا يجوز تشغيل الأطفال في أعمال شاقة مهما كانت الظروف.وعن السن المسوح بها للعمل، قال القحطاني «المفترض أن يبلغ من يلتحق بالعمل 18 سنة على الرغم من أن هناك إشكالية في تحديد السن 17 أو 18»، وأضاف « في كل الأحوال من يلتحق بالعمل ويقل عمره عن 18 له شروط معينة وينبغي ألا يقل عمره عن 15 سنة في أي حال من الأحوال».وعن مدى انتشار حالات تشغيل الأطفال، قال «في المملكة لا تشكل ظاهرة وتشغيل الأطفال محدود جداً وبالنسبة للسعوديين ما يحدث حالات فردية وغالبا الحالات الموجودة لبعض المقيمين». في حين أكدت المادة 162 في نظام العمل في السعودية منع تشغيل الأحداث الذين لم يبلغوا الـ 15 من عمرهم، فيما حدد النظام ضوابط صريحة وواضحة لتنظيم تشغيل من هم في سن 15 إلى 18 سنة لحمايتهم من الاستغلال والمخاطر المهنية.

الشورى : انتقادات لتجاهل المجلس مناقشة كامل نظام المرافعات

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 1430-10-17هـ الموافق 2009-10-06م العدد 13262 السنة الأربعون
http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13262&P=1&G=2

سعد السريع ـ الرياض

استكمل مجلس الشورى في جلسته أمس الاثنين مناقشة مشروع نظام المرافعات الشرعية ونظام الإجراءات الجزائية ونظام المرافعات أمام ديوان المظالم ، حيث أثار عدد من الاعضاء «نقطة نظام» في نظام المجلس خلال مناقشة المشروع وهي عدم التصويت على توصيات لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية وحقوق الإنسان.

وتساءل الدكتور عبدالله الظفيري لماذا تراجع اللجنة النظام كاملاً والمجلس يقيد بمناقشة تعديل اللجنة فقط وأنه يجب مناقشة النظام كاملاً في المجلس.وانتقد الدكتور عبدالجليل آل سيف تقرير اللجنة والذي خلال مناقشة المشروع لم يناقشه بحضور أعضاء من هيئة حقوق الإنسان أو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان.

واقترح الدكتور عبدالله الدوسري على اللجنة أن تشكل لجنة أو هيئة تعنى بتحديد الجهات ذات الاختصاص في القضايا المنظورة وتحديد كل قضية والجهة المعنية بها منعاً لتكدس القضايا وطول فترات الجلسات وعدم اختصاص الجهة المحولة لها القضية.

وقال الدكتور طلال بكري أن التعديلات الواردة في النظام هي تعديلات شكلية ولا تستحق المناقشة في المجلس واقترح مناقشة النظام بالكامل.

وقد تليت على المجلس تعديلات لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية وحقوق الإنسان وهي تعديل المادة العاشرة : لا يجوز نقل أي قضية رفعت بطريقة صحيحة لمحكمة مختصة إلى محكمة أو جهة أخرى ولا يحق لأحد سحبها منها قبل الحكم فيها وتعد القضية مرفوعة من تاريخ قيدها في المحكمة. المادة الثالثة عشرة يجب أن يكون التبليغ من نسختين متطابقتين أحدهما أصل والأخرى صورة وإذا تعدد من وجهة إليهم تعيين تعدد الصور بقدر عددهم، ويجب أن يشتمل التبليغ على البيانات الآتية: أ) موضوع التبليغ وتاريخه باليوم والشهر والسنة والساعة التي تم بها، : ب) الاسم الكامل لطالب التبليغ ورقم هويته ومهنته أو وظيفته ومكان إقامته ومكان عملة، والاسم الكامل لمن يمثله ورقم هويته ومهنته أو وظيفته ومكان إقامته ومكان عملة. اما المادة الواحد والعشرين تضاف مدة 60 يوما إلى المواعيد المنصوص عليها نظاماً لمن يكون مكان إقامته خارج المملكة وللمحكمة عند الاقتضاء زيادتها مدة مماثلة. المادة الواحدة والثلاثون تختص المحاكم العامة بنظر جميع الدعاوى والقضايا والإثباتات الانهائية وما في حكمها وما عدا ما هو في اختصاص المحاكم الأخرى وكتابات العدل وديوان المظالم.المادة الثانية والثلاثين تختص المحكمة العامة في المحافظة والمركز الذين ليس فيها محكمة مختصة بالنظر في جميع الدعاوى والقضايا والإثباتات النهائية وما في حكمها الداخل في اختصاص تلك المحكمة المختصة وذلك ما لم يقرر المجلس الأعلى للقضاء خلال ذلك. المادة الخامسة والثلاثون تختص المحاكم التجارية بالنظر في جميع المنازعات التجارية ومنها :أ)جميع المنازعات التجارية والأصلية والتبعية، ب) الدعاوى التي تقام على التاجر بسبب أعماله التجارية الأصلية والتبعية ،ج)المنازعات التي تحدث بين الشركاء في الشركات ،د) جميع الدعاوى والمخالفات المتعلقة بالأنظمة التجارية وذلك دون إخلال لاختصاص ديوان المظالم، هـ) دعاوى الإفلاس والحجر على المفلسين ورفعه عنهم.

وتساءل الدكتور حاتم المرزوقي أن تعديل المادة العاشرة هل تشمل حق المدعي في سحب القضية من الجهة التي رفع الدعوى لها، ولم يشر في النظام إلى القضايا الطبية.

وقال الدكتور عبدالله الفيفي : إن الإضافة في المادة العاشرة من النظام ليس لها علاقة بالمادة والتي تتحدث عن نقل القضية، أما موضوع احتساب المدة فهي تتعلق بالجانب الزمني لقيد القضية ومكانها يكون في المادة الثامنة والتي تتعلق بالمدد القضائية،كما أن كلمة الوسائل في المادة الثالثة عشرة ليس لها علاقة بالتبليغ ويجب أن تكون في المادة ثلاثة وسبعون من النظام.

وطالب سليمان الزايدي بإلغاء أو تعديل المادة الثانية من النظام، وأن المادة الأولى تنص على أن أحكام هذا النظام تطبق مع ما يتوافق مع الشريعة الإسلامية وما يصدره ولي الأمر، ويجب أن تفسر ما يصدره ولي الأمر خصوصاً أن المملكة تدخل في العديد من الاتفاقيات الدولية والمعاهدات وهل هذا التفسير يشكل هذه الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

17قضية عضل في "حماية الأسرة".. ومطالب بتزويج الفتاة نفسها بعد الـ35

عضو جمعية حقوق الإنسان لـ"الشرق الأوسط": بعض القضاة ينحازون لصالح ولي الأمر

المصدر: جريدة الشرق الأوسط الثلاثاء 17 شوال 1430 هـ 6 اكتوبر 2009 العدد 11270
=http://www.aawsat.com/details.asp?section=43&issueno=11270&article=538822&feature

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في السعودية تبذل جهدها لدعم الفتيات المعضولات من قبل ذويهن («الشرق الأوسط»)

الدمام: إيمان الخطاف

سجلت حالات عضل الفتيات في السعودية تزايدا ملحوظا في الفترة الأخيرة، بحسب ما يفيد المختصون، مرجعين ذلك لتفشي العصبية القبلية وتراكم الضغوطات الاقتصادية، ووفقا لمعلومات تحصلت عليها «الشرق الأوسط» من جمعية حماية الأسرة بمنطقة مكة المكرمة، فقد بلغ عدد الفتيات اللاتي لجأن للجمعية بعد منعهن من الزواج 17 فتاة، تم رفع قضية عضل لهن جميعا، حيث كسبتها 10 فتيات فقط، فيما خسرت القضية الـ7 المتبقيات.

وأوضحت خديجة علي سعيد، مديرة جمعية حماية الأسرة لـ«الشرق الأوسط» أن أسباب منع الفتاة من الزواج من قبل ذويها متعددة، أبرزها: العصبية القبلية، عدم تكافؤ النسب، البيئة الاجتماعية، الوجاهة الاجتماعية، الرغبة في الحصول على راتب الفتاة (الاستفادة المادية)، وأخيرا الجنسية، وهذا سبب ليس مقتصرا على السعوديين فقط ولكنه موجود أيضا لدى المقيمين، حسب قولها.

وعن كيفية تعامل جمعية حماية الأسرة مع هذه الحالات، شرحت مديرة الجمعية ذلك بقولها «يقف إصلاح ذات البين مع المجلس التنفيذي والمحامية والمحامي»، مضيفة «نحاول إقناعهم بالزواج، وعند الرفض نرفع قضية العضل.«

من جهتها، طالبت الدكتورة سهيلة زين العابدين حماد، عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، في حديثها لـ«الشرق الأوسط»، بسن قانون يخول الفتاة التي بلغت سن الـ35 تزويج نفسها، وهو ما يجيزه مذهب الإمام أبو حنيفة، قائلة «الفتاة بهذا العمر قادرة على تحمل مسؤولية الزواج، والزواج لا يتم إلا بموافقتها هي أولا وأخيرا»، مشيرة لكون بعض أولياء الأمور يتعسفون وفق الصلاحيات الممنوحة لهم في التحكم بمصير الفتاة ومنعها من الزواج أو التعليم وغيره. وحول طبيعة قضايا العضل التي تصل لجمعية حقوق الإنسان، توضح الدكتورة حماد أن معظمها جاء نتيجة العصبية القبلية، مطالبة بإطلاق حملة وطنية للقضاء على العصبية القبلية، والاعتماد على الحديث النبوي الذي يؤكد أن كفاءة المتقدم للزواج تقاس بالدين وليس النسب، وأردفت بأن قضايا التحجير على الفتيات لازالت هي أيضا منتشرة بكثرة، رغم كونها عادة جاهلية.

من جهة ثانية، تؤكد الدكتورة حماد أن بعض القضاة ينحازون لصالح ولي الأمر ويماطلون في تزويج الفتاة التي ترفع قضية عضل، مضيفة بأن ذلك قد يؤخر على الفتاة فرص الزواج والإنجاب، قائلة «لابد أن يعجل بالأنظمة والقوانين، فإذا رفض الأب تزويج ابنته وكان المتقدم كفؤا وصالحا للزواج؛ لها أن يزوجها أحد أقاربها، ويفترض أن يسرع البت في هذه القضايا.«

وتتذكر عضو جمعية حقوق الإنسان قضية عضل لإحدى الفتيات استمرت لأكثر من سنتين، مما أدى لكون الشاب المتقدم للفتاة يصرف النظر عنها ويتزوج بأخرى، فضاعت فرصة الزواج على الفتاة بعد وصولها لسن كبيرة (38 عاما).

وتضيف حماد بأن بعض القضاة يغالون في شروطهم، موضحة أن أحد القضاة طلب من الفتاة إحضار شاهدين متخصصين في الشريعة ويكونان على معرفة بالشاب المتقدم منذ 15 سنة، واصفة ذلك بأنه «شرط تعجيزي». في حين أكد مصدر قضائي (فضل عدم ذكر اسمه) لـ«الشرق الأوسط»، أن القاضي إذا تأكد من كفاءة المتقدم للفتاة بعد رفعها قضية على ولي أمرها الذي عضلها عن الزواج؛ يستدعي ولي أمرها لمعرفة أسباب رفضه هذا الزواج، فإن رفض تزويجها، يستدعي القاضي أحد أقارب الفتاة (الأخ أو العم ومن في حكمهما)، فإن رفضوا تزويجها؛ يكون القاضي هو الولي الشرعي للفتاة لإتمام الزواج، مؤكدا أن عامل الوقت يختلف من حالة لأخرى بحسب كل قضية. من جانبها، أوضحت الدكتورة دعد ماردیني، استشارية نفسية في عيادات السلوان بالرياض، لـ«الشرق الأوسط»، أن عضل الفتاة يتسبب بالعديد من الآثار السلبية على نفسيتها، والتي من أبرزها: الشعور بالقهر، الرغبة في السيطرة، التسلط، عدم المقدرة على اتخاذ القرارات.

وتنصح الدكتورة ماردیني الفتيات اللائي تجاوزن السن المتعارف عليه للزواج بسبب تسلط ذويهن بعدم الاستسلام لهذا الظرف والانشغال بتطوير الذات على الصعيد العلمي والمهني والاجتماعي، إلى جانب تعويض مشاعر الأمومة بالاهتمام بأبناء الأقارب، مطالبة بتوفير الدعم والمساندة لكون الفتيات المعضولات هن بأمس الحاجة لذلك، خاصة من الأشخاص المقربين، كالأم.

وعن الوضع الاجتماعي للفتاة في حال خسرت قضية العضل، تعود الدكتورة سهيلة زين العابدين لتصف هذه الحالة بـ«المأساوية»، قائلة «إحدى الفتيات لجأت لدار الإيواء في جدة، وكان من الصعب أن تقيم بدار الإيواء فترة طويلة، فعادت للبيت ومنعها أهلها من العمل والخروج وأصبحت كالسجينة!»، مؤكدة أن الكثير من هذه الحالات يمارس عليها عنف مضاعف من قبل أهلها بسبب رفعها لقضية العضل. وبينما يحدد النظام السعودي عقوبة العضل بالسجن لمدة عام لولي الأمر الذي يثبت لدى القاضي حرمانه من هن تحت ولايته من الزواج من دون سبب شرعي، تؤكد عضو جمعية حقوق الإنسان أنه للآن لم يتم تنفيذ هذه العقوبة على أي ولي أمر عضل ابنته عن الزواج، وأوضحت أن التطبيق الجدي لهذه العقوبة من شأنه أن يجعل العاضلين عظة وعبرة لغيرهم، وبالتالي وضع خط رجعة للعديد من أولياء الأمور الذين يفكرون بعضل الفتيات اللائي تحت ولايتهم عن الزواج.

يجدر الذكر أن مجلس هيئة كبار العلماء في السعودية كان قد قرر عام 2005 أن التحجير وإجبار المرأة على الزواج ممن لا توافق عليه أو عضلها ومنعها من الزواج ممن رضيت هي وولي أمرها الزواج به، ممن تتوافر فيه الشروط المعتبرة، أمر لا يجوز شرعا.

حقوق الإنسان تؤكد قلة نزيلات سجون النساء

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 18 شوال 1430 -7 أكتوبر 2009 العدد 3295 - السنة العاشرة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3295&id=120358

الرياض: علي القحطاني

أكدت جمعية حقوق الإنسان في السعودية قلة أعداد النزيلات في السجون النسائية بالمملكة عموماً، واستثنت الجمعية سجون الترحيل النسائية التي وصفتها بالمكتظة.

جاء ذلك عقب تفقد وفد من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمدينة الرياض الأحد الماضي سجن النساء بالملز في إطار الزيارات المتكررة التي تنفذها الجمعية للسجون للاطلاع على أوضاع السجناء والتأكد من تنفيذ بعض الملاحظات التي أبدتها الجمعية خلال الزيارات السابقة.

وأكد مصدر في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لـ"الوطن" أن الزيارة التي قام أعضاء الجمعية ثريا عابد شيخ ونورة الجميح، بالإضافة إلى الباحثة القانونية بالجمعية عبيدة الشبل كانت إيجابية.

دراسة: 94 ٪ من المجتمع السعودي يجهلون قوانين حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الاقتصادية الأربعاء 18 شوال 1430 هـ الموافق 07 أكتوبر 2009 العدد 5840
#http://www.aleqt.com/2009/10/07/article_284695.html

أحمد الديحاني من المدينة المنورة

كشفت دراسة حول مدى اتساع ثقافة حقوق الإنسان أن نحو 94 في المائة، من أفراد المجتمع لا يعلمون أيا من القوانين والأنظمة الخاصة بحقوق الإنسان، في مقابل وجود نسبة أقل من 5 في المائة يعتقدون أنهم على علم بهذه القوانين والأنظمة، في حين لم يحدد فرد واحد من كل 100 من العينة مدى علمه بالقوانين والأنظمة. وقال إسماعيل سجيني عضو جمعية حقوق الإنسان في السعودية ورئيس لجنة الدراسات في فرع الجمعية في منطقة مكة المكرمة خلال محاضرة نظمتها «طيبة القابضة»: إن درجة العلم بالقوانين والأنظمة لم تختلف باختلاف الجنس أو الجنسية في حين يلاحظ انخفاض نسبة العلم بالقوانين والأنظمة مع تقدم العمر ومع انخفاض المستوى التعليمي فيما لا تعد الحالة الاجتماعية أمرا ذا بال في تحديد نسبة هذه الثقافة عند أفراد المجتمع . ولاحظت الدراسة ارتفاع درجة العلم بقوانين وأنظمة حقوق الإنسان مع ارتفاع مستوى الدخل الاقتصادي، وذلك بدرجة ارتباط بلغت نحو 92 في المائة .

"حقوق الإنسان "تتدخل لحل مشكلة الأبناء المحرومين من الهوية

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء، 7 أكتوبر 2009
http://www.al-madina.com/node/185272

عبد الرحيم حدادي - المدينة

تدخلت أمس جمعية حقوق الانسان لحل قضية الابناء العشرة المحرومين من الهوية الوطنية في المدينة المنورة وذلك لزواج والدهم من سيدتين اجنبيتين بدون الحصول على تصريح وفقا للانظمة . يأتي ذلك تجاوبا مع ما نشرته (المدينة) يوم السبت الماضي عن معاناة الابناء العشرة نتيجة عدم مراجعة الاب للجهات المختصة لتصحيح وضعه نظاميا . والتقت شرف القرافي العضوة المتعاونة مع فرع الجمعية في المدينة المنورة امس مع افراد الاسرة لدراسة وضعها من كافة الجوانب تمهيدا لرفع التصويات الى رئيس الجمعية بالرياض مقرونة بالاوراق الرسمية والشكوى التى تقدم بها الابناء الى الامارة على ان تتولى الجمعية متابعة المشكلة مع الجهات المختصة في التعليم والصحة ولجنة الحماية في الشؤون الاجتماعية .

سيف: لجنة الحماية تتعامل مع القضية ببرود

من جهته انتقد يحيى سيف مدير الجمعية الخيرية للخدمات الاجتماعية في المدينة تباطؤ لجنة الحماية الاجتماعية في حل مشكلة الابناء العشرة المحرومين من الهوية لزواج والدهم من سيدتين اجنبيتين في مخالفة للنظام . وقال لـ (المدينة) : إن ادارته قامت بدورها كاملا تجاه هذه الاسرة من الناحية الانسانية بتوفير الغذاء والمصروف اليومي . ودعا الى اسكان الابناء العشرة في الشقة التى اسستها الجمعية على ان يتولى الاب تدبير سكنه لأنه فرد واحد فيما الأسرة تضم 13 فردا بينهم 3 احفاد . ووصف سيف طريقة تعامل اللجنة مع المشكلة بـ " البارد " لاسباب واهية منها الغياب والاجازات والانتداب وغيرها . وقال ان لجنة الحماية الاجتماعية تضم مندوبين من الامارة والشرطة وهيئة التحقيق والادعاء العام لم تقدم شيئا ملموسا للاسرة وتساءل هل هى لجنة "للهرج فقط " ورأى أن الحل يبدأ بضرورة احضار الاب امام لجنة الحماية ويؤخذ عليه تعهد مشددا بعدم التعرض للابناء بأى نوع من الايذاء وابعاده من الشقة التي يسكن بها ليقيم بها ابناءه في ظل قدرته على العيش في اى مكان مشيرا ان اساس عمل لجنة الحماية الاجتماعية هو توفير الامان للخائف لحين انتهاء القضية . وأشار الى ان ابرز عناصر الامان في هذه الحالة هى الامان التعليمى والجسدي وان يتم عرض الموضوع كحالة استثنائية على امير المنطقة لتوجيه ادارة التعليم بقبول الابناء كل في المرحلة الابتدائية التي تناسب عمره . ورأى أن قضية الاب لا يجب ان ترتبط بالابناء لانها تتعلق بمخالفة التعليمات وتستغرق وقتا طويلا لحلها داعيًا الى منح هؤلاء الأبناء هوية او وثيقة مؤقتة لمواجهة اى طارىء مثل حملات الجوازات وغيرها .

مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر

ظاهرة العنف الأسري

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 1430/10/18 هـ 07 أكتوبر 2009 م العدد : 3034
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20091007/Con20091007308203.htm

عبدالله حسن العبدالباقي

الأسرة هي اللبنة الأساسية للمجتمع، ومنها وفيها تزرع البذور الأولى لمستقبل المجتمع والوطن، ومن خلالها تتجدد المسارات الأساسية للجيل القادم وذاك يعني أن مصير الأبناء ليس فقط ملك أسرهم «الأب ـ الأم» بل هو ملك المجتمع ككل لأنه بكل بساطة ينعكس على المجتمع في نهاية الأمر إما بإنتاج فرد فاعل ومساهم في بناء هذا المجتمع وإما بإنتاج فرد فاشل معيق للتطور المجتمعي هذا إذا لم يكن هادما له.

تلك مقدمة نظرية كان لابد منها للدخول في مناقشة ظاهرة العنف الأسري التي أخذت تستشري في مجتمعنا وتحولت إلى ظاهرة تعقد من أجلها المؤتمرات والبحوث والدراسات.

فرغم ادعائنا بأننا مجتمع «محافظ» والذي يفترض في أحد سماته الأساسية هو «التماسك الأسري» والاهتمام بالأسرة، ورغم ادعائنا وفخرنا بالقبيلة وذاك يفترض الاهتمام بالعنصر الأول فيها وهو «الأسرة» إلا أن العنف الأسري بشتى صوره الممارس في الأسر يتنافى تماما مع تلك الادعاءات كما يشير إلى خلل بنيوي يتطلب دراسة الأسباب الموضوعية الحقيقية والشاملة من أجل علاجها وعدم الاقتصار على رؤية الأسباب السطحية والبارزة للعيان.

في مجتمعنا بالتحديد ما يخرج على السطح ويتم رصده ما هو إلا رأس جبل الجليد الغائص عميقا في البحر وذاك يعود لعدة أسباب أهمها التكتم الشديد بفعل «المحافظة» إياها على ما يجري داخل الأسرة حيث من الصعب على الشاب الحديث عن والديه بسوء ويذكر حقائق العنف الممارس ضده فما بالكم بالفتيات والزوجات المعنفات والمحبوسات بين جدران المنازل.

يذكر الدكتور علي الحناكي مدير عام الشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة «أن المشكلة الرئيسية التي أدت إلى تزايد حالات العنف الأسري جاءت من فئتين الأولى فئة مدمني المخدرات وفئة المرضى النفسيين من أرباب الأسر، أما ما يتعلق بالأسر العادية التي لا توجد في أولياء أمورها هذه الصفات فقد يشكل الحزم والشدة والعنف في التعامل أبرز أسباب هروب الفتيات وتعرض أفراد الأسرة إلى العنف» المدينة 2009/10/4م، كما ذكر في نفس المصدر «أن هناك دراسة أعدها فريق برئاسة الدكتور محمد المطوع بتكليف من هيئة الأمر بالمعروف وأشرفت عليها عمليا جامعة نايف، وهذا الفريق جاب المحاكم والإمارات والدور لمعرفة أسباب العنف وتوصل إلى هروب أكثر من 1000 فتاة سنويا».

ولنا أن نتصور هنا هذا الرقم في مجتمعنا الذي لا يرحم الفتيات وهن يعرفن أنهن إذا هربن من بيوتهن فذاك قضاء على مستقبلهن الأسري بل وحياتهن بالكامل ومع ذلك يهرب مثل هذا الرقم سنويا.

لكن الأمر الآخر المهم هنا هو الأسباب التي ركز عليها الدكتور الحناكي وهي الإدمان والمرض النفسي التي ربما تصبح «عذرا مقبولا» لدى الشؤون الاجتماعية والمحاكم والمجتمع في تبرير الهروب، لكن جبل الجليد باتجاه قاعدته المغمورة هو ذاك الذي يمارس في المنازل من عنف لا يبلغ عنه ولا يخرج إلى العلن وربما لا تطاله الدراسات الميدانية نتيجة «لخصوصيات» الأسر.

إن دور وزارة الشؤون الاجتماعية لمعالجة ملف العنف الأسري مهم بالتأكيد والتي منها افتتاح وحدات للحماية الاجتماعية في المناطق والمحافظات وحث الجمعيات الخيرية على افتتاحها وإعداد خطط إعلامية توعوية وتنظيم دورات وورش عمل للمختصين والعاملين في هذا المجال وغيرها، لكن الأكثر أهمية في هذا المجال هو الاستراتيجية الوطنية الشاملة لمعالجة هذه المشكلة والتي لابد أن تلعب وزارة التربية والتعليم دورا محوريا يشمل المنهج والمعلم ومراقبة حالات العنف المدرسي التي أخذت تبرز هذه الأيام.

كما أنني أتفق تماما مع ما طرحته نائبة رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لشؤون الأسرة الجوهرة العنقري في ورقتها المقدمة في منتدى العنف الأسري حيث ذكرت «أن أبرز المعوقات تتمثل في عدم كفاية المعلومات إضافة إلى عدم كفاية المنظمات الحقوقية الدفاعية ذات الرؤية القانونية التشريعية والتفسيرات الخاطئة للدين، وسيطرة العادات والتقاليد والتناقض بين الأنظمة والتطبيق ونقص الوعي الديني التشريعي والقانوني لدى النساء والرجال، والنقص أو القصور في البناء المؤسسي» الوطن 2099/10/5م، وبالإضافة إلى هذا التشخيص السليم اقترحت العنقري مجموعة مقترحات أتمنى أن ترى النور منها: إصدار فتوى تجرم وتحرم العنف، وإنشاء هيئة عليا لمواجهة العنف تشمل «الداخلية، الصحة، الشؤون الاجتماعية، العدل، التربية والتعليم» وكذلك إنشاء مراكز معلومات وأبحاث في كل منطقة لرصد الظواهر الاجتماعية وإنشاء شرطة أسرية تستقبل حالات العنف، وتفعيل المحاكم الأسرية في مختلف مدن المملكة بعد وجود تشريعات واضحة، وإعداد مدونة لأحوال الأسرة مستمدة من الشريعة الإسلامية تحدد حقوق وواجبات كل فرد من أفراد الأسرة من الولادة حتى الوفاة.

إن كثيرا من مشكلاتنا الأساسية وعلى رأسها محاربة الإرهاب والبطالة والفساد الأخلاقي وتخريب الممتلكات العامة والخاصة والسرقات وغيرها الكثير مرتبط كل الارتباط بقضية العنف الأسري الذي نتمنى معالجته استراتيجيا.

هيئة حقوق الإنسان

إنهاء عقد طبيب طلب الإنصاف

المصدر: جريدة عكاظ السبت 1430/10/14 هـ 03 أكتوبر 2009 م العدد : 3030
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20091003/Con20091003307509.htm

أحمد السلمي ـ جدة

تحقق هيئة حقوق الإنسان في قضية رفعها أخصائي أطفال وافد يعمل في مستشفى العزيزية للولادة ضد مدير شؤون الموظفين في صحة جدة، إذ يدعي بأنه أنهى عقد عمله تعسفا. وواجه مساعد مدير الشؤون الصحية في جدة الدكتور تركي الشريف ادعاء الطبيب بأن إنهاء العقد جاء بموجب نظام السعودة المعمول به في الأجهزة الحكومية، مشيرا إلى أن النظام ينص على إنهاء عقد الأطباء بمجرد توفر طبيب سعودي و «الجميع موقعون عليه بمن فيهم المتظلم».

وبين الطبيب المتظلم محسن عبد المنعم الذي يحمل مؤهل ماجستير في تخصص أطفال أن إنهاء عقده جاء بسبب مطالبته استرداد درجة وظيفته التي يؤكد أن مسماها عدل دون قرار إداري من صاحب الصلاحية والتي حولت إلى طبيب وطني ما يخالف بنود العقد مع وزارة الصحة الذي أعمل عليه ــ على حد قوله. ويرى الطبيب أن تحويل الوظيفة تم من جهاز الحاسب الآلي التابع لشؤون الموظفين في المستشفى، قائلا: «حرمني التحويل من تسوية الراتب طبقا لقرار مجلس الخدمة المدنية رقم 1127/1».

ويبين عبد المنعم أن شرارة الخلاف انطلقت من تظلمه لاسترداد حقوقه طبقا للنظام وبنود العقد المبرم مع وزارة الصحة، مبينا أن «المطالبة أثارت حفيظة مدير شؤون الموظفين في الشؤون الصحية واتخذ موقفا مني وعلى ضوء ذلك سلمني خطاب إنهاء العقد ــ على حد قوله. وحصلت «عكاظ» على نسخة من خطاب موجه من مدير مستشفى العزيزية الولادة والأطفال الدكتور ياسر الغامدي إلى مدير الشؤون الصحية في جدة يؤكد حاجة المستشفى الماسة إلى خدمات الأخصائي، إذ شدد في الخطاب على أن إنهاء عقد الطبيب سيؤثر على سير العمل». واستند مدير المستشفى في خطابه إلى «النقص الحاصل في الأطباء» مؤكدا أن «الطبيب الأخصائي من خيرة العاملين».

من جانبه، أكد مصدر في هيئة حقوق الإنسان لـ «عكاظ» بأن القضية تمت إحالتها إلى محافظ جدة لإعادة النظر في تجديد عقد الطبيب بحسب الأخطاء التي وجدت في القضية.

المعطاني: لا حواجز أمام الحقيقة وننقل الوضع لولاة الأمر بكل صدق وتجرد

المصدر: جريدة المدينة الجمعة، 2 أكتوبر 2009
http://www.al-madina.com/node/183620

محمد المرعشي - جدة

أكد المشرف العام على فرع الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة الدكتور عبدالله المعطاني أن الهيئة هي الممثل الشرعي لحقوق الإنسان في المملكة بالداخل والخارج، نافيًا في الوقت ذاته أن يكون تواجد الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان قد ساهم في تغييب دور الهيئة في ظل الجهود الكبيرة التي تبذلها الجمعية، وأرجع ذلك إلى ابتعادهم عن الإعلام.

وقال في إجابته عن أسئلة "المدينة" إن الهيئة لم تتخلَّ عن أي قضية وصلت إليها حتى الآن، والتي من ضمنها السجناء، وقضايا الجنسية، مؤكدًا أن خادم الحرمين الشريفين يعتبر المرجع الرئيس للهيئة الوطنية والتي تستمد قوتها من توجيهاته - حفظه الله-، وبيّن أن انضواء الهيئة تحت العمل الحكومي ساهم في إعطائها قوة أكبر ومساحة أكثر في التحرّك لمعالجة القضايا التي تصل إليها.

نعترف بالقصور الإعلامي

*هيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تعملان في مجال خدمة الحقوق الإنسانية بالمملكة، ولكن نرى أن جهود الجمعية تكاد تكون هي الأبرز.. ما الذي يعيق الهيئة عن تطوير وإبراز دورها في مجال العمل الحقوقي؟

**ليس هناك تداخل في الأدوار. فالجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أسست قبل الهيئة بخمس سنوات، ولكن الممثل لحقوق الإنسان في المملكة هي الهيئة، ولا ننكر أن الجمعية تعمل عملاً جليلاً بالنسبة لحقوق الإنسان، ولا يعني عمل الجمعية وقوف الهيئة والعكس صحيح. وكل هذا يصب في صالح المواطن وتحقيق ما يتصل بالهدف الأساسي لحقوق الإنسان، والهيئة هي هيئة حكومة، وهي الممثل الشرعي لتوقيع الاتفاقيات والصكوك خارج المملكة، وبالتالي ينحصر عمل الجمعية داخل المملكة، ولكن الهيئة يمتد عملها إلى الخارج أيضًا، ودائمًا التصريحات المتصلة بحقوق المواطن تتصدى لها الهيئة، وهذا يعني أن الهيئة تعمل، ولكن دعني أتحدث عن الفرع الذي أشرف عليه، فنحن خلّصنا ألف قضية في العام الماضي، أنجزنا منها 70% ومن بداية العام إلى الآن لدينا 700 قضية، وكل هذه القضايا لو أردنا أن ننشرها في الصحف لأخذت حيّزًا كبيرًا، ولكن يمكن أن منهجنا في الهيئة يعتمد على الخصوصية، خاصة في ما يتصل بحقوق المواطن الشخصية والخصوصية مثل العنف الأسري، ولكن الهيئة دورها كبير، وقد تكون مقصرة في النشر. ولكن ثق تمامًا أنها تعمل عملاً جادًّا وواضحًا، وكذلك الجميعة لا ننكر عملها، وكلنا نسير في مركب واحد.

لا بيروقراطية

*هل انضواء الهيئة تحت لواء العمل الحكومي ساهم في بيروقراطيتها من خلال تعاملها مع القضايا التي تتولاها؟

**تنظيم الهيئة صادر بأمر من مجلس الوزراء، والمرجع الأساسي لها هو خادم الحرمين. وبالتالي ليس هناك أي داعٍ لمثل هذا القول. وفي كل مكان من الأنظمة ما يجب أن تحترم، وهناك اتفاق بين أهداف الهيئة والشريعة الإسلامية، وليس هناك تعارض.

وكونها تابعة للدولة أتصوّر أن هذا يعطيها قوة أكبر، وتحركًا أكثر، ولذلك في ما يتصل بالسجناء وقضايا الجنسية لم يتقدم منهم أحد للهيئة ورفضت التعاون معه، أو تخلّصت منه واعتذرت!

فكل مَن تقدم للهيئة رفعنا أمره لولاة الأمر، والمشروع الإصلاحي لخادم الحرمين يعتمد الصراحة والشفافية أساسًا له. لذلك الفكرة الأساسية للهيئة أن تكون عينًا توضح الحقيقة الغائبة لولاة الأمر. فليس هناك أي تعارض.

لا حواجز أمام الحقيقة

*تقول أن انضواء الهيئة تحت لواء العمل الحكومي ساهم في قوتها، وبالتالي ما مدى تعاون الجهات الحكومية الأخرى معكم؟

**لدينا جزء من تنظيم الهيئة، وهو أن أي استفسار أو سؤال أو معلومات تطلب من أي جهة حكومية تكون هذه الجهة ملزمة بالإجابة، وتوفير المعلومات اللازمة.

ولنا الحق في دخول السجون بدون إذن.

وقد دخلنا بالفعل سجن مكة، وسجن جدة، ورفعنا تقارير وافية، ودخلنا الإصلاحيات، ودار رعاية الفتيات، وكتبنا تقريرًا سلبيًّا عنها.

ورفعنا لوزارة الشؤون الاجتماعية، وبيّنا ملاحظاتنا بكل أمانة ودقة.

ونحن نؤمن إيمانًا تامًّا بأن ولاة الأمر لا يريدون إلاَّ الحقيقة.

وليس لدينا أي حواجز أمام هذه الحقيقة، ودائمًا نقول إن عملنا إنساني، والإنسانية مجهرها الحقيقي الصدق.

الدعم المادي

*هل يتوفر للهيئة الدعم المادي الكافي إلى جانب الدعم اللوجستي الذي ذكرتموه لممارسة الدور الذي أُنيط بها، أو الذي يأمله الناس منها؟

**الدعم المادي ليس كثيرًا، ولكننا نجد دعمًا من سمو أمير المنطقة، ومن جميع المسؤولين، وما أرسلنا استفسارًا أو خطابًا إلاَّ وجدنا تعاونًا كبيرًا.

مشاكل العمالة

*ماهي أبرز القضايا الحقوقية التي تصل للهيئة؟ وكيف تتعاملون معها؟

**أبرز القضايا التي نواجهها في جدة هي مشاكل العمالة، ومماطلة الكفلاء في إعطائهم حقوقهم، وقضايا العنف الأسري، المساجين.

ونحن لدينا محامٍ مخصص للسجون فقط، وآخر لقضايا مكتب العمل.

إضافة إلى بعض المحامين المخصصين كهمزة وصل بيننا وبين هيئة التحقيق والادّعاء العام والمحاكم.

الثقافة الحقوقية

*كيف ترون الثقافة الحقوقية لدى المواطن السعودي والمقيم في المملكة كذلك؟

**لابد أن تكون هناك حملات توعوية وتثقيفية بحقوق المواطن وواجباته.

ولابد أن ننشر ثقافة حقوق الإنسان لدى المواطن.

وقد نظمنا عدة محاضرات بهذا الشأن، ولابد أن تتعاون معنا وزارة الإعلام، ووزارة التربية والتعليم، والجامعات لنشر هذه الثقافة.

أكد أن هدفه إيجاد القواسم المشتركة بين أتباع الأديان السماوية

د.العيبان : مؤتمر جنيف ثمرة لإيمان الملك عبدالله بأهمية الحوار والتواصل الإنساني واستشعاره للأخطار المحدقة بالأمة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 16 شوال 1430هـ - 5 اكتوبر 2009م - العدد 15078
http://www.alriyadh.com/2009/10/05/article463984.html

جنيف - أحمد أبودهمان:

قال معالي الدكتور بندر العيبان رئيس هيئة حقوق الإنسان إن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز عندما انطلق في مبادرته الخيرة مبادرة الحوار بين أتباع الديانات والثقافات المختلفة كان ينطلق من إحساس القائد والملك الإنسان الذي يستشعر الخطر الذي يلم بأمته من جراء الأزمات والحروب والكوارث التي مع كل أسف محيطة بمنطقتنا العربية والإسلامية وازدياد ظاهرة العنف وازدياد ظاهرة التوجه إلى التصادم وازدياد ظاهرة اللجوء إلى التشدد مع مايتبعها من خسارة كبيرة ليس فقط في الأرواح ولكن أيضا في فرص التنمية وفرص البناء وفرص التعليم وفرص تحقيق نمو مستدام للمجتمعات العربية والإسلامية كل ذلك جعل خادم الحرمين الشريفين ينطلق بمبادرته الإنسانية ليس لخير أمته العربية والإسلامية فقط بل لخير البشرية جمعاء.

واضاف د.العيبان في اجابته عن اسئلة الصحافيين بعد مشاركته في مؤتمر مبادرة خادم الحرمين الشريفين لحوار الأديان وأثرها في إشاعة القيم الإنسانية الذي انعقد بمدينة جنيف ان الملك عبدالله كان يؤمن ولازال أن عليه بصفته القائد المسلم والقائد العربي مسؤولية كبيرة تجاه الدفاع عن أمته العربية وأمته الإسلامية أمام هذا الهجوم الكبير ممن لايريد خيرا للعرب والمسلمين في خارج النطاق العربي والإسلامي.

واوضح ان خادم الحرمين يريد أن يؤكد للعالم على سماحة الإسلام وأن الأمة العربية لديها من الموروث الحضاري والثقافي والإنساني ما يجب أن يعرفه العالم وأن لا يعرفنا بقلة ويلصق التهمة بالعرب والمسلمين أنهم أهل التطرف والتشدد والإرهاب وبالتالي حماية هذا الإرث التاريخي الكبير وإظهار ان الإسلام هو دين التسامح والرحمة والبناء وإعمار الأرض واضاف د.العيبان"أراد أن يؤكد على هذه الثوابت مع المحافظة في نفس الوقت على بناء الجسور بين الشعوب وبين الحضارات التي هي الوسيلة لإيجاد مخارج لهذه الأزمات التي تلم بالعالم لذلك جاء مثل هذا المؤتمر وقامت بتنظيمه رابطة العالم الإسلامي وهو ثمرة خيرة من ثمرات مبادرة خادم الحرمين الشريفين.

واكد معاليه ان اهمية المؤتمر تأتي من الشعبية الكبيرة لخادم الحرمين الشريفين على المستوى الإقليمي والمستوى الدولي في محيطه العربي والإسلامي وهي أيضا نابعة من ملك يؤمن بأهمية الحوار والتواصل الإنساني ويؤمن بضرورة السلام وضرورة التوصل إلى مايسعد البشرية من خلال التعاون البناء والمثمر ورفض المقولات ورفض كل الادعاءات وإلصاق التهم بالإسلام والمسلمين، ولذلك فهذه المبادرة غير مسبوقة، لخادم الحرمين الشريفين الذي يؤمن بأن على المسلمين رسالة يجب أن يقوموا بها ولذلك دعا قادة وعلماء المسلمين إلى مؤتمر مكة وأجمعوا فيه وخرج منه علماء المسلمين والمفكرون بالتأكيد على سماحة الإسلام ووسطيته وعلى تأكيد الإسلام والمسلمين على التعايش بين الأمم وبين الناس وعلى كرامة الإنسان والمحافظة عليه أياً كان هذا الإنسان، وأن الإسلام يدعو إلى مد الجسور والتواصل مع الآخر والتواصل مع بني البشر.

واضاف "لذلك انطلقت هذه الدعوة من مكة إلى مدريد وخرج مؤتمر مدريد بتوصيات مهمة جداً تدعو إلى أهمية القيم الإنسانية والمحافظة عليها والتأكيد على وحدة البشرية على اختلاف مذاهبهم ومشاربهم إلا أن لهم الحق في التمتع بالكرامة والاتفاق على القواسم المشتركة لجميع الرسالات وجميع الثقافات التي تؤمن بها وجميع المعتقدات التي تؤمن بها وهي وحدة البشر وكرامة البشر وضرورة العيش والتعايش المشترك والبناء الواحد والتعاون على إعمار الأرض وأن

الأسرة هي أساس المجتمع ، مع الحث على الأخلاق السامية التي تسمو بالإنسان عن الهدم بل إلى البناء مع الاعتراف بأن هناك اختلافات ولكن هذه الاختلافات يجب أن لاتكون سبيلا إلى التصادم، والتأكيد على التعايش والحوار وإيجاد القواسم المشتركة وأن نتعاون فيما يسعد البشرية وأن مالا يمكن الاتفاق عليه نتفق على أن لانتفق عليه ويبقى وخاصة فيما يتعلق بالأديان والمعتقدات فهذا أمر محسوم لكم دينكم ولي دين ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة".

واوضح د.العيبان ان الهدف من هذا الحوار لم يكن هو انصهار الأديان في دين واحد ولكن هو محاولة لإيجاد القواسم المشتركة بين أتباع هذه الأديان وأن تعمل المشتركات الإنسانية على إيجاد مايسعد البشرية في كل مكان أما مايتعلق بالمعتقدات فهذا أمر شخصي لكل إنسان أن يقرر مايرى لنفسه.

ويتابع معاليه "هذه الإنجازات الكبيرة التي نتجت من مدريد عندما اجتمع ممثلو مختلف الأديان والمعتقدات والاتجاهات في مدريد وخرجوا بهذه النتائج الباهرة التي تدعو لإيجاد قواسم مشتركة مع احتفاظ كل بدينه ومعتقده اطمأن هؤلاء المجتمعون والمفكرون إلى أن الحوار يدعو إلى عدم إلغاء الآخر بل الاعتراف بالآخر واحترامه وأن يشكل هذا منطلقا لمزيد من فتح القنوات والتواصل بين الشعوب وإحلال السلام بدلا من التصادم".

وقال د.العيبان في معرض اجابته للصحافيين ان "هذه المؤتمرات وهذا المؤتمر يأتي كثمرة فعلية لما دعت إليه اجتماعات مدريد والأمم المتحدة، وفي الواقع هذه النتائج التي تحققت في هذا المؤتمر أنا متأكد بأنها تدعو إلى مزيد من هذه الاجتماعات وإلى مزيد من المفكرين والعلماء أن يجتمعوا على كل الصعد لطرح مالديهم حول الإنجازات الاجتماعية والتعليمية والاقتصادية والإنسانية والبيئية وكل مايخدم الجنس البشري وإسعاد الإنسان أينما كان وحيثما كان".

واضاف معاليه ان المرحلة التي تلي هذه الاجتماعات وهذه المؤتمرات عادة ماتكون تتطلع إلى أن تترجم المعاني والدعوات إلى مشاريع قابلة للتنفيذ ومشاريع بالإمكان التعاون حولها، وتسعى إلى إقامة الندوات والمؤتمرات لكيفية تنفيذ هذه المشاريع "فعلى سبيل المثال على المستوى العلمي على الجامعات أن تقوم بالدعوى للتأكيد على أن المنجزات العلمية ليست حكرا على أحد ويجب أن يشترك فيها علماء العالم من جميع أنحاء الأرض وأن تلتقي جهود العلماء على مايخدم الإنسانية في مواجهة المرض من أبحاث ودراسات وإنجازات إن كان على مواجهة أمراض السرطان أو الإيدز أو الأوبئة المختلفة وهذا أيضا دعوة من دعوات خادم الحرمين الشريفين في التعاون والحوار حول خدمة الإنسانية إن كان على مستوى الفقر أو الجوع أيضا إمكانات الجامعات أن تلتقي وتتحاور ومشاريع بإمكانها إنقاذ البشرية من الجوع والفقر ومايتعلق بتطوير آليات الزراعة وتطوير آليات استخدام المياه وحل قضايا المياه التي قد تكون سببا في الحروب بين المجتمعات وبين الدول، لماذا لا يجتمع علماء العالم وجامعاتهم في إيجاد وسائل للزراعة من المياه المالحة وهذا مايتم الآن بحثه وهو أحد البحوث الرئيسية في جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية، عندما يجتمع السياسيون والمفكرون والعلماء لإيجاد حلول للتحديات والأزمات الموجودة فهذا خدمة للإنسان".

وقال د.العيبان إن هذه المشاريع وغيرها هي مايدعو له خادم الحرمين الشريفين من نتائج في نهاية الأمر وأن يجتمع العالم ويشكل فريقا واحدا لإنجاز يخدم البشرية. مشيرا الى ان افتتاحه حفظه الله لجامعة الملك عبدالله وفتح أبوابها أمام العالم وجنسياته المختلفة ماهو إلا تطبيق فعلي عملي لمبادرته التي دعا إليها ومثال يجب أن يحتذى به في أنحاء العالم بالإضافة إلى دعواته ومبادراته الإنسانية وتشجيعه على أن يتوحد العالم سويا في حالة الكوارث لمساعدة من تصيبهم كوارث الزلازل أو الفيضانات أو الأزمات المتعددة، مثل شح الأمطار وغيرها

فكان خادم الحرمين الشريفين في مقدمة من يدعو إلى المساعدات الإنسانية وأعطي جائزة البطل لأنه تقدم بدعم صندوق الفقر بأكثر من 500مليون وهذا من برامج الأمم المتحدة لمواجهة الفقر في المجتمعات الفقيرة في جميع أنحاء العالم،وهو تبرع لكثير من وكالات الأمم المتحدة لمساعدة الإنسان أينما كان بالإضافة إلى مبادراته للسلام، ونزع فتيل الحروب.

واضاف د.العيبان "الملك عبدالله يمثل سعيا إنسانيا مستمرا نتج عنه هذه المصداقية العالية لمكانته العالمية في العالم ، الملك بدأ بنفسه والمسؤولية الآن على قادة العالم والعلماء ومفكريها أن يحذوا حذو خادم الحرمين الشريفين".

واكد د.العيبان ان المملكة عندما يقدم ملكها هذه الإنجازات الإنسانية هو في الواقع يبرهن على أن الإسلام هو دين التسامح ودين الرحمة ودين الألفة ودين المحبة وأننا جميعا معنيون بالمحافظة على القيم الإنسانية والمحافظة على المجتمعات من خلال المحافظة على الأسرة وأن على هذه الأسرة الاهتمام بأبنائها وبناتها وتعليمهم وبناء المجتمعات بما يخدمها ويحقق لها الخير.

وقال د.العيبان ان جميع المشاركين في مؤتمر جنيف تحدثوا عن خصوصية هذه المبادرة وأثنوا عليها ورفعوا الشكر لخادم الحرمين الشريفين وهو يدعو إليها واشار معاليه الى ان المشاركين أيضا كانوا يتحدثون بإيمان كبير على أن الحل في الحوار وأن المؤتمر قرّب هؤلاء القادة والمفكرين الى بعضهم وتعارفوا على بعضهم وتحدثوا مع بعضهم البعض.

واكد د.العيبان انه لمس هذا الحماس والتأييد الكبير من كل المتحدثين وكل من جهته كان يقدم من خلال تخصصه والمحور الذي يتحدث فيه رؤاه في كيفية التطبيق والتنفيذ "وهذا ماتدعو إليه المبادرة أن يأتي الجميع ويتحدثوا ويعطوا

مالديهم حتى لوكان بينهم اختلافات فلا بأس ولكن الاختلافات تطرح ولو كان بالإمكان تجاوزها والالتقاء على قاسم مشترك أو حتى إبقاء هذا الخلاف ولكن في إطار الحوار الإنساني والاحترام المتبادل وتعزيز القيم الإنسانية بين البشر".
واوضح د.العيبان أن إحدى التوصيات التي خرجت في هذا المؤتمر هي الدعوة إلى المزيد من مشاركة الشباب والنساء ..."الشباب باعتبارهم قادة المستقبل وعليهم مسؤلية ويجب أن يكون لهم دور والنساء هم شقائق الرجال، واكد معاليه ضرورة أن تنتقل آلية الحوار إلى جميع مراكز العلم والمعرفة في الجامعات وفي المعاهد والمجتمعات وأن يبدأ الحوار الحضاري من داخل البيوت ومع الأبناء.

هيئة حقوق الانسان تنصر المظلومين ولا تميز بين مواطن وآخر

المصدر: جريدة اليوم الأربعاء 18-10-1430هـ الموافق 07-10-2009مالعدد 13263 السنة الأربعون
http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13263&P=1

عمر المطيري - جدة

نفى عضو مجلس الشورى والمشرف على فرع هيئة حقوق الإنسان بمكة المكرمة الدكتور عبد الله المعطاني أن تكون هيئة حقوق الإنسان تتجنب القضايا المتعلقة بالعنف الاداري او التي تقام ضد الوزراء او الجهات الرسمية . وأضاف ردا على سؤال : إن المحاكم وديوان المظالم رفضت النظر في قضية ضد وزير أن واجب عملنا بتوجيهات ولاة الامر لا نفرق بين المواطنين منوها الى العديد من القضايا ضد مسؤولين في الادارات الحكومية وضد إدارات حكومية تمت معالجتها من قبل هيئة حقوق الانسان. وأن القضايا التي تصل إلى الهيئة كثيرة .وبين أن الهيئة مقصرة من الناحية الإعلامية في نشر أنشطتها والقضايا التي تعالجها او تدرسها مؤكدا أن هيئة حقوق الإنسان تنظر في اي قضيه بما فيها القضايا التي تقام ضد الوزراء ودعا كل من لديه قضية ضد أي وزير التقدم للهيئة والتي سوف تقوم بدورها برفعها للجهات العليا المعنية .
وقال : إن الهيئة مدعومة من قبل ولاة الأمر لحفظ حقوق كل مواطن ومقيم مشيرا إلى أن عددا من القضايا التي نظرتها الهيئة هي قضايا تتعلق بحقوق عدد من المقيمين .

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

الحناكي:7600 يتيم من "أصحاب الظروف الخاصة" في المملكة

المصدر: جريدة الحياة السبت، 03 أكتوبر 2009
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/62175

الرياض - سعود الطياوي

كشف مدير المركز الوطني للدراسات والتطوير الاجتماعي و المدير العام للشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة الدكتور علي الحناكي لـ«الحياة»، عن وجود 7600 يتيمة ويتيمة من أصحاب الظروف الخاصة في المملكة، 5 آلاف منهم احتضنتهم أسر سعودية، مشيراً إلى وجود دراسة سيعلن عنها قريباً تتحدث وتكشف عن المشكلات التي تواجه هؤلاء الأيتام من «أصحاب الظروف الخاصة» في زواجهم، والعوائق التي تقف أمام طريقهم، وكيفية تلافيها مستقبلاً.

وأضاف أن الإقبال على تبني الأيتام ومجهولي الأبوين من أهل الخير في المجتمع تتم لذوي البشرة البيضاء بنسب كبيرة مقارنة بالإقبال على نظرائهم من ذوي البشرة السمراء قليلة جداً، واحتضانهم فيه أجر عظيم، ويساعد على تربية الطفل تربيةً سليمة في بيئته الأصلية من خلال تداخله من أفراد المجتمع وتعرفه على العادات والتقاليد، لافتاً إلى أن وزارة الشؤون الاجتماعية تصرف لكل يتيم لدى الأسر الحاضنة مبلغ 3 آلاف ريال شهرياً للعناية به، حتى لا يتم إرهاق كاهلهم بمصاريف إضافية، بيد أن معظم الأسر الحاضنة لا تأخذ الإعانة بل تجعل لليتيم حساباً خاصاً إلى أن يكبر وحتى إذا توفي الحاضن يكون هناك نصيب مدخر له كون اليتيم لا يرث، مثل إخوانه من الرضاعة في الأسرة نفسها.

وفي ما يخص العنف الأسري في السعودية، أوضح الحناكي أن للوزارة الحق في التدخل المباشر لإنقاذ الحالات التي تتعرض للعنف الأسري والضرر المباشر إذا ما تبين وجود ذلك، بالتنسيق مع الجهات المسؤولة، مؤكداً أنه يوجد مراكز إيواء تنتشر في عدد من مناطق المملكة للتحفظ على الحالات المتضررة إلى أن تنتهي المشكلة، وانتشال الحالات المتضررة «المعنفة» يتم في المواقف التي تسجل فيها أعلى نسبة ضرر في داخل الأسرة.

وذكر أن وزارة الشؤون الاجتماعية تلقت عن طريق وحدة الإرشاد الأسري في الوزارة خلال الأعوام الماضية آلاف الشكاوى الأسرية عبر الرقم المجاني المخصص للمتصلين، وتقديم المشورات النفسية والاجتماعية، إذ إن الدراسات تتوضح زيادة مستمرة في المشكلات عاماً بعد الآخر، مشيراً إلى أن معظم ما تم الإبلاغ عنه من مشكلات تم حلها عن طريق تقديم المشورات النفسية والاجتماعية للمتصلين والتواصل معهم.

وأكد الدكتور الحناكي أن حالات الإبلاغ عن مشكلات أسرية، تتضمن مشكلات زوجية، ومشكلات أسرية، ودراسية تتعلق بالأبناء، واقتصادية وصحية ونفسية ووظيفية وإدمان مخدرات، وغالبية المبلغين من فئة النساء، لافتاً إلى أن الرياض جاءت في المركز الأول من حيث عدد المشكلات المسجلة وفق إحصاءات الأعوام الماضية، بينما احتلت مكة المكرمة المرتبة الثانية، ومن ثم تأتي القصيم والشرقية والمدينة المنورة.

وأوضح أن الوزارة لم تغفل عن متابعة أوضاع أسر السجناء وإعانتهم لتجاوز ما يواجههم من مصاعب بسبب غياب رب الأسرة وعائلها، ومتابعة أسر مدمني ومتعاطي المخدرات وأقاربهم، والتعرف على الأسلوب الأمثل للتعامل مع هذه الحالات، والمحتاجين للخدمات الاجتماعية وتمكينهم من الحصول عليها من الذين لديهم معوقين، وغيرهم من المحتاجين إلى تلك الخدمات.

تمشيط منتزهات أبها للبحث عن"الفتاة الهاربة"

المصدر: جريدة المدينة السبت، 3 أكتوبر 2009
http://www.al-madina.com/node/184012

سعيد الأحمري - عسير

قامت الجهات الأمنية يوم أمس الاول بمسح قرى شمال أبها وتمشيط المنتزهات ووضع نقاط أمنية في سهول بللحمر للبحث عن فتاة في الثانوية العامة هربت من منزل أسرتها في عسير. وقال الناطق الاعلامي لجهاز هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بمنطقة عسير الشيخ بندر ال مفرح إن "الهيئة" تبلغت بالقضية وتم تحريك فرقة إلى شمال أبها بعد إبلاغ الجهات الأمنية لنا وتم معاينة الوضع واتضح ان الفتاة تدرس بالمرحلة الثانوية وهي هاربة من منزل أسرتها شمال أبها ولاتزال الهيئة تحقق بالحادثة تمهيدًا لتسليمه للشرطة ومن هناك الى هيئة التحقيق والادعاء العام. وعلمت «المدينة» ان هيئة حقوق الانسان سوف تزور أسرة الفتاة اليوم للاطلاع على القضية ومتابعتها والتأكد من أسباب الهروب التي توحي بوجود قضية عنف أسري.

قاضٍ يحكم على زوج بحضور دورة في فن التعامل الأسري

المصدر: جريدة الحياة السبت، 03 أكتوبر 2009
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/62297

جدة - سلطان العقيلي

ألزم صك شرعي أصدره أحد قضاة منطقة مكة المكرمة، أحد الأزواج بحضور دورة في فن التعامل الأسري في مركز المودة الاجتماعي للإصلاح والتوجيه الأسري في محافظة جدة، على إثر خلاف نشب بينه وبين زوجته.

وأحالت لجنة إصلاح ذات البين في محافظة الليث الزوج الذي صدر بحقه الصك الشرعي إلى مركز المودة الاجتماعي، بناء على قرار القاضي الذي قضى بإلزامه حضور دورة تدريبية تأهيلية في التعامل الأسري لدى أحد المراكز المتخصصة، ملزماً عليه إحضار مشهد بحضور هذه الدورة. والتحق الزوج بإحدى الدورات التدريبية التي ينظمها المركز بشكل متواصل، بهدف تأهيل الأزواج من الجنسين في مهارات التواصل بين الزوجين، فضلاً عن إعطائهم استراتيجيات تغيير السلوك وفن احتواء المشكلات الزوجية. ويسعى المركز إلى المحافظة على كيان الأسرة والتقليل من نسب الطلاق، بالتعاون مع المحاكم الشرعية والدوائر الأمنية، من خلال التوجيه والتوعية في أمور الأسرة، وبناء علاقاتها من خلال أنشطة وأقسام عدة، تقدم العديد من الدورات والمحاضرات والاستشارات الأسرية.

إمارة الرياض ترصد 5 مستشفيات: ازدحام.. انتظار.. خلل في الطوارئ

المصدر: جريدة عكاظ السبت 1430/10/14 هـ 03 أكتوبر 2009 م العدد : 3030
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20091003/Con20091003307386.htm

حمد الغامدي ـ الرياض

رصدت إمارة منطقة الرياض ميدانيا خللا في استعدادات مجمع الملك سعود الطبي، مدينة الملك فهد الطبية، مستشفى الإيمان العام، مستشفى الأمير سلمان، ومستشفى اليمامة لاستقبال حالات انفلونزا الخنازير. ووجه صاحب السمو الملكي الأمير سطام بن عبد العزيز أمير منطقة الرياض بالنيابة خطابا لوزير الصحة الدكتور عبد الله الربيعة لمتابعة أوجه القصور في هذه المستشفيات. وأظهرت حالات الرصد والمتابعة في أقسام الطوارئ في المستشفيات الخمسة اكتظاظها بالمرضى، وحالات منومة في الممرات، إضافة إلى عدم وجود إجراءات الفحص السريع، نظرا لوجود طبيب واحد في غرفة واحدة، لا يتجاوز دوره أخذ درجة الحرارة وقياس الضغط وإحالته لاحقا إلى الطبيب المختص.

وتضمنت الحالات، جلوس المراجعين في الممرات حتى يتم التأكد من حالتهم الصحية، لعدم وجود غرف خاصة بالانتظار، وسوء مباني الطوارئ وتعامل رجال الأمن مع المراجعين.

كما رصدت الإمارة في المستشفيات الخمسة انزعاج مرضى ومراجعين من سوء الخدمات الطبية المقدمة لهم، والازدحام داخل قسم الطوارئ وقت الذروة، إضافة إلى الانتظار لفترات طويلة للدخول على الطبيب، إلى جانب عدم وجود تدابير احترازية لمكافحة المرض في ظل عدم توافر غرف أو أقسام أو فريق عمل خاص لاستقبال الحالات والرد على استفسارات المواطنين، وانتظار المشتبه بإصابتهم بانفلونزا الخنازير مع بقية المرضى.

وفي السياق ذاته، وجه أمير منطقة الرياض بالنيابة بإنشاء ثلاثة مراكز لطب الطوارئ في مدينة الملك فهد الطبية ومستشفى الإيمان العام ومطار الملك خالد الدولي، لاستقبال حالات مرضى انفلونزا الخنازير والكشف عنها باكرا وإعطائها العلاج اللازم، تمهيدا لإحالتهم إلى المستشفيات المتخصصة لاستكمال علاجهم بحيث يستقبل كل مركز ما لا يقل عن مائة حالة في اليوم.

لجنة بـ " الشورى" تنتقد تأخر وصول الإسعاف لمواقع الحوادث

المصدر: جريدة المدينة السبت، 3 أكتوبر 2009
http://www.al-madina.com/node/183965

سهل حمزة - الرياض

انتقدت لجنة الشوؤن الصحية والبيئة أداء هيئة الهلال الأحمر السعودي لعدم توسعها فى توفير الكوادر الطبية وتأخر وصول سيارات الإسعاف الى مواقع الحدث . وأوضح التقرير السنوي لهيئة الهلال الأحمر السعودي لعام 1428هـ (2007م) الذي يناقشة المجلس الاثنين المقبل ان توسع الهيئة في توفير الكوادر غير كاف خاصة فى التعامل مع بعض الأمراض كالذبحات القلبية اضافة الى طول مدة الاستجابة لمثل هذه الحالات . و بررت ذلك بضعف الانتشار لمراكز الهيئة حيث تحتاج سيارات الإسعاف إلى قطع مسافات طويلة للوصول إلى مكان الحاجة نظراً لتباعد المراكز الإسعافية وعدم توافر وسائل نقل سريعة للمرضى والمصابين .

ومن هذا خرجت اللجنة بعدة توصيات دعت الأولى منها الى "أهمية زيادة التعاون بين الهيئة ووزارة الصحة والجهات الأخرى والتوسع في النقل الإسعافي ومراكز الإسعاف والسيارات لتحقيق المستوى المطلوب للاستفادة من التسهيلات المكانية المتوافرة لدى الجهات الصحية في التوسع في إنشاء مراكز إسعافية وتوفير عدد مناسب من سيارات الإسعاف" ، كما طالبت في توصيتها الثانية "بإعداد الكوادر الوطنية وتأهيلها في مجال الخدمات الإسعافية الطبية وضرورة التنسيق مع الجهات التعليمية والتدريبية والمستشفيات لإيجاد برامج تأهيلية وتخصصية فى نفس المجال".

من جهة أخرى يناقش المجلس في جلسته الثالثة والأربعين يوم غدا الأحد مشروع نظام المرافعات الشرعية ، ومشروع نظام الإجراءات الجزائية ، ومشروع نظام المرافعات أمام ديوان المظالم المقدم من لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية وحقوق الإنسان ، و اتفاقية الأمان النووي المقدم من لجنة الشؤون الصحية والبيئة ، و مشروع الاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك ، وأمان التصرف في النفايات المشعة ، مشروع اتفاقية فيينا بشأن المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية ، وبروتوكول تعديل اتفاقية فيينا بشأن المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية ، والبروتوكول المشترك بشأن تطبيق اتفاقية فيينا واتفاقية باريس . كما يناقش المجلس التقارير السنوية لصندوق التنمية الصناعية للأعوام المالية 1426/1427هـ - 1427/1428هـ - 1428/1429هـ والمقدم من لجنة الشوؤن المالية ،و طلب تعديل المادة (الرابعة عشرة) من نظام الضمان الصحي التعاوني . ويستكمل مجلس الشورى فى جلسته الرابعة والأربعين ليوم الاثنين مناقشة التوصيات الإضافية على التقريرين السنويين لوزارة العمل للعامين الماليين 1426/1427هـ - 1427/1426هـ. المقدم من لجنة الإدارة والموارد البشرية والعرائض ، كما يستكمل مناقشة مشروع نظام المرافعات الشرعية ، ومشروع نظام الإجراءات الجزائية ، ومشروع نظام المرافعات أمام ديوان المظالم ، ويناقش التقرير السنوي لجمعية الهلال الأحمر السعودي لعام 1428هـ (2007م). و مشروع مذكرة تفاهم للتعاون .

سفارة السعودية في دمشق: نتابع قضية سلب المواطنين

المصدر: جريدة الحياة السبت، 03 أكتوبر 2009
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/62167

الرياض - «الحياة»

أكدت السفارة السعودية في سورية أنها تتابع قضية السعوديين الذين تعرضوا للسلب عقب دخولهم الأراضي السورية قبل أيام.وأضافت في تعقيب على ما نشرته «الحياة» عن القضية أول من أمس، أن المواطنين لم يبلغوها عن تعرضهم للسلب، وإنما علمت عن الحادثة من خلال اتصالات الصحافيين وما نشر في وسائل الإعلام، مشيرة إلى أنها أجرت اتصالات بالجهات السورية المختصة التي أكدت وقوع الحادثة.

في غضون ذلك، أوضح المستشار في السفارة السعودية لدى دمشق فواز الشعلان أنه لم يصرح لـ «الحياة» عن هذه القضية، لكنه في الوقت ذاته لم ينف صحة الخبر.

وقال في تعقيب بعث به إلى الصحيفة أمس: «اتصل بي الصحافي سعود الطياوي بعد ظهر الأحد 2009/09/27، مستفسراً عن تعرض مواطنين للسلب في سورية، وأبلغته أنني غير متابع لهذه الحالات، كوني انتقلت من قسم الرعايا إلى قسم آخر، وسأستفسر له من زملائي في قسم الرعايا، وطلبت منه الاتصال مساء كي أبلغه عن اسم الشخص المكلف بمتابعة هذه القضية ليعطيه المعلومات المتوافرة لديه».

وتابع: «اتصل بي الصحافي مرات عدة على الهاتف النقال في مساء اليوم ذاته ولم يكن الجوال معي لأتمكن من الإجابة عليه، ولم يجر بيني وبينه أي حديث بعد ذلك، وتفاجأت بما نشر في الصحيفة في اليوم التالي من معلومات نسبت لي كتصريح عن هذه القضية».

يذكر أن مواطنين كانوا تعرضوا قبل أيام إلى عملية سلب مسلح أثناء دخولهم الأراضي السورية، إذ طاردتهم سيارة من نوع «رنغ روفر» يقودها 6 أشخاص يرتدون زياً عسكرياً وأطلقوا عليهم النار حتى تمكنوا من إيقافهم، واقتادوهم إلى منطقة مظلمة، وابتزوهم وأهانوهم واستولوا على أموالهم وهواتفهم النقالة، وتركوهم ولاذوا بالفرار، وعاد السعوديون إلى المنفذ الحدودي ليسجلوا بلاغاً لدى السلطات السورية.

استندت إلى عدم أهليته للحضانة

والدة طفل بني سعد المعذب تقاضي الأب

المصدر: جريدة عكاظ السبت 1430/10/14 هـ 03 أكتوبر 2009 م العدد : 3030
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20091003/Con20091003307391.htm

عبد العزيز الربيعي، عبد الله المقاطي ـ الطائف

علمت «عكاظ» أن والدة طفل بني سعد المعذب على يد والده ستتقدم بدعوى قضائية إلى محكمة الطائف ضد طليقها للمطالبة بحضانته لعدم أهلية والده، في الوقت الذي حدد تقرير طبي صادر من مستشفى الأطفال في الطائف تعرض الطفل للضرب بسلك أو حبل على ظهره.

وزاد التقرير، إنه يوجد عدد كبير من آثار الكدمات والحروق القديمة، مرجحا ظهورها بسبب تعرضه للضرب على يد والده.

وبدوره، أوضح مدير الحماية الاجتماعية في الطائف حسين العبادي، في حديث إلى «عكاظ»، إن الطفل يعيش في مأمن لدى والدته وجدته لأمه، الأمر الذي سيساهم في إعادته إلى وضعه الطبيعي.

وأفاد العبادي، إن دار الحماية تتابع حالة الطفل ومجريات القضية، إذ أعيد الطفل إلى المستشفى لإصدار تقرير طبي جديد يكشف حالته الصحية، لتزويد الجهات ذات الاختصاص بصورة منه للسير في التحقيقات، مبينا أن دور الدار يتوقف عند وصول القضية إلى الجهات الشرعية المحكمة.

من جهته، أكد الناطق الإعلامي في شرطة الطائف الرائد تركي الشهري أن الشرطة اتخذت الإجراءات كافة لإعادة الطفل لوالدته، ونسق رسميا مع شرطة منطقة الرياض لإحضار والده لاستكمال الإجراءات والتحقيق.

الحقوق المالية والجنائية بين الزوجين في ندوة

المصدر: جريدة عكاظ السبت 1430/10/14 هـ 03 أكتوبر 2009 م العدد : 3030
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20091003/Con20091003307396.htm

عبد الكريم المربع ـ مكة المكرمة

الحقوق المالية والجنائية بين الزوجين محور الندوة التي تقيمها لجنة إصلاح ذات البين النسائية في مكة المكرمة يوم الاثنين المقبل، وأكدت رئيسة اللجنة الدكتورة نورة القاروت أن الندوة تأتي نتيجة تفاقم أزمة جهل الكثير من السيدات بحقوقهن القانونية الأمر الذي يتطلب المزيد من التثقيف في الجانب الحقوقي بين الزوجين.

"الشورى" يناقش تعديل 3 أنظمة لتسريع البت في القضايا أمام المحاكم

المصدر: جريدة المدينة الخميس، 1 أكتوبر 2009
http://www.al-madina.com/node/183320

سهل حمزة - الرياض

يناقش مجلس الشورى في جلسته الثالثة والأربعين الأحد المقبل مشروع نظام المرافعات الشرعية ومشروع نظام الإجراءات الجزائية ومشروع نظام المرافعات أمام ديوان المظالم والمقدم من لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية وحقوق الإنسان.وأوضح رئيس اللجنة فضيلة الشيخ عازب آل مسبل ان المشاريع الثلاثة أحيلت الى المجلس لتعديل بعض موادها لتتواءم مع نظام القضاء ونظام المظالم الذي صدر أخيرا، مشيرا الى انه تم تعديل بعض المواد بحكم تركيز نظام القضاء على تخصص المحاكم كالمحاكم العامة والاستئناف والعليا ليتواءم البناء القضائي مع بعضه البعض ، لافتا الى ان نظام المرافعات لابد ان يكون واضحا في تخاطبه مع نظام القضاء سواء في العبارات او المقصد او المعاني لتصب في خدمة المواطن والتقليل من المدد التي يتم فيها الترافع امام القضاء. وبين ان المجلس الاعلى للقضاء يسعى لمعالجة كثير من السلبيات ومنها نقص عدد القضاة ليكتمل التشكيل العام للمحاكم.وافاد ان من التعديلات ، المادة الخامسة من نظام هيئة التحقيق والادعاء العام لتنص على تمتع أعضاء الهيئة بالاستقلال التام ولا يخضعون في عملهم إلا لأحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة المرعية وليس لأحد التدخل في مجال عملهم ويكون لها العمل بالصفة القضائية. اضافة الى تعديل الفقرة الثانية من المادة الثالثة والسبعين التي تنص على انه : على رئيس الجلسة أن يأمر بكتابة محضر عن كل جريمة تقع أثناء انعقاد الجلسة ثم إحالتها إلى هيئة التحقيق والادعاء العام لاستكمال ما يلزم نظاماً وله أن يأمر بالقبض على من وقعت منه الجريمة،" . فيما حذف مشروع الهيئة تعزير المدعى عليه إن غاب عن الحضور لأن هناك أدوات إجرائية تتفق مع طبيعة الدعوى المدنية لمواجهة عدم حضور المدعى عليهم . وفيما يتعلق بمدد التوقيف تم التعديل لتصبح : يجوز للمحكمة الموافقة على طلب تمديد التوقيف لمدة أو لمدد متعاقبة بحسب ما تراه، وذلك استجابة لحالات تتطلب ظروف التحقيق فيها فترة أطول من ستة أشهر ، وكذلك للحد من إحالة قضايا للمحاكم دون استيفاء كافة إجراءات التحقيق نظراً لانتهاء المدة القصوى المحددة، كما أن إحالة هذه القضايا للقضاء المختص للنظر في تمديد التوقيف ضمانات كافية لأطراف الدعوى وفق ما يقدره القضاء سواء بالتمديد أو بالإفراج عن المتهم. واشار ال مسبل الى ان النظام يلغي بعض أحكام نظام المحكمة التجارية ومن ذلك عدم اعتبار دعاوى العقارات وإيجاراتها من الأعمال التجارية، كما يلغي النظام الباب الرابع من نظام العمل الخاص بهيئات تسوية الخلافات العمالية اعتباراً من إنشاء المحاكم العمالية ومباشرة اختصاصها. وفيما يختص بمشروع نظام الإجراءات الجزائية تم إضافة نص لإبلاغ مرجع المتهم ان كان موظفاً حال إيقافه أو سجنه لأن عدم الإبلاغ يترتب عليه فصل الموظف إذا تغيب (15) يوماً متصلة أو (30) يوماً متفرقة ويحظر عليه العودة مرة أخرى إلا بعد سنتين كما يصعب عودته إلى الوظيفة مرة أخرى في ظل الوقت الراهن وهو قلة الوظائف. من جهة اخرى يناقش مجلس الشورى الاحد المقبل اتفاقية الأمان النووي، ومشروع الاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك ، وأمان التصرف في النفايات المشعة المقدم من لجنة الشؤون الصحية والبيئة، ومشروع اتفاقية فيينا بشأن المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية ، وبروتوكول تعديل اتفاقية فيينا بشأن المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية ، والبروتوكول المشترك بشأن تطبيق اتفاقية فيينا واتفاقية باريس . كما يناقش المجلس التقارير السنوية لصندوق التنمية الصناعية للأعوام المالية 1426/1427هـ - 1427/1428هـ - 1428/1429هـ المقدم من وزارة المالية، وطلب تعديل المادة (الرابعة عشرة) من نظام الضمان الصحي التعاوني. ويستكمل المجلس في جلسته الرابعة والأربعين يوم الاثنين المقبل مناقشة التوصيات الإضافية على التقريرين السنويين لوزارة العمل للعامين الماليين 1426/1427هـ - 1427/1426هـ ويستكمل مناقشة مشروع نظام المرافعات الشرعية ، ومشروع نظام الإجراءات الجزائية ، ومشروع نظام المرافعات أمام ديوان المظالم والتقرير السنوي لجمعية الهلال الأحمر السعودي لعام 1428هـ (2007م)، ومشروع مذكرة تفاهم للتعاون العلمي والتعليمي بين وزارة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية ووزارة العلوم والابتكار في مملكة إسبانيا المقدم من لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي، والتقرير السنوي لديوان المظالم للعام المالي 1427/1428هـ.

92 طفلا يشاركون الأمهات احتفالية العيد في سجن بريمان

المصدر: جريدة عكاظ السبت 1430/10/14 هـ 03 أكتوبر 2009 م العدد : 3030
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20091003/Con20091003307394.htm

فاطمة آل عمرو ـ جدة

وصفت نزيلات سجن بريمان حفل المعايدة الذي نظمته إدارة سجون محافظة جدة الأربعاء الماضي بالتعاون مع فريق بصمة تغيير، بأنه «أجمل يوم في حياتهن»، مؤكدات أن اللقاء مع أطفالهن «محطة ستعيد تنظيم حياتهن من جديد». وشارك نحو 92 طفلا أمهاتهم في حفل تخللته أجواء مرح وسعادة أضفت على السجينات أجواء الأمل بخروج قريب والعودة إلى حضن الأسرة مجددا، إذ جمع الحفل الأطفال مع أمهاتهم في مشهد أعاد للعلاقة حميميتها الطبيعية التي يجب أن تكون عليه الأم ووليدها.

وأطلقت النزيلات، وسط نشوة الفرح التي يعشنها آه أمنية بأن لا ينتهي اليوم الذي تلتحم فيه قلوبهن مع أجساد أطفالهن البضة، لا سيما وأن بعض الأطفال غادروهن لتلقي التعليم في دار الإيواء ومنهم من يسكن في منازل آبائهم بانتظار لحظة الإفراج عن أم أخطأت في لحظة غافلة والثمن تتقاسمه الأسرة والمجتمع.

وقالت النزيلة (ع.م)، هو حلم أعيشه وأخشى أن أصحو منه، فشعوري لا يوصف.. وانهمرت بالبكاء. وتفتقد أم أحمد أهلها في العيد وتقول أسرتي غابت عني في هذا اليوم، لكن إدارة السجون وفريق بصمة تغيير عوضاني بأجمل لحظة أعيشها في حياتي.

وترى النزيلة (م.ر)أن فرحة العيد لا تكتمل إلا بوجود الأبناء فشكرا لمن رعى هذا الاحتفال الأسري الجميل.

من جانبها، تؤكد نائبة رئيس فريق بصمة تغيير الأخصائية النفسية حليمة إبراهيم أن فكرة لقاء النزيلات بأطفالهن طرحتها ريم جمجوم (إحدى المدربات)، وإثر تنفيذ أول احتفالية لاحظنا مدى التأثير النفسي على الأطفال والأمهات النزيلات، ما جعل الفريق يصر على استمرار هذه الاحتفاليات ولم الأسرة ببعضها حتى لو كانت داخل السجن.

وقالت إن الفريق يرفع في هذا اليوم شعار (عيدك معانا بحرية) محاولة منا لنقل بعض أجواء العيد إلى داخل السجن، بهدف إدخال الفرح والسرور إلى قلوب الأطفال والأمهات، وتقديم القيم التربوية عبر التعليم بالترفيه، والدعم المعنوي للأطفال وأنهم ليسوا مختلفين عن غيرهم من الأطفال، وإبراز جهود الدولة في تنمية السجون والسجينات، وتوعية المجتمع بفئات قد تغيب عن الأذهان عبر وسائل الإعلام، ووقوف الشباب على عواقب الانحراف، وتفعيل طاقات الفتيات والاستفادة منها في تنمية المجتمع.

وتلفت الباحثة الاجتماعية في إدارة السجن زينب جلي إلى أن إدارة السجون أجرت بحثا حول النزيلات، أظهر معاناتهن من حالة نفسية سيئة، وتبين حاجتهن للقاء يجمعهن بأبنائهن الذين غادروهن إلى دار الإيواء، فتقرر تنظيم هذه الاحتفالية التي أضفت على الأمهات والأطفال حالة فرح كبيرة ستنعكس عليهم جميعا مستقبلا.

وتتدخل مديرة وحدة سجن النساء في جدة فوزية عباس بالتعبير عن سعادتها بهذا اليوم وتقول إن تواجد الأطفال مع أمهاتهم يضفي على الجميع أجواء إيجابية تنعكس على سلوكيات الأم داخل السجن وتساهم في تقريب مدة خروجها، مؤكدة أن النزيلات يحتجن إلى الدعم المعنوي، لذا نؤكد حرصنا على تقديم كل وسائل الترفيه والمسابقات الخاصة للنزيلات، وتعويضهن ما أمكن عن فقدانهن للحنان والعطف، وتقديم الهدايا لأطفالهن.

فيما يشير مدير إدارة السجون في جدة اللواء عبد الرحمن الزهراني إلى وجود مشاريع يتم إنشاؤها حاليا ومن ضمنها توسعة صالة الاحتفالات المخصصة للنزيلات لتكون جاهزة خلال السنوات المقبلة.

جدة تفتح ملف "العنف الجنسي" ضد الأطفال ... وقاضي المحكمة العامة يؤكد "ضآلة" نسبته

المصدر: جريدة الحياة السبت، 03 أكتوبر 2009
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/62217

جدة - أحمد الهلالي

أكد قاضي المحكمة العامة في جدة حمد الرزين الذي يتسلم غالبية قضايا العنف الجنسي التي ترد إلى المحكمة، أن بين يديه عدداً من هذه القضايا ينظرها حالياً، إضافة إلى قضايا نظرها وبت فيها سابقاً، مشيراً إلى أن نسبة ما تشكله قضايا العنف سواء ضد الأطفال أو النساء في السعودية ضئيلة جداً، «على رغم وجود «عينات» من تلك القضايا في المحاكم».

وقال الرزين لـ«الحياة» إن غالبية قضايا العنف الجنسي ما تكون مقترنة بقضايا أخرى مثل: المخدرات، أو تكون مقترنة بأمراض نفسية وعصبية، مشيراً إلى عدم وجود إحصائية رسمية توضح نسبة مثل هذا النوع من القضايا في السعودية.

وكشف وجود نسبة قليلة من قضايا العنف الجنسي ضد الأطفال تحديداً، إضافة إلى ممارسة العنف ضد المرأة، من خلال تعرضها للاعتداء من قبل أحد محارمها، مشدداً في الوقت نفسه على أن قضايا العنف الجنسي ضد الأطفال أو النساء لا تشكل ظاهرة في المجتمع السعودي.

ويأتي حديث القاضي الرزين في الوقت الذي ستشهد فيه محافظة جدة بعد غد (الإثنين) مناقشة موضوع «العنف الجنسي» ضد الأطفال في السعودية من خلال ورقة عمل ستقدم في منتدى العنف الأسري الذي سينطلق بعد غد (الإثنين)، على يد أحد الاختصاصيين المدعوين في المنتدى.

ومن المقرر أن يناقش المنتدى الذي ينعقد بتوجيه من النائب الثاني وزير الداخلية الأمير نايف بن عبدالعزيز وأمير منطقة مكة الأمير خالد الفيصل عدداً من أوراق العمل تتعلق بالعنف الأسري. وسيعقد لقاء صحافي مع المدير العام للشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة الدكتور علي الحناكي اليوم (السبت)، للحوار حول منتدى وورش العنف الأسري الذي سينفذ في الغرفة التجارية الصناعية في جدة.

وكانت دراسة ميدانية في السعودية كشفت أن التصوير الفاضح أكثر أشكال العنف الجنسي انتشاراً في البلاد، يليه إكراه الزوجة على الجماع، فيما جاء دفع القريبات للتكسب عبر ممارسة أعمال غير أخلاقية، وكذلك إكراه الزوجة على الجماع بطرق محرمة وهو الأقل انتشاراً.

وأوضحت الدراسة التي أجراها مركز رؤية للدراسات الاجتماعية وشملت 2040 شخصاً من مختلف المناطق في السعودية أن 21 في المئة ممن شملتهم الدراسة أن التسجيل والتصوير الفاضح الأكثر انتشاراً في المجتمع.

يذكر أن أنواع العنف تتضمن بينها «العنف الجنسي» وهو تعرض الطفل لأي نوع من أنواع الاعتداء أو الأذى الجنسي، ومنها الاتصال الجنسي، وهو قيام فرد راشد باتصال جنسي مع طفل، وسفاح الأقارب وهو قيام أحد الأبوين أو أحد الأقارب بعمل علاقة جنسية مع أحد أطفالهم، والاغتصاب، والشذوذ الجنسي، والتحرش الجنسي، والاستغلال الجنسي، وإجبار الطفل على مشاهدة صور أو أفلام إباحية.

ورصدت آخر الإحصاءات التي سجلتها لجنة الحماية في وزارة الشؤون الاجتماعية للعنف والإيذاء الأسري على مستوى السعودية وصولها إلى 516 حالة منها 56 حالة من الذكور، و 460 حالة من الإناث، إذ سجلت منطقة الرياض أعلى نسبة لحالات الإيذاء الأسري وبلغ عددها 177 حالة، فيما سجلت منطقة مكة المكرمة 149 حالة، في حين سجلت المنطقة الشرقية 66 حالة.

اختصاصيون لـ"الحياة": سلبيات "الأبناء" نتيجة حتمية لتعامل الآباء

المصدر: جريدة الحياة السبت، 03 أكتوبر 2009
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/62204

جدة - عبدالعزيز آل صحفان

أكد استشاريون نفسيون لـ«الحياة» أن التعامل الخاطئ من الآباء مع أبنائهم ومحاولة فرض السيطرة بطريقة أو بأخرى عليهم، لا يشجع الأبناء على تكوينهم بالطريقة السليمة وخروجهم بطريقة مكبوتة إلى المجتمع.

وقال اختصاصي طب المجتمع الدكتور ماجد الغامدي لـ«الحياة» إنه يوجد اعتقاد لدى بعض الآباء دوماً أن أبناءهم صغار لا يفهمون الصواب من الخطأ، مهما كان عمر الابن أو مستوى تعليمه، متسائلاً في الوقت ذاته: «كيف يميز هذا الابن بين الخطأ والصواب باقتناع من دون وجود جسور من التواصل والحوار بينه وبين والديه».

وأضاف «إن الآباء يواجهون مشكلة في أبنائهم، تتمثل في كون الأبناء يطالبون بمزيد من الحرية والاستقلال، وبالتالي لابد من إقامة حوار حتى نضع إطارًا للحرية والاستقلال، وحتى يقيّم الابن هذه الحرية بمفهوم سليم»، مؤكداً ضرورة التواصل للتغلب على هذه المشكلات التي يواجهها الأبناء مع أبائهم.

وتابع الغامدي: «هناك صراع داخلي في نفسية الأبناء، وهو صراع بين الاستقلال عن الأسرة والاعتماد عليها، صراع بين العادات الداخلية والتقاليد الاجتماعية في الأسرة، وهناك أيضاً الصراع الديني بين ما نتعلمه من شعائر ومبادئ وسلوكيات. إضافة إلى معاناة بعض الأبناء من الاغتراب والتمرد، لأنه يشعر أنه مختلف، وأن والديه لا يستوعبانه، فيمتلكه شعور بالغربة داخل البيت «الأسرة» ما يؤدي إلى عدم إحساسه بالأمان والاستقرار، إلا مع أصدقائه أو مع مدرسه أو أحد أقاربه. ونتيجة هذا الإحساس بالغربة يتولد لديه قدر من التمرد على الأساليب المتبعة في مسألة القدرة على السيطرة، فينتج لدى الابن خجل وانطواء أو سلوك مزعج حقيقي».

وتابع: «يجب على الآباء أن يتفهموا لماذا تصرف ابنهم بهذا التصرف، وهـــذا التفهم لن يأتي إلا بالإنصات والتواصل مع الأبناء. والحل يكون بالتحدث والإنصات جيـــداً لأبنائهم، ومحاولة حل مشكلاته وتوفير جميع حاجاته ومعرفة ماهي خطواته المستـــقبلية وتقديم النصح والإرشاد والتـــوجيه الصحيح، وأيضاً محاولة معـــرفة أصـــدقائه المقربين منه سواء بالمدرسة أو خارجها».

بدوره، يؤكد استشاري الأمراض النفسية الدكتور أحمد عبدالله أن بعض الآباء يعتقد أن المعاملة الجافة والصارمة مع أبنائهم هي الأسلوب الأمثل لإصلاح أمورهم والعدول عن سلبياتهم والكف عن أخطائهم والوصول بهم إلى بر الأمان.

وقال: «حتى في القرارات الحاسمة التي تتعلق بمستقبل أبنائهم، نرى تشبث بعض الآباء برأيهم وإصرارهم على القبول للأمر الواقع، من دون تدبر ولا تفكير وأحياناً يضعون مصلحتهم الشخصية أمام أعينهم لتكون سبباً مباشراً وراء إجبارهم للرضوخ لأوامرهم».

ويضيف: «يحدث ذلك عندما يتمسك بعض الآباء بموقفهم الرافض لدخول أبنائهم الكلية التي تتناسب مع ميولهم ورغباتهم، وهذا يعتبر إجباراً للابن على مكان لا يحبذ الدراسة فيه، وليس بالتصرف الصحيح، لكن مع ذلك قد لا يجد الأبناء مفراً من طاعة والديهم وإرضائهم حتى لو كان ذلك على حساب أنفسهم وطموحهم».

المظالم يلغي قرار "الموانئ" تثمين عقار مواطن بأقل من نصف السعر

المصدر: جريدة المدينة السبت، 3 أكتوبر 2009
http://www.al-madina.com/node/183917

سالم السناني - ينبع

حفظ ديوان المظالم حقوق المواطن فرج شحات الحبيشي بالغاء قرار تثمين عقاره الموجود بمنطقة نزع الملكيات الخاصة بالمؤسسة العامة للموانئ بينبع ممثلة بميناء ينبع التجاري وذلك نظرًا لضعف الثمن المعروض عليه. وألزم الحكم المؤسسة العامة للموانئ "ميناء ينبع التجاري" بتقدير العقار محل الدعوى لقاء تعويض عادل طبقًا لنظام نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة. وكان الحبيشي قد اشترى عقارًا بجانب الميناء بمبلغ وقدرة مائة وثمانين الف ريال في عام 1400هـ ونظرًا للحاجة إلى العقار للمنفعة العامة قررت المؤسسة نزع ملكية ذلك العقار وقدرته بمبلغ إجمالى قدرة تسعين ألفًا وثمانمائة وتسعة وستين ريالًا بواقع سبعمائة ريال للمتر المربع الواحد، فتظلم المواطن امام المحكمة الإدارية من ذلك وطلب إلغاء القرار لان التعويض غير عادل فصدر حكم تم تأييده من محكمة الاستئناف يقضي بإلغاء القرار محل الطعن، بعد ذلك قدم للدائرة ثلاثة تقديرات من مكاتب عقارية في محافظة ينبع متضمنة تقدير المتر الواحد بين (2300- 2500) ريال مما يثبت بأن تقدير اللجنة غير عادل، وقدرت غرفة ينبع العقار بألفي ريال للمتر.وثبت للدائرة بأن قيمة العقار أكثر مما قدرته المدعى عليها كما هو مبين من بعض المكاتب العقارية والغرفة التجارية وهيئة النظر في محكمة ينبع بالإضافة الى إن التقدير محل الطعن اقل من قيمة شراء المدعي للعقار قبل ثلاثين سنة تقريبًا، مما تقرر معة بأن قرار التعويض غير عادل وإلزام المدعي عليها بتقدير عقار المدعي لقاء تعويض عادل تطبيقا للأصول الشرعية.

"الخدمة المدنية" تحقق في شكوى خريجة حرمت من التعيين

المصدر: جريدة عكاظ السبت 1430/10/14 هـ 03 أكتوبر 2009 م العدد : 3030
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20091003/Con20091003307402.htm

فهد الرياعي ـ أبها

علمت «عكاظ» أن وزير الخدمة المدنية وجه بالتحقيق في شكوى تقدمت بها مواطنة تم استبعادها من قائمة الترشيحات للوظائف التعليمية للعام الثاني على التوالي، وتحمل شهادة جامعية تربوية بتقدير ممتاز مع مرتبة الشرف.

وتقدمت المواطنة غرسة القرني، بشكواها إلى وزير الخدمة المدنية (حصلت عكاظ على نسخة منها) تتهم فيها أحد موظفي فرع الوزارة في منطقة عسير بالتقصير في القيام بعمله، ومنها عدم مطابقة المستندات الرسمية التي تقدمت بها للديوان إثر إعلانها ضمن المرشحات للوظائف التعليمية في العام الماضي.

وقالت في شكواها: سارعت بالتسجيل عبر البوابة الإلكترونية الخاصة بالوزارة العام الماضي، وأدرجت في بياناتها دورة في المهارات الأساسية ضمن مشروع محو أمية الحاسب الآلي المعد من قبل وزارة التربية والتعليم، ومدتها شهر واحد وتمت المفاضلة عن طريق فرع الديوان في منطقة عسير إثر إعلانها مرشحة ضمن مرشحات العام الماضي .

وتضيف: « راجعت الديوان وتمت مطابقة الأوراق والمستندات وقدمت مشهدا من المدرسة التي تلقيت فيها الدورة، يتضمن مدة الدورة وتمت مطابقتها وتم تزويدي ببطاقة إثبات إقامة من مركز الإشراف في بلقرن واستكملت بقية الإجراءات، إلا أنه بعد شهر من تقديمي أوراقي ومطابقتها من قبل الديوان وجدت نفسي خارج قائمة المعينات، وبمراجعتي لفرع الديوان في عسير، علمت أن شهادة الحاسب لا تحمل تاريخا في حين أنه تمت مطابقتها من قبل أحد موظفي الديوان واستلم نسخة من مشهد المدرسة الذي يوضح كافة بيانات الدورة».

وقالت : زميلاتي حصلن على نفس الشهادة من نفس المدرسة وتم تصحيح وضعهن من الديوان، بينما تم استبعادي لأمر أجهله، وتتابع «قمت بمراجعة الفرع في عسير وأفادني بأنه سوف يتم تعييني في الدفعة التالية لكن مع الأسف لم يتحقق ذلك حتى اللحظة» .

وطالبت في شكواها بالإنصاف ورفع الظلم عنها، خصوصا أنها خسرت عامين بعد تخرجها دون تعيين، بالرغم من أحقيتها، مشيرة إلى أنه تم تسجيل رقم السجل المدني في نموذج استلام المستندات بشكل خاطئ، وهذا يطرح العديد من التساؤلات عن أسباب هذا الإهمال والتقصير.

المشاركون: خادم الحرمين انتقل بالحوار إلى العالمية لخير الإنسانية

المصدر: جريدة المدينة الجمعة، 2 أكتوبر 2009
http://www.al-madina.com/node/183668

واس - جنيف

اختتمت أمس في جنيف أعمال مؤتمر مبادرة خادم الحرمين الشريفين لحوار أتباع الديانات والثقافات وأثرها في إشاعة قيم الإنسانية الذي نظمته رابطة العالم الإسلامي على مدى يومين.وثمن المشاركون في المؤتمر في بيانهم الختامي جهود خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود في الحوار والانتقال به إلى العالمية لخير الإنسانية مؤكدين دعمهم لإنشاء مركز عالمي للحوار ، يعنى بمبادرة خادم الحرمين الشريفين التاريخية، وينفذ مزيداً من البرامج، سعياً للوصول إلى مجتمع إنساني يسوده التفاهم والاحترام المتبادل كما أكدوا أهمية تنفيذ ما جاء في بيان مكة المكرمة" من تكوين هيئة إسلامية عالمية للحوار، تضم الجهات الرئيسة المعنية به .ودعا المؤتمر الوسائل الإعلامية إلى أداء دورها في نشر ثقافة الحوار وتعزيز أهدافه ومؤسساته كما دعا المؤتمر رابطة العالم الإسلامي إلى عقد مؤتمر عالمي حول "مهمة الإعلام العالمي في الحوار بين أتباع الأديان والحضارات".

وأكد المشاركون في المؤتمر على ما يلي:

- أن الرسالات الإلهية كلها جاءت لتحقيق عبادة الإنسان الخالصة لخالقه ، وفق ما شرعه ، وتخليص البشرية من آفات الظلم والتمييز العنصري والاستعلاء العرقي.

- أن التأثير الكبير للأديان في الثقافات والحضارات يوجب على القادة الدينيين التعاون في تعزيز الالتزام بالقيم الإنسانية التي تشكل إرثاً إنسانياً مشتركاً، يتفق مع الفطرة السوية.

- أن مبادرة خادم الحرمين الشريفين الصادرة من قلب العالم الإسلامي ومنطلق رسالة الإسلام ، تستلهم مبادئ الإسلام التي تدعو إلى عالم تسوده العدالة والأمن والسلم، وتعبر عن رغبة المسلمين في التعايش السلمي والتفاعل الإيجابي مع مختلف أتباع الأديان والحضارات الإنسانية، وعن الحرص على تعميق الجهود الإيجابية في إقامة علاقات حضارية بين شعوب العالم.

ودعا المؤتمر القيادات الدينية والحضارية في العالم إلى مزيد من التأمل والتفاعل مع مبادرة الملك عبد الله للحوار، لما تتضمنه من منطلقات تدعو إلى التفاهم الإيجابي بين شعوب العالم وتسعى إلى مستقبل عالمي أفضل، ومن أهمها:

. رفض التمييز العنصري والاستعلاء العرقي، فالناس متساوون في الكرامة الإنسانية، لا يتفاضلون بأعراقهم وألوانهم وأجناسهم.

. التنوع بين البشر يجب أن يكون مدعاة إلى التفاهم والتعاون.

. اختلاف البشر وتنوع أعراقهم وأجناسهم وأديانهم حاصل بمشيئة الله سبحانه، والواجب على العقلاء من البشر - على ما بينهم من الاختلافات - تلمس المشتركات الإنسانية والتعاون الذي يحقق التفاهم والاحترام المتبادل لإسعاد البشرية.

. مواجهة التحديات الاجتماعية المشتركة من طغيان الحياة المادية وتفكك الأسرة وانحلال القيم الأخلاقية، مما يستوجب التعاون الوثيق للتخفيف من هذه المشكلات، وتبادل التجارب والخبرات التي تسهم في الحلول الناجعة لها.

واستعرض المؤتمر معاناة الشعوب وانعكاساتها الإنسانية والاقتصادية؛ وأكد على ما يلي:

- دعم مبادرات الحوار حول العالم، وبخاصة مبادرة خادم الحرمين الشريفين، ولفت نظر المؤسسات الثقافية إلى مضامين المقررات الدولية التي تمنع نشر الكراهية والتمييز العنصري.

- التعاون الجاد لمواجهة التحديات المعاصرة، وبخاصة الفقر والجهل والمرض والكوارث الكونية، وتقديم المساعدة للمنكوبين.

- دعم الجمعيات والمؤسسات الاجتماعية التي تعمل على ترسيخ القيم الإنسانية في المجتمعات البشرية.
- رغبة المشاركين في إشراك عدد أكثر من النساء والشباب في برامج الحوار في المستقبل.
وفي ختام المؤتمر أعرب المشاركون عن تقديرهم ودعمهم للجهود التي يبذلها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود في موضوع الحوار، وأكدوا على أهمية متابعة المبادرة بما يحقق الأهداف التي رسمها خادم الحرمين الشريفين؛ مما يحقق التعاون والاستقرار والسلام بين المجتمعات الإنسانية ، على اختلاف ثقافاتها .

"الرقابة والتحقيق" تستدعي متهمين في قضية فساد إداري

المصدر: جريدة عكاظ السبت 1430/10/14 هـ 03 أكتوبر 2009 م العدد : 3030
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20091003/Con20091003307403.htm

خالد الشلاحي ـ المدينة المنورة

تنظر هيئة الرقابة والتحقيق في المدينة المنورة دعوى رفعها أحد المستحقين في وقف خيري في المدينة المنورة ضد ناظر ومشرفي الوقف يتهمهم باستغلال الوقف لمصالحهم الخاصة وتقديم معلومات خاطئة لإصدار وثائق من جهات حكومية عدة، منها أمانة المدينة والجوازات وفرع وزارة التجارة، وإصدار رخص محال تجارية وتجديد إقامات باسم شخص متوفى.

وأحالت جهة التحقيق الأمنية (المباحث الإدارية) أول أمس، القضية إلى هيئة الرقابة والتحقيق بعد اكتمال إجراءات التحقيق مع ثلاثة متهمين تم استدعاؤهم أخيرا وأخذ أقوالهم، وينتظر أن تستدعي هيئة الرقابة والتحقيق أطراف القضية لاستكمال إجراءات التحقيق.

ويتهم المدعي عبد الله مجددي (أحد مستحقي الوقف) ناظر الوقف ومشرفيه باستغلال الوقف الذي يتضمن شققا سكنية ومحالا تجارية لأغراض ومصالح شخصية، وأشار مجددي في حديثه لـ «عكاظ» إلى أن التهم الموجهة للمتهمين تتعلق بفساد إداري وتقديم معلومات مضللة لأربع جهات حكومية، مشيرا إلى أن ملف القضية يتضمن بيانات صادرة من أمانة المدينة ومكتب العمل وفرع التجارة والجوازات.

وكانت المحكمة العامة في المدينة المنورة، أصدرت مطلع العام الحالي حكما يقضي بعزل ناظر الوقف (المدعى عليه) استنادا إلى ثبوت تأجيره عقارات الوقف، بما هو أقل من أجرة السوق، كما جاء في صك الحكم تحتفظ «عكاظ» بنسخة منه، واعتبار ذلك إهدارا في مصلحة الوقف، حيث استعانت المحكمة بهيئة الخبراء التي تبين لها أنه تم تأجير عقارات الوقف بنسبة تقل 40 في المائة عن سعر السوق وقيمة العقار المستحقة، وبسعر إيجار ثابت منذ عشرين عاما، وأجاز الحكم للمستحقين التقدم بإقامة ناظر آخر للوقف، وقد تمت المصادقة على الحكم من محكمة التمييز في منطقة مكة المكرمة.

13 مدرباً يقاضون التدريب المهني

المصدر: جريدة عكاظ السبت 1430/10/14 هـ 03 أكتوبر 2009 م العدد : 3030
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20091003/Con20091003307541.htm

نواف عافت ـ الرياض

رفع 13مدربا دعاوى قضائية ضد المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني بدعوى عدم صلاحية اللائحة الجديدة التي طبقتها المؤسسة أخيرا.

محافظ المؤسسة الدكتور علي الغفيص فضل عدم التعليق على القضية التي تنظرها المحكمة الإدارية حاليا.

وطالب المدربون في دعواهم بمعالجة المخالفات القانونية وإيقاف العمل باللائحة التي تم تعديلها والتي لا تواكب طموحاتهم ولا تحقق الحد الأدنى من مصالحهم ـ على حد ما جاء في الدعوى ـ.

وأكد لـ«عكاظ» وكيل المدربين صالح الصالح أن «اللائحة تضمنت العديد من المخالفات القانونية ولا بد من إيقافها وعدم العمل بها».

وأضاف «طالبنا بالمساواة مع الزملاء في التعليم العام والعالي في الإجازات وساعات العمل والاكتفاء بسنة واحدة للتجربة طبقا لأنظمة الخدمة المدنية».

موظفون يشتكون تأخر الرواتب والتسجيل الوهمي بالتأمينات

المصدر: جريدة المدينة الجمعة، 2 أكتوبر 2009
http://www.al-madina.com/node/183497

عبدالرحيم الحدادي - المدينة المنورة

اشتكى مجموعة من موظفي إحدى الشركات المتعهدة للصيانة والتشغيل بمستشفى مدينة الحجاج (الحجر الصحي) بالمدينة المنورة من تأخر رواتبهم لأكثر من خمسة أشهر مع عدم تسجيلهم في التأمينات على الرغم من خصم النسبة المقررة من رواتبهم في حدود 160ريالاً. يقول هاني عبدالله المحمدي مأمور سنترال في مستشفى مدينة الحجاج تابع للشركة: التحقت بالعمل منذ سنتين ونصف براتب 1800 ريال، ونحن نعاني من تأخر الرواتب الشهرية لمدة ستة أشهر رغم مواظبتنا على العمل وتقدمنا بشكوى للشؤون الصحية شرحنا وضعنا ومعاناتنا بسبب تأخر الرواتب بدون جدوى للآن. وأضاف إبراهيم سعود الأحمدي: أعمل حارس أمن في مستشفى مدينة الحجاج، ولنا 6 أشهر بدون رواتب، ورغم هذا نواظب على العمل المكلفين به 8 ساعات، ويوم راحة فقط هو يوم الجمعة، والراتب 1800 ريال. مشيرًا أن زملاءهم الذين امتنعوا عن العمل في وقت سابق حصلوا على حقوقهم.

خطة التنمية التاسعة تضع 12هدفاً لرفع المستوى الاقتصادي للاسر

المصدر: جريدة اليوم السبت 1430-10-14هـ الموافق 2009-10-03مالعدد 13259 السنة الأربعون
http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13259&P=14

اليوم-الرياض

وضع المجلس الاقتصادي الأعلى (12) هدفاً عاماً لخطة التنمية التاسعة ركز فيها على رفع مستويات المعيشة وتحسين نوعية الحياة لجميع المواطنين وتنويع القاعدة الاقتصادية أفقياً ورأسياً وتوسيع الطاقات الاستيعابية والإنتاجية للاقتصاد الوطني وتعزيز قدراته التنافسية وتعظيم العائد من ميزاته النسبية، وكذلك مواصلة الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسي وتطوير الأنظمة ذات العلاقة برفع الكفاية وتحسين الأداء والعمل على ترسيخ مبدأ الشفافية ودعم مؤسسات المجتمع المدني في تطوير أنشطتها الإنمائية، ومنها أيضاً التوجه نحو الاقتصاد المبني على المعرفة وتعزيز مقومات مجتمع المعلومات وكذلك تنمية الموارد الطبيعية خاصة الموارد المائية والمحافظة عليها، وترشيد استخدامها وحماية البيئة وتطوير أنظمتها في إطار متطلبات التنمية المستدامة. ومن الأهداف العامة المحافظة على التعاليم والقيم الإسلامية وتعزيز الوحدة الوطنية والأمن الوطني الشامل وضمان حقوق الإنسان وتحقيق الاستقرار الاجتماعي وترسيخ هوية المملكة العربية والإسلامية، إضافة إلى الاستمرار في تطوير المشاعر المقدسة والخدمات المقدمة للحجاج والمعتمرين والزوار.

وأبرز المجلس هدفاً خاصاً بتحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق المملكة، وآخر لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة وذلك من خلال تسريع وتيرة النمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية وهدف لتعزيز التنمية البشرية وتوسيع الخيارات المتاحة للمواطنين في اكتساب المعارف والمهارات والخبرات، وتمكينهم من الانتفاع بهذه القدرات المكتسبة وتوفير مستوى لائق من الخدمات الصحية.

ودعا الهدف التاسع إلى تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئة وتوسيع مجالات الاستثمارات الخاصة (الوطنية والأجنبية) ومجالات الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص أما الهدف الثاني عشر فنص على تعزيز التكامل الاقتصادي مع دول مجلس التعاون وتطوير علاقات المملكة مع الدول الإسلامية والصديقة.

من جانبها أضافت لجنة الاقتصاد والطاقة بمجلس الشورى هدفاً لتطوير قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، واستحداث الأطر لرعايته وتنظيمه، وينتظر عرض جميع الأهداف السابقة على المجلس لمناقشتها وإقرارها.

العمل: توجد وظائف ولا يوجد موظفون..والتدريب: الحد الأدنى للأجور 3000 آلاف ريال..و الغرف: مساعدة الشباب لم تتوقف

صفوف البطالة من الثانوية والمتوسطة والابتدائية

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 1430/10/13 هـ 2. أكتوبر 2009 م العدد : 3029
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20091002/Con20091002307328.htm

إبراهيم القربي ، عبد الرحمن الختارش ـ جدة ، متعب العواد ـ حائل ، محمد سعيد الزهراني ـ الطائف ، عبد الله آل قمشة ـ بيشة ، فهد الرياعي ـ أبها (تصوير : غازي عسيري ، يحيى الفيفي ـ «عكاظ»)

كشفت دراسة أجرتها وزارة العمل بالتعاون مع المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني لمعرفة مستوى البطالة في المملكة أن من بين حاملي الشهادة الثانوية 37 في المائة عاطلون عن العمل، وتبلغ هذه النسبة بين حملة الشهادة المتوسطة 26 في المائة، وأن العمالة الوافدة في الوقت الحالي تمثل حوالي 59 في المائة من إجمالي العاملين المدنيين في المملكة.
وحمل عدد من الشباب العاطلين من حملة الشهادة المتوسطة وما دونها وزارة العمل مسؤولية ذلك، واعتبروها السبب الرئيسي وراء عدم حصولهم على وظائف في القطاع الخاص لأسباب متعددة، وأجمع عدد منهم على أن الوزارة لم تحدد الراتب الأساسي لأصحاب المؤهلات دون الثانوية،
وبالتالي تستغلهم بعض شركات القطاع الخاص ما أوجد حالة تنافر وهروب من جانب الشباب من قبول الوظائف التي تناسب مؤهلاتهم وإمكانياتهم مثل: سائق شاحنة، موزع، مسوق قطع غيار، أو مشرف عمال وغير ذلك. من جانبها نفت وزارة العمل اتهامات الشباب، وقال مسؤولوها إن الوزارة لديها خطط وبرامج لتدريب وتوظيف الشباب من حملة مختلف الشهادات، بل أكدت أن هناك ندرة في بعض الوظائف التي تناسب حملة الشهادة المتوسطة وما دونها، وأن هناك شكاوى من أصحاب المصانع والشركات والمؤسسات من عدم إقبال الشباب على مثل هذه الوظائف. كما أن مؤسسة التدريب التقني والمهني أكدت اضطلاعها بدورها في تدريب وتأهيل الشباب، وألقت أيضا بالمسؤولية على الشباب أنفسهم، كما دافعت الغرف التجارية الصناعية أيضا عن موقفها تجاه إيجاد فرص العمل المناسبة لجميع شباب الوطن دون استثناء. وفي ما يلي عرض لجميع وجهات النظر في هذه القضية:

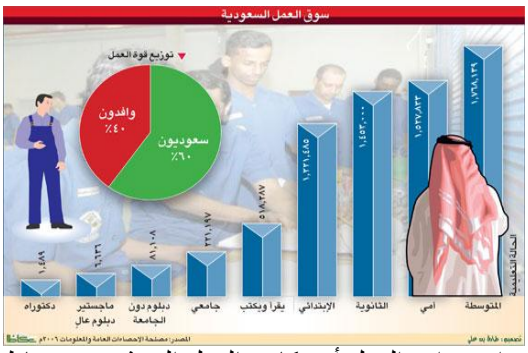

في البداية يقول فهد علي (25عاما): إن وزارة العمل أو مكاتب العمل المنتشرة في مناطق المملكة المختلفة لم تشكل فرق مراقبة حازمة على الشركات الكبيرة في نطاق عمل المكتب وحصر الوظائف الميدانية والمكتبية والإدارية، بل تكتفي باستقبال طالبي العمل وتوجيهم إلى شركات تقوم بـ«التطفيش والخصم والنقل المستمر» بل يصل الأمر أحيانا إلى أن المدير الأجنبي يستخدم الشاب سائقا خاصا لمنزله أو منزل صاحب الشركة في ظل غياب رقابة مكتب العمل، وبالتالي يهرب الشباب ويفضلون عدم العودة من جديد إلى مكاتب العمل التي تنفذ خطط توظيف مشلولة، بحسب قوله.

ويرى الشاب صالح العطية أن تحديد الرواتب من قبل وزارة العمل لهذه الفئة من الشباب أمر مهم، ويقول: أحمل الابتدائية ومنتسب في المتوسطة وأعمل 11 ساعة براتب 1500 ريال فقط في مهنة سائق شاحة، ويضيف «هل يعقل أن تستغل الشركات ظروفنا وحاجتنا بهذه الصورة، وعندما نشتكي لمكتب العمل يتم الفصل فورا، وهذا ما حصل لبعض زملائي في نفس الشركة؟، ويستطرد «لو حددت وزارة العمل الحد الأدنى للراتب لحامل شهادة الابتدائية بـ 2000 ريال، والمتوسطة بـ2500 ريال مع بدلات النقل والإعاشة لوصلنا 3500 ريال، وقطعا لن نجد في جميع مناطق المملكة شابا عاطلا واحدا.

المشروعات العملاقة

ويتفق الشاب سعد مطر مع سابقيه، ويقول: تحمسنا عند الإعلان عن تأسيس هيئة المدن الصناعية والخطط التي وضعتها لنكون دولة صناعية خلال السنوات العشر المقبلة، لكن يبدو أن الإجراءات البيروقراطية قد تعطل ظهور هذه المشروعات العملاقة القادرة على استيعاب الشباب في وقت قريب.

الشاب فواز ماجد المالكي (28 عاما) يحمل الشهادة المتوسطة، حيث ترك مقاعد الدراسة بعد الصف الأول الثانوي، يقول: إن خريجي الجامعات يشكلون إحباطا ويأسا كبيرا لما هم دون ذلك، حيث إن غالبية حملة الشهادات العليا بلا وظائف، وهنا نقول: كيف بشخص كان الصف الأول الثانوي آخر محطاته يريد عملا في حين حامل الشهادة الجامعية بدون عمل؟.

ويمضي فواز قائلا: عثرت على عمل قبل ثمانية أشهر في مصنع مواد غذائية في المنطقة الصناعية في الطائف، براتب لا يتجاوز 1400 ريال، والعمل على فترتين صباحية ومسائية، لكن الحسومات، والتعامل الجاف، وعدم وجود وسائل مواصلات، كلها عوامل كانت كفيلة بأن أترك العمل من بداية الشهر الثالث.

عقبة الوافدين

خالد الحازمي (27 عاما) يقول: لم أكمل دراستي الثانوية واكتفيت بالشهادة المتوسطة لظروف صعبة كنت أعيشها، وحاولت خلال السنوات الأربع الماضية البحث عن فرصة عمل، ولكن كل الأبواب أوصدت في وجهي، ومع ذلك ذهبت لطلب وظيفة في الدوائر الحكومية والشركات الخاصة أيضا، ولكن الشهادة المتوسطة لا تفي بالغرض، مع أن هناك عمالة وافدة في كل موقع ولا تحمل أي شهادة ولم تكمل تعليمها في بلدها ورغم ذلك تحصل على وظيفة في بلدنا، ونحن نبحث عن تلك الوظيفة التي لا نحصل عليها أبدا.

ومع ذلك توجد نماذج أخرى من الشباب تبدو راضية بالعمل فها هو الشاب محمد منسي الغامدي يحمل الشهادة المتوسطة فقط يعمل (كاشير) محاسب في كافتيريا، إنه يرى أن راتبه الذي يصل إلى 2880 ريالا مناسب في ظل عدم توافر الوظائف، ويرى أن ذلك خير له من الجلوس في المنزل، وعندما سألنا محمد عن كيفية حصوله على الوظيفية، قال: إن هذه الفرصة حصل عليها دون مساعدة من أي جهة بل إنها جاءت عن طريق أحد أصدقاء والده.

المشكلة في الشباب

ويعترف سالم الزهراني (28 عاما) أن المشكلة تكمن في الشباب أنفسهم وقدراتهم التدريبية ومستوى تحصيلهم التعليمي، ويقول: هناك شباب لا يقبلون إلا بوظائف مكتبية، فأغلب الأعمال المهنية يقوم بها غير سعوديين، لأن ثقافة العيب تسيطر عليهم، ولكن في المقابل هناك من يقبل بأي وظيفة المهم أن تكون شريفة، وهناك من يعترف بتدني مستواه التعليمي

والتأهيلي لذلك يقبل بالوظيفة والعمل الذي يتناسب مع مستواه التعليمي، ولكن لا يجد الفرصة، والمشكلة الوحيدة التي يواجهها الشهادة.

الإصرار على الوظيفة

ويشير عبدالله الحربي (22 عاما) إلى أنه حصل على الشهادة الثانوية وبحث عن فرصة عمل، ولكنه طرق جميع الأبواب ولم يحصل على وظيفة، فقرر أن يجد له عملا خاصا يدر عليه دخلا ثابتا نهاية كل شهر، فتوجه إلى بيع التمور، وقرر أن لا يبحث عن وظيفة مكتبية مرة أخرى، لأنه يعلم أن هناك ممن يحملون الشهادة الجامعية مازالوا حتى الآن يبحثون عن فرصة عمل ولم يجدوا، وقرر خوض تجربة العمل بنفسه تجنبا للبطالة.

ويروي محمد الصحفي (55 عاما) قصته مع البحث عن وظيفة منذ مطلع شبابه، فيقول: لم أكمل دراستي الابتدائية ولم أكن مهتما بالدراسة لظروف كثيرة كانت تحيط بي في ذلك الوقت، فتوجهت للعمل الحر أشتري وأبيع الخضراوات والفاكهة، وأصبحت أعول نفسي وأسرتي، وكم كنت أتمنى أن أحصل على وظيفة ولكن الله لم يشأ ذلك.

وأوضح بندر الحازمي (30 عاما) أن كثيرا من الشباب السعوديين لديه القابلية للعمل ولكنه يجهل طريقة العمل ويجهل كثيرا من المهن، وأشار إلى أن هناك مشكلة هي عدم قبول الكوادر الوطنية الوظائف المهنية في الصناعات والأعمال اليدوية، بسبب نظرتهم إلى أنها غير ذات جودة، مبينا أن هذا الأمر يفاقم المشاكل كثيرا.

وفي المقابل توجد نماذج للعمالة الأجنبية غير المتعلمة ومع ذلك تجد فرصة العمل في المملكة من بين هذه النماذج ميلاد حسين «بنجلاديشي» لم يكمل دراسته في بلده، جاء إلى المملكة ولم يكن يفكر في مقدار الراتب الذي سيتقاضاه، بقدر اهتمامه بالحصول على وظيفة توفر له لقمة العيش، ويعترف أنه تفاجأ، حين وصل، بوضع الشباب، وعدم تقبلهم لوظائف معينة بدعوى أنها متدنية.

توفير 60 مهنة

وفي المقابل دافعت الجهات المعنية بالتوظيف وتدريب الشباب من حملة ما دون الشهادة الثانوية وتهيئتهم لفرص العمل مع فتح مجالات لهم.

فمن جهته أشار مدير عام الإدارة العامة لبرامج التدريب المشترك التابعة للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني المهندس عبدالرحمن بن سعيد السريعي إلى أنه في ما يتعلق ببرامج التدريب المشترك الذي نحن مسؤولون عنه في المؤسسة، لم نهمل حملة ما دون الثانوية من حملة شهادة الابتدائية والكفاءة المتوسطة، بل إن وزارة العمل تعمل جاهدة وتحاول بكل ما تستطيع أن تبحث عن عمل للعاطلين.

وبين السريعي أن برنامج التدريب المشترك قدم الكثير من المهن إذ وصل عددها إلى ما يربو على 60 مهنة في منشآت القطاع الخاص وهي تناسب حملة الشهادات الابتدائية والكفاءة المتوسطة.

وأشار المهندس السريعي إلى أن المشكلة التي تواجهها المؤسسة في الوقت الحالي تكمن في توفر فرص العمل المتاحة في القطاع الخاص، وبالتالي فإن برامج التدريب تتوقف عليها، فمتى ما أعلن القطاع الخاص عن وجود فرص عمل للعاطلين من حملة التعليم العام، ومتى ما تضافرت الجهود فليثق الجميع أن البرنامج سوف يقوم بواجبه الذي وجد من أجله.

تحديد الرواتب

وأوضح المهندس السريعي، أن جميع الوظائف تكون مدعومة من قبل صندوق تنمية الموارد البشرية، إذ أن جميع المستفيدين من البرامج التدريبية خلال السنوات الماضية يتكفل الصندوق بدفع 50 في المائة (نصف الراتب) كراتب للعامل والأخرى من صاحب العمل، مبينا أن الشرط الأساسي للحصول على دعم من الصندوق أن توظف المنشأة بعد انتهاء مرحلة التدريب المتدرب الذي تعاقدت معه قبل انعقاد الدورة.

ويضيف السريعي أن من فوائد هذا الدعم هو معرفة الشركات الجادة من غير الجادة والتي ترغب في المساهمة في توظيف الباحثين عن العمل، فأي مؤسسة أو شركة تريد دعما من الصندوق يجب عليها أن توقع عقد عمل مع طالب الوظيفة براتب لا يقل عن 3000 ريال يكون الصندوق مساهما فيها بدفع 50 في المائة .

وأوضح السريعي أن برنامج التدريب المشترك يهدف إلى توفير بيئة تدريبية تمزج بين التدريب العملي الفعال والتربية السلوكية التي تحترم أخلاقيات العمل، موضحا أن من أهم الأنماط التدريبية التي تشرف عليها الإدارة برنامج التدريب المنتهي بالتوظيف، الذي يهدف إلى تدريب الشباب الراغبين في التدريب ومن ثم التأهيل، الذين من ضمنهم حملة ما دون الثانوية، تدريبا منتهيا بالتوظيف.

ودعا السريعي أصحاب القطاع الخاص أن يكون لديهم نفس التوجه الذي تسعى من أجله برامج التدريب المشترك.

وظائف بلا موظفين

ومن جهة أخرى قال مسؤول التوظيف في مكتب العمل والعمال في منطقة مكة المكرمة محمد جلال: ليس هناك تجاهل تجاه توظيف خريجي الكفاءة المتوسطة والابتدائية، مشيرا إلى أن مكتب العمل لديه الكثير من الوظائف في مهن كثيرة ومتعددة منها حسب المجالات: الحراسات الأمنية، التعقيب، المراسلين الإداريين، ومندوبين وغيرها من المهن، وأوضح جلال أن المكتب يعاني من عدم الإقبال من هذه الشريحة من بين العاطلين، وربما يكون السبب في عدم الإقبال إلى حرص البعض في الحصول على وظائف أخرى.

ووأضح جلال أن مكتب العمل مستمر في التوظيف المباشر لجميع طالبي العمل والعاطلين من الكوادر المؤهلة من المواطنين السعوديين، مبينا أننا نحرص على أن تكون الرواتب تتناسب مع طبيعة العمل.

20 مسارا للتوظيف

من جانبه بين المدير التنفيذي لقطاع السعودة في الغرفة التجارية في محافظة جدة عابد العقاد أن القطاع الخاص يريد أشخاصا مؤهلين للعمل لديه، ونحن ننسق مع وزارة العمل وبرامج التدريب المشترك وبعض الجهات الأخرى بتنظيم مسارات للتوظيف تكون منتهية بالتوظيف، منها ثلاثة مسارات للشباب ومساران للفتيات، وقد تم توظيف الآلاف من العاطلات والعاطلين في القطاع الخاص من خلال التسعة عشر مسارا، ونستعد الآن لتنفيذ المسار العشرين الذي سوف يساعد الكثير من الراغبين في العمل والتأهيل ننتظر فقط المتقدمين، وأشار العقاد إلى أن المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني مسؤولة عن تدريب غير المؤهلين من العاطلين عن العمل والراغبين في التأهيل، وهي تعمل جاهدة في ذلك من أجل الوصول إلى تحقيق الأهداف في تدريب وتأهيل وتوظيف جميع العاطلين عن العمل.

فيما ذكر مدير مكتب العمل في عسير سعيد آل سحيم أن قسم التوظيف يستقبل مئات المتقديمن بشكل يومي، وهناك فرص وظيفية تحت إشراف المكتب وتتم محاسبة المخالفين من الشركات والمؤسسات التي تخالف الأنظمة أو تتلاعب في أنظمة السعودة.

مشيرا إلى أن هناك إقبالا كبيرا من المتقدمين لشغل هذه الوظائف، وهناك أيضا رضا بشكل عام عن ما يقدمه مكتب العمل، والدليل على ذلك الأعداد الكبيرة التي تم توظيفها.

العمل والمؤهل

ويقول رئيس الغرفة التجارية الصناعية في الطائف نائف بن عبدالله العدواني إن الغرفة التجارية في الطائف تساعد كل الشباب الذين يتقدمون للبحث عن وظائف، وإن الغرفة لديها آلية لاستقبال طلبات الشركات والمؤسسات والمصانع الراغبة في توظيف الشباب لديها، وكذلك ملفات الشباب الراغبين في العمل بغض النظر عن المؤهلات التي لديهم، وبموجب ذلك يتم توجيه الشباب الراغبين في العمل إلى الجهة التي تبحث عن موظفين.

وعن أولوية ملفات الجامعيين ثم التي تليها، وعدم النظر في شهادات المتوسطة، قال العدواني: هناك مصانع وشركات تبحث عن موظفين بشهادات المتوسطة أو الثانوية، وذلك يتوقف على طبيعة العمل كالسكرتارية، وحراس الأمن وغير ذلك من الوظائف التي تتطلب مؤهلات جامعية أو الشادة الثانوية وهذه الوظائف كثيرة، موضحا أن إرسال الملفات يكون بحسب طلب صاحب العمل، وبالتنسيق معه أولا بأول.

واعترف العدواني أن طلبات التوظيف ليست بالحجم الكبير الذي يلبي الطموح، وما زالت دون المستوى المأمول منا كغرفة تجارية تضطلع بهذا الدور.

وفي إطار قضية التدريب والتأهيل أوضح مدير المعهد الصناعي في بيشة سعد بن عبدالله الشمراني أن المعهد يقدم التدريب المناسب لشباب الوطن في 12 تخصصا، كما يعتمد في الوقت الحالي على صنفين من أصناف التدريب الأول لحاملي الشهادة الابتدائية ويشمل تخصصات (اللحام، النجارة، التمديدات الصحية، التبريد والتكييف، السمكرة، والدهان) ويقدم الصنف الثاني لحاملي الشهادة المتوسطة ويشمل (الإلكترونيات، والحاسب الآلي).

وذكر الشمراني أن المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني اعتمدت برنامج الدبلوم الصناعي لحملة الكفاءة المتوسطة في عدد من المعاهد الصناعية على مستوى المملكة، حيث يتم استقبال الشباب في أقسام الكهرباء، وميكانيكا الإنتاج والسيارات.

كوادر مبدعة

ومن ناحية أخرى أشاد الدكتور أيمن حسن كامل من جامعة الملك عبدالعزيز في جدة بالكوادر السعودية، وأكد أنها قابلة للتأهيل والتدريب وهي مبدعة، لاسيما أنها ستقدم خدماتها لبلادهم وبالتالي سيكون إنتاجها متميزا، وشدد على ضرورة العمل على إعداد خطة تشترك فيها الوزارات المعنية ومنها: التربية ولتعليم، التعليم العالي، الإعلام والتجارة، لمساعدة الشباب على الدخول في مجالات العمل التطبيقي وتوجيههم ومساعدتهم على تغيير قناعاتهم تجاه الوظائف والأعمال التطبيقية والحرفية، مشيرا إلى أن هذه مشكلة اقتصادية يجب أن تعمل المملكة على حلها من خلال إحلال الشباب بعد تدريبهم على الأعمال المهنية وإدخالهم في القطاعات الخدمية.

مواطن متضرر يطالب شركة الكهرباء بإبعاد خطوط الشبكة عن منزله

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 1430/10/13 هـ 2. أكتوبر 2009 م العدد : 3029
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20091002/Con20091002307367.htm

إبراهيم المحتمي ـ القنفذة

اتهم مواطن شركة كهرباء تهامة في القنفذة في التسبب بإصابة جسيمة لعمه بسبب أسلاك الضغط العالي التي تلامس سطح منزله، وتضرره من المحول الذي يغذي القرية وأسلاكه المكشوفة التي قد تصيب أطفاله بصعقة كهربائية ـ لا سمح الله.

وأكد لـ «عكـاظ» مصدر في شركة كهرباء تهامة في القنفذة مسؤولية الشركة في نقل الأسلاك في حال تم بناء المنزل قبل تمديد الشبكة، أما إذا شيد المنزل بعد التمديد فإن تكلفة النقل يتحملها المواطن على حسابه الخاص.

وكان المواطن عبده شمسي الزيلعي (من سكان قرية المتاحمة الجنوبية في محافظة القنفذة) اتهم شركة كهرباء تهامة بإصابة عمه بأضرار جسيمة؛ نتيجة ملامسة أسلاك الضغط العالي لسطح منزله ولقرب المحول من المنزل نفسه، علاوة على تعريض أطفاله وأفراد أسرته للخطر.

وناشد الزيلعي المسؤولين في شركة الكهرباء التدخل السريع لإنهاء معاناته وأسرته، من الخطر الذي يهدد حياتهم ليل نهار، خصوصا من الأسلاك المكشوفة التي قد تتسبب في صعقة كهربائية لأسرته أو للمارة على حد سواء.

وأكد عطية عطا الله الشمري: أعمل حارس أمن في هذه الشركة، ولدى التزامات والراتب 1800 ريال لا يكفي بنزين السيارة التي أداوم عليها من منزلي لموقع العمل، ومع هذا الشركة لا تبالي بنا، وتركتنا بدون رواتب! والغريب أنهم يحسمون من الراتب 162ريالاً للتأمينات على حسب قولهم، وراجعنا التأمينات ولم نجد لنا اسمًا في التأمينات الاجتماعية، والغريب أن الشركة قد ينتهي عقدها مع الشؤون الصحية، ونحن لم نستلم مستحقاتنا بعد. وأشار قائد لافي السحيمي إلى أنهم راجعوا التأمينات ولم يجدوا أنفسهم مسجلين بها وعندما واجهناهم بذلك أعادوا الـ 162 في آخر راتب استلمناه قبل 6 أشهر، وتقدمنا بخطاب شكوى لمدير مستشفى مدينة الحجاج التي نعمل نحن بها، ولكن لم نجد أي حل. وقال خليف العنزي مأمور سنترال: نعاني من عدم مصداقية مسؤولي الشركة كل مرة يؤكدون أن الرواتب سوف تصرف خلال يومين، ومرة يقلون خلال أسبوع، وهكذا حتى وصلنا الآن لستة أشهر! وسمعنا أن المؤسسة ينتهي عقدها، ومن الممكن أن لا تجدد مع الصحة. وفي هذه الحالة تضيع رواتبنا! واشتكينا للشؤون الصحية عن تأخر الرواتب، ولكن دون جدوى حتى هذه اللحظة. والغريب أن محاسب الشركة له مزاجية في تسليم الرواتب.

من جانب آخر أكد مدير فرع الشركة بالمدينة المنورة أبو عبيدة عبدالله أن مشكلة الرواتب تحل خلال هذه الأيام موضحًا أن المتأخرات لمدة 4 أشهر وليس 5 شهور. وعن خصم 162 بحجة التأمينات الاجتماعية أضاف أبو عبيدة في الأشهر الأخيرة توقف الخصم للتأمينات لوجود غرامة كبيرة ضد المؤسسة.

120 عاملا يتوقفون عن العمل في مشروع جامعة الشمالية

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 1430/10/13 هـ 2. أكتوبر 2009 م العدد : 3029
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20091002/Con20091002307225.htm

فليح ملاك الشمري ـ رفحاء

أكد لـ «عكاظ» المشرف العام على مشروع (كلية المجتمع) التابعة لجامعة الحدود الشمالية المهندس منصور العامر، وجود تأخير في صرف الرواتب الخاصة بالعمال، واعدا بصرفها في الأيام المقبلة.

وكان 120 عاملا في المشروع قد توقفوا عن العمل أول من أمس، احتجاجا على تأخر شركة لاريل للمقاولات والصناعة المحدودة المنفذة للمشروع، في تسليمهم رواتبهم لمدة 5 أشهر.

وأبدى عدد من العمال استياءهم الشديد من الشركة وتعاملها معهم، وعدم صرفها لرواتبهم لمدة 5 أشهر، مناشدين المسؤولين بمطالبة الشركة بتسليمها.

وقد توجه العمال إلى مبنى شرطة محافظة رفحاء لنقل احتجاجهم للمسؤولين لحل المشكلة، واستدعي المشرف على الشركة، واستفسر منه عن تأخر رواتب العمال، وتمت مطالبته بسرعة تسليمها.

الغيـرة والشك والعنف والابتزاز تدفـع المـرأة السعودية للانتقام

المصدر: جريدة الوطن السبت 14 شوال 1430 - 3 أكتوبر 2009 العدد 3291 - السنة العاشرة
http://www.alwatan.com.sa/news/index.asp?issueno=3291

أبها: نادية الفواز

العنف وسوء المعاملة وقسوة الرجل والشعور بالقهر والظلم والابتزاز والغيرة.. وراء وجودهن خلف قضبان السجن وحيدات بعيدا عن أسرهن وأطفالهن.

قصص مؤلمة لنساء أضناهن تعب الحياة وظروفها الصعبة فتحولن من زوجات وأمهات وربات بيوت إلى قاتلات ينتظرن القصاص.

لم يكن حادث القتل ترفا أو رغبة في الظهور أو الشهرة وإنما كان القتل يثأر لأنوثة مجروحة مقهورة متألمة.

"الوطن" التقت عددا من النساء القاتلات، لتقف على أسباب ارتكابهن تلك الجريمة البشعة.

ولعلنا نذكر قصة "فتاة الخميس" التي عانت من الابتزاز، مما أدى إلى قتلها شابا ابتزها، وبعد قضائها 8 سنوات داخل عنابر السجن تم العفو عنها.

قصة أخرى لأم وابنتها صدر بحقهما حد القصاص بعد اتهامهما بقتل الأب.. بعد مشكلات أسرية ناتجة عن إدمان وسوء معاملة انتهت بالقتل .

"ن س" قتلت زوجها بعد أن عانت معه 18 عاما. قالت لـ "الوطن": قتلته لأنه كان يضربني، ويسبني، ويسئ معاملتي فلم أشعر بنفسي إلا وأنا أطلق عليه الرصاص.

وأضافت: قتلته رغم أني كنت حاملا ولي منه 8 أطفال، وأنا نادمة، ولم أتوقع أن أكون قاتلة في يوم من الأيام، فمنذ عامين وأنا محرومة من الحياة ومن رؤية أطفالي، ولا أعرف كيف تحولت إلى قاتلة في لحظة.

تهديد وانتقام

أما "م. ن" فقالت: لم أتوقع أن أكون قاتلة فقد أورثني ظلم زوجي لي الشعور بالمرارة، حيث كنت زوجته الثانية التي تزوجها بعقد زواج مسيار، ورغم أني لم أؤثر على حياته ولم أكلفه شيئا إلا أنه أهملني وطلقني بدون ذنب فشعرت بالظلم والقهر، وقررت أن اذهب إلى منزله لأهدده وانتقم منه لظلمه لي.

ولما رآني عند باب منزله أهملني وخرج وتركني، وسمعت زوجته وهي تنعتني بأقبح الصفات فلم أتمالك نفسي وأطلقت الرصاص بهدف تخويفها إلا أن رصاصة وصلت إليها وقتلتها فصرنا ضحيتين.

مشادات كلامية

وتقول "ب. ن": قتلت خادمتي بعد أن طلبت من زوجي تسفيرها لعدم رضاي عن سلوكياتها في المنزل، ومع أبنائي، ورغم أني كررت الطلب أكثر من مرة كان يرفض تسفيرها واستبدالها بخادمة أخرى.

وكلما طلبت منها أن ترتدع كانت تتمادى، فقمت بضربها، لكنها كانت مريضة بالسكري فتوفيت وتسببت في سجني خلف هذه القضبان.

أما "ش. ق" فتخلص قصتها بقولها: قتلت زوجة ابن زوجي الذي ربيته منذ أن كان عمره 6 أشهر وعشت معه وتربي في كنفي وكنت له نعم الأم ثم تزوج وكانت تحدث بيني وبين زوجته مشادات كلامية فمدت يدها لتضربني بدلة القهوة ومع شدة غضبي أخرجت المسدس وقتلتها دون وعي مني، ولي في السجن أكثر من 8 سنوات، وأنتظر العفو عني من ابن زوجي الذي تربي في كنفي.

وتقول "ن. ق": اتهمت بالتآمر على قتل ابن أخي، فقد قتله ابني الذي يبلغ من العمر 17 عاما بعد أن اكتشف أنه افتعل الفاحشة به، فأخذته الحمية على نفسه وقتله، واتهمت بإخفاء المعلومات مع أني مصابة في الحالتين بين ابني وابن أخي، وأنتظر الحكم ولدي 9 أبناء وبنات ينتظرون خروجي لأعولهم وأساعدهم.

قسوة الظروف

مديرة القسم النسائي بسجن أبها العام نايلة عسيري تؤكد أن المرأة السعودية مرهفة، تربت على الخير والعمل والإنسانية ودعم أسرتها.

وتضيف أن الظروف قست على بعض السيدات فحولتهن من أمهات وزوجات وأخوات إلى قاتلات يقبعن خلف قضبان السجن نتيجة لظلم أو قهر المجتمع وتكالب الظروف التي جعلت كلا منهن تتواجد في هذه المكان.

وتقول: إننا نقوم بدراسة الحالة الاجتماعية للسجينة والظروف المحيطة بها ومحاولة تهدئتها والوصول معها إلى قناعة التوبة والإصلاح من خلال القسم الاجتماعي والكادر الإداري من مسئولات السجن اللاتي يحتوين السجينة ويقمن على رعايتها بمجرد دخولها إلى السجن وتعريفها بالأنظمة.

وقفة إنسانية

وتضيف أنه من خلال عملها في سجن أبها أكثر من 20 عاما رأت وسمعت قصصا وحكايات مؤلمة لسيدات دفعتهن الظروف لارتكاب جرائم القتل، فليس هناك قضية قتل بدون أسباب قوية دفعت المرأة للتعبير عن غضبها.

وتوضح أن هناك حالات اتجهت فيها المرأة للجهات المختصة لاتخاذ إجراءات ولكنها لم تحصل على ما تريد أو على فصل تام في قضيتها فقررت الانتقام بنفسها. وتشدد على أن المرأة تحتاج من المجتمع إلى وقفة إنسانية وتعامل كريم معها بعيدا عن الظلم والقهر، موضحة أن السجينة السعودية سواء أكانت قاتله أو غير ذلك ملتزمة ومتقيدة بالأنظمة وهي تحفظ القرآن في السجن.

كما يتم تقديم التوعية الدينية والصحية والاجتماعية لها داخل السجن إضافة إلى تدريبها على مختلف الأعمال اليدوية والحاسب الآلي حتى تخرج إلى المجتمع وهي قادرة على كسب عيشها بالحلال.

وتؤكد ضرورة تطبيق تعاليم الشريعة السمحة في التعامل مع المرأة التي كرمها ديننا الإسلامي.

أعداد قليلة

أما مدير عام سجون المملكة اللواء علي الحارثي فيجزم بأن وجود قاتلات سعوديات في سجون المملكة لا يعد ظاهرة وأن عدد حالات القتل المرتكبة من قبل النساء قليلة جدا وهي تختلف من منطقة لأخرى تبعا للأسباب والمسببات.

ويضيف أن طبيعة النفس البشرية واحدة سواء أكان رجلا أو امرأة فليس هناك إنسان معصوم من الأخطاء والزلات.

ويؤكد أن كل جريمة من هذه الجرائم لا بد أن يكون وراءها أسباب مختلفة إما عاطفية أو نفسية أو اجتماعية أو اقتصادية، فلكل حالة حكاية خاصة.

ويوضح أن علم الجريمة يصنف هذه الحالات مابين مجرم بالصدفة أو بالفطرة أو مريض نفسي وخلافه من تصنيفات الجرائم.

ضغوط نفسية

ويوضح اللواء الحارثي أن جريمة القتل قد تكون أصعب من المرأة باعتبارها كائنا لطيفا تعيش في مجتمع إسلامي محافظ وذلك يجعل من هذه الجريمة خروجا عن المألوف.

ويضيف أن معرفة الأسباب لكل حالة لا يكون إلا بالتحقيقات الدقيقة ومعرفة الأسباب والضغوط النفسية والاجتماعية التي أدت إلى ارتكاب الجريمة.

ويشدد على أنه لا توجد تفرقة في المعاملة بين أي سجين وآخر أو سجينه وأخرى، فجميع السجناء يعاملون داخل السجون معاملة طبية فالجميع تحت النظام ويمكن أن يؤخذ بخاطر أصحاب الجرائم الكبيرة بشكل اكبر ويتم احتواؤهم من قبل السجون عبر برامج تأهيلية خاصة لمن تطول مدة سجنهم.

ويؤكد أن الجميع سواسية في المعاملة والنظام وليس هناك أي اختلاف في المعيشة أو فوارق في الزمان أو المكان.

مجتمع محافظ

ويشير إلى أن سجون المملكة تعمل على تهيئة السجين والسجينة على مواجهة الظروف خارج السجن وكيفية التغلب على العقبات كما تقوم بدور الوسيط بين السجينة وأسرتها لإقناع الأهل بقبول السجينة وان الإنسان ليس معصوما من الخطأ وذلك لان السعودية مجتمع محافظ ويرى أن مجرد دخول المرأة السجن هو أمر سلبي وخارج عن المألوف.

ويمكن أن يكون قبول المرأة في مجتمعها صعبا للغاية ولكننا نبذل ما في وسعنا من خلال الأهل والأقارب والجيران لحل هذه المشكلة وإذا رفضت الأسرة قبول السجينة فان هناك تنسيقا بين إمارات المناطق وبين وزارة الشؤون الاجتماعية والجهات الرسمية ذات العلاقة لاحتضان السجينات والحفاظ عليهن حتى لا يلحق بهن أي أذى وحمايتهن.

أسباب متفاوتة
ويقول مدير سجن أبها العام الرائد علي القحطاني إن القاتلة السعودية ليست قاتلة من بيئة إجرامية أو مفطورة على الإجرام وإنما هناك ظروف قاسية وأسباب متفاوتة وراء كل حكاية من حكايات القتل التي عرفناها في السجون.
ويضيف أن وجود السجينات في السجن يمكن المسئولات عنهن من التعرف على صفاتهن، مشيرا إلى أن السجينة السعودية معروفة بتعاملها الطيب وأخلاقها الكريمة ولكن الظروف والأسباب هي التي حرمتها حريتها.
ويؤكد أن هناك أسبابا قوية وراء كل جريمة قتل ارتكبتها امرأة فهي ترجع إلى انتهاكات حقوق المرأة في أسرتها بأي طريقة سواء بالقسوة أو الظلم أو الاعتداء مما يجعلها تقدم على القتل وهي تختلف باختلاف النوعية والدوافع والقيم الاجتماعية التي تحول المرأة إلى قاتله.
ويضيف أن قسوة الظروف قد تجبر الشخص السوي على أن يتحول إلى مجرم، فالقاتل ليس بالضرورة مجرما أو يعاني من تأصل الإجرام في نفسه، وإنما هناك دوافع لارتكاب الجريمة، ولا يمكن أن تحدث جريمة دون دوافع قوية.
ويوضح أن السجينة السعودية ملتزمة بالقيم الاجتماعية والدينية، وكثيرا ما نستغرب أن تكون السجينة بكل هذه الأخلاق.
ويضيف أن هناك العديد من المجتمعات في منطقة عسير وغيرها من مناطق المملكة تهضم المرأة حقوقها وتنظر إليها نظرة لا إنسانية مما يجعلها تقوم بالدفاع عن نفسها وعن حقوقها بهذه الطريقة
ويقول: لا يوجد سلوك إجرامي لدى السجينة السعودية فهي ممتثلة للأوامر والتعليمات، فالمرأة السعودية من بيئة طيبة ولكن ظروفها تقهرها أحيانا وتحولها إلى مجرمة.
حياة كريمة
ويوضح مدير إدارة سجون نجران العقيد على أحمد الشهري أنه من أهم أسباب القتل عند المرأة ضعف الوازع الديني والجهل ومشكلات المخدرات التي تؤدي إلى العنف ضد المرأة وإساءة معاملتها مما يدفعها للتخلص من هذه المعاملة بالقتل إضافة إلى الضغوط النفسية والاجتماعية والقبلية.
ويقول: المرأة لا تقتل إلا إذا تعبت من الإيذاء والعنف والضغط النفسي أو من الابتزاز فهي تصل إلى درجة الغضب والرغبة في الانتقام.
ويؤكد أن القتل من قبل المرأة لا يعد ظاهرة في المجتمع السعودي، ولدى المرأة السعودية، مشيرا إلى أن الإسلام والشريعة السمحة كفلا للمرأة الحياة الكريمة ولكن المشكلة في عدم تفهم الرجال لهذا الجانب من الشريعة الذي دعا فيه ديننا الحنيف إلى حسن معاملة المرأة وعدم استخدام العنف والتقليل من شأنها.
ويشير إلى أن استخدام المرأة السعودية لسلاح القتل لا يعد ظاهرة في سجون المملكة، وإنما حالات فردية، مؤكدا أن السجينة السعودية تحفظ القرآن وتندم على ما فعلت وتحاول العودة إلى الله وطلب العفو والمغفرة منه إضافة إلى استفادتها من البرامج الإصلاحية.
ويشدد على أنه لا اختلاف بين الرجل والمرأة في عملية القتل وهناك شواهد في التاريخ أكدت انتقام المرأة وشراستها عندما تتملكها الرغبة في الانتقام وهي قد تكون اشد من الرجل وما قصة هند بنت عتبة التي أصرت على أكل كبد حمزة لأكبر دليل على شراسة انتقام المرأة رغم أنها مخلوق عاطفي ورقيق وهي منبع الحنان والعطف والأمومة. ويؤكد الشهري ضرورة الالتزام بالضوابط الشرعية في التعامل مع المرأة وحسن معاشرتها والإحسان إليها وتفهم متطلباتها والابتعاد عن ظلمها أو قهرها بالتسلط عليها بالعنف وسلب الحقوق وبذلك يمكننا أن نتجنب ما يحدث من مآسي للمرأة.المرأة بين مطرقة الاتجار وسندان الاستهتاروأكد الأستاذ المشارك في كلية الشريعة وأصول الدين بجامعة الملك خالد الدكتور عبد العزيز بن عمر القنصل أنّ المرأة في الإسلامِ معزَّزةً مُكرّمةٌ، فهي الأمّ التي وُضعت الجنّةُ تحت أقدامها، وهي الأخت والبنت والزّوجة والرّحم التي لعن الله من قطعها، وهي المخلوق الذي نال شرف الاهتمام من الرسول صلى الله عليه وسلم في آخر وصاياه، وفي سكرات الموت، حيث قال صلى الله عليه وسلم: الصّلاةَ الصَّلاةَ واتّقوا الله في النّساء.
وأضاف أن المرأة هي المخلوق العاطفيُّ غير القادر على العنف والقتل والانتصار للنفس.
وأوضح أنه في ظل هذه المعطياتِ وغيرِها نجد المرأةَ في عصرنا هذا بين مطرقة الاتّجار وسندان الاستهتار، ففي بعض البلدان أضحت المرأةُ سلعةً من السلع يتاجر بها تجّار السلع الرخيصةِ في متجره، وفي بلدانٍ أخرى سلعةً يتاجر بها الرجل في بيته، فيضربها، ويظلمها، ويحرمها من أبسطِ حقوقها، كالإرثِ والتعليم والعمل واختيار الزوج المناسب وإبداء الرّأي.
وأضاف أن هذا الرجل المتعنّت هو الأب، أو الأخ، أو الزوج، وفي بعض الأحيان يكون الابن حتى تحوّلت المرأة التي جعلها الله تعالى منبعاً للحبِّ والعطف والحنان والرّقة لوحشٍ كاسرٍ يقتل بلا هوادة، وينتقمُ بلا رويّةٍ، ويعتدي بلا تفكيرٍ،

ولعل مآسي البعض منهنّ في سجوننا بالمملكة تكشف عن بعض الصور البشعةِ التي تُمارسُ ضدها في مجتمعٍ محافظ متديّن، حتى أضحى الالتزامُ بالدّين والتقاليد القويمةِ مثار تنّدُّرٍ أنّها سببُ امتهان المرأةِ.
وأوضح أن الكثير من الناس أخذ يمارس وحشيّته على المرأة باسم الدين، والتقاليد والأخلاق، والقِيَمِ، والمبادئ، والمُثُل، والدين والقيمُ والأخلاقُ من هذا براءٌ.
وتساءل: من المسؤول عن تحوّل المرأة من حَمَلٍ وديع إلى قاتل مُخِيْفٍ مُرِيْعٍ ؟ أيعقل أن تتحوّل أنامل المرأة الرّقيقةُ إلى سلاحٍ فتّاكٍ يقتل الزوجَ، أو الأب والابن ونحوه ؟!! ما الّذي حدث ؟ ومن المسؤول عمّا حدث ؟ هل التربية الأسريّة هي السبب ؟ أم العادات القبليّة هي المسؤولة ؟ هل الإعلامُ مسؤولٌ عما يجري للمرأةِ بالذّاتِ ؟ أم عنتريّةُ الرّجل الكاذبةُ هي وراء هذا ؟ هل الوازعُ الدّينيُّ مسؤولٌ أيضاً عن انتشار مثل هذه الجرائمِ ؟ أم إنّه سببٌ في انحسارها ؟
هذه الأسئلة تُطرح للمناقشة علّ أحد يجد حلاً وعلاجاً لهذا الدّاء، ودواءً ناجعاً دون إسقاطاتٍ وتخلٍ للمسؤوليّةِ من أحد.آل مضواح: أطالب بإلغاء عقوبة الجلد التعزيريةأوضح الدكتور مضواح بن محمد آل مضواح، مدير الإصلاح والتأهيل بسجون منطقة عسير والمتخصص في علم الجريمة والعقوبة والإصلاح أن الجريمة ظاهرة طبيعية تندرج ضمن الحياة اليومية للمجتمع ولا سبيل للقضاء عليها بشكل مطلق.
وأكد أن العلم لم يفرق بين جرائم الذكور والإناث من حيث الدوافع والعوامل، ولكننا قد نجد فرقا من حيث الجهد العضلي اللازم لتنفيذ الفعل الإجرامي وبخاصة في الماضي البعيد.
وقال: بعض الجرائم كانت تتطلب استخدام السيف والرمح وهما أداتان تتطلبان في الغالب جهدا لا يقوى عليه سوى الرجل، أما اليوم فإن المكتشفات والمخترعات قد أتت بأدوات لا تتطلب جهدا نوعيا كما كان في الماضي.
وأوضح أن عوامل الجريمة ترتبط بالبيئة الداخلية للفرد والبيئة الخارجية له بشتى محتوياتها، بالإضافة إلى إغواء الشيطان الذي تحدثت عنه كل التفسيرات ذات المنشأ الديني منذ ما قبل الميلاد، وحتى اليوم في بعض المجتمعات.
ويقول: مع عدم إغفالي لجميع العوامل الداخلية والخارجية؛ إلا أن أفضل نظريتين مفسرتين للسلوك الإجرامي هما: نظرية التناشز الاجتماعي لتفسير سلوك المبتدئين في الإجرام بخاصة، ونظرية الوصم بالانحراف لتفسير سلوك العائدين للجريمة.
فالنظرية الأولى تفسر السلوك الإجرامي بأنه ناتج عن الانفصال بين الأهداف والمعايير السلوكية التي حددها المجتمع لتحقيق هذه الأهداف. فعندما يحدد المجتمع أهدافا صعبة جدا على كثير من أفراده ويعتبرها دليلا على نجاحهم في الحياة، ثم يحدد طرقا معقدة لتحقيقها، وفوق ذلك لا يتيح لأبنائه فرصا متساوية للوصول إليها فإنما يعلق الأهداف بعيدا عن إمكانياتهم، وبالتالي تكون السلوكيات المنحرفة أسهل عليهم من السلوكيات المشروعة لتحقيق تلك الأهداف.
وتتلخص عناصر هذه النظرية فيما يلي:
ـ الأهداف بعيدة المنال التي يكتسبها الأفراد من ثقافة مجتمعهم.ـ المعايير الاجتماعية الصعبة التي تحكم سلوك الأفراد في تحقيق الأهداف التي شرعها مجتمعهم، وتأثرهم بالقدوة السيئة لتحقيقها.
ـ عدم كفاءة المؤسسات الاجتماعية في عقلنة الأهداف ورسم مسارات سهلة ومشروعة للوصول إليها، ومساعدة الأفراد على تحقيقها كل حسب قدراته.ـ عدم مسايرة ثقافة المجتمع للخط العريض لثقافة المجتمع الإنساني في إعلاء القيم السامية؛ وهذا ما يولد صراعات نفسية واجتماعية كامنة،، ويكرس التخلف والجمود، ويعرض هؤلاء الأفراد لمشاعر الاغتراب والقهر والظلم والكبت.أما النظرية الثانية فترى أن التشهير بالمذنبين من خلال تنفيذ العقوبات البدنية في الأماكن العامة وفضحهم، يصمهم بالانحراف أمام أنفسهم وأمام المجتمع، مما يسد عليهم طرق الاستقامة والتوافق النفسي والاجتماعي، ويقضي على فرصهم في الحصول على عمل لكسب رزقهم بطرق مشروعة. وهنا يقتنعون في داخلهم بأنهم منحرفون، ويقتنعون أن المجتمع أيضا يعتبرهم مجرمين، فيتصرفون على هذا النحو طالما أن المجتمع قد وصمهم بذلك، فتصبح الجريمة أسلوب حياة لهم. وعندها تصبح العقوبة ذاتها سببا من أسباب الجريمة والانحراف .وشدد على أنه يمكن خفض معدلات العائدين للجريمة من خلال الوقاية البعدية التي تعقب اقتراف السلوك المعاقب عليه، ومجالها برامج الإصلاح والتأهيل، والرعاية اللاحقة، والتخلي قبل ذلك عن العقوبات التعزيرية البدنية، وأعني بها عقوبة الجلد التعزيرية، تلك التي تنفذ في الأماكن العامة وينتج عنها التشهير بالمذنب وفضحه، وبالإضافة إلى ذلك نجدها تولد الحقد والكره والنقمة لدى المذنبين وذويهم وأصدقائهم على المجتمع ونظمه، وهي مشاعر يفرغونها من خلال عودتهم للجريمة بعد الإفراج عنهم. هذا فضلا عن كونها لا تُحدث الأثر النفسي المتوخى من وراء العقوبة في نفس المذنب وتفكيره، لقناعته بأنها غير مشروعة بنص صريح وواضح في القرآن الكريم والسنة المطهرة، وإنما تم اللجوء إليها في الماضي البعيد حينما لم تكن هناك برامج إصلاحية وتأهيلية تعتمد على المعالجة العلمية لعوامل السلوك الإجرامي داخل الفرد وفي بيئته الخارجية .ويختتم كلامه قائلا: أطالب بإلغاء عقوبة الجلد التعزيرة نهائيا، وتأهيل غير المؤهلين من العاملين في أجهزة العدالة الجنائية على الأساليب العلمية والإنسانية للتعامل مع المذنبين، حتى نتمكن من إصلاحهم وتعديل نيتهم الإجرامية عن اقتناع، لأن قسوة العقوبة والإيلام والتهديد والتخويف والفضح والتشهير لا تجدي نفعا في هذا الجانب.

بدء أعمال مؤتمر جنيف العالمي حول مبادرة خادم الحرمين للحوار وأثرها في إشاعة القيم الإنسانية

المملكة: رسالتنا إلى العالم.. الحوار والتسامح والتحرر من الفقر والمرض والجهل

المصدر: جريدة الرياض الخميس 12 شوال 1430هـ - 1 اكتوبر 2009م - العدد15074
http://www.alriyadh.com/2009/10/01/article463253.html

جنيف- بعثة الرياض، احمد ابو دهمان ، وائل اللهيبي عدسة/ محمد حامد

برعاية فخامة الرئيس الدكتور هانس رودلف ميرز ، رئيس الاتحاد السويسري، بدأت في مدينة جنيف بسويسرا يوم امس أعمال المؤتمر العالمي(مبادرة خادم الحرمين الشريفين للحوار وأثرها في إشاعة القيم الإنسانية) الذي تنظمه رابطة العالم الإسلامي بمشاركة شخصيات ومؤسسات عالمية تمثل أتباع الأديان والثقافات والحضارات في العالم.

وبدأت جلسة افتتاح المؤتمر بتقديم ألقاه فضيلة الدكتور عبد الرحمن بن عبد الله الزيد الأمين المساعد للرابطة ، والذي قدم المتحدثين في حفل الافتتاح، ورحب فضيلته في تقديمه بالمشاركين في المؤتمر مبيناً أنه ثالث ملتقيات المبادرة التاريخية التي جسدت اهتمام القائد الحكيم الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود بالتحديات التي تواجهها الإنسانية اليوم.

وقال : لقد أطلق خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود مبادرته التاريخية للحوار بين أتباع الأديان والثقافات، إدراكاً منه - حفظه الله - للأمل الكبير المنوط بالحوار البنّاء بين أتباع الأديان والثقافات، وأنه كفيل بحل الصراعات وعلاج الأمراض الاجتماعية والأوبئة البيئية التي تعيشها المجتمعات الإنسانية.

وبين أن هذا الملتقى يأتي تتويجاً لملتقيين سابقين ، حيث نظمت رابطة العالم الإسلامي برعاية من خادم الحرمين الشريفين المؤتمر الإسلامي العالمي للحوار في مكة المكرمة بمشاركة كوكبة كبيرة من علماء المسلمين في شهر يونيوعام 2008م، وأكدوا فيه على أهمية وضرورة الحوار الحضاري، وتوجهوا إلى خادم الحرمين الشريفين أيده الله "مؤملين دعوته الكريمة شخصيات متميزة ومتخصصة في الحوار من المسلمين ومن أتباع الرسالات الإلهية والفلسفات الوضعية المعتبرة، لعرض الرؤية الإسلامية للحوار... والاتفاق على صيغة عملية لحوار عالمي مثمر، يسهم في حل المشكلات التي تعاني منها البشرية اليوم".

وتلبية لنداء مكة المكرمة، وبتوجيه ورعاية من خادم الحرمين الشريفين رعاه الله؛ أقامت رابطة العالم الإسلامي المؤتمر العالمي للحوار في مدريد في شهر جولاي من عام 2008م بمشاركة كبيرة لأتباع مختلف الديانات والثقافات العالمية، وقد اتفقوا على مبادئ الحوار وأسسه، ووضعوا آليات تطويره بعد دراستهم عوائقه ووسائله، كما دعوا الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى تأييد النتائج التي توصلوا إليها، من خلال عقد دورة خاصة للحوار.

وفي شهر نوفمبر 2008م حمل خادم الحرمين الشريفين توصية عقلاء العالم الداعين لنهج الحوار إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في اجتماعها المنعقد آنذاك، فحظيت بتقدير وموافقة دولية.

واليوم نلتقي في ثالث ملتقيات المبادرة الملكية، لنؤكد على أهمية القيم الإنسانية التي نشترك فيها، ولنبحث في آفاق التعاون على حراستها وتطويرها؛ سعياً للخروج من الأزمات العالمية التي تتهدد السلم والتوافق العالمي.

وقد ألقت كلمة فخامة الرئيس الدكتور هانس رودلف ميرز رئيس الاتحاد السويسري السيدة موريل بيرست ممثلة سويسرا في المقر الأوربي للأمم المتحدة وأبرز فخامته في الكلمة قيمة الحوار بين أتباع الأديان وغيرهم من أتباع الثقافات مبيناً أهمية مبادرة خادم الحرمين الشريفين للحوار بين الأمم والشعوب.

وبين أن سويسرا بلد مهتم بالحقوق الإنسانية ولقاء أتباع الأديان، وقال نحن نحيي حكومة المملكة العربية السعودية لتنظيم هذا الاجتماع ، ونؤكد أن الجهود للقاءات بين أتباع الأديان جهود مهمة للغاية.
وقال : إن حرية التعبير في هذا الحوار أمر ضروري وهام ولاسيما عندما تناقش قضايا ثقافية ، ومن هذا المنطلق فإن سويسرا ستواصل دعمها للمبادرات السلمية وفي مقدمتها مبادرة خادم الحرمين الشريفين.
وألقى معالي الدكتور بندر بن محمد العيبان رئيس هيئة حقوق الإنسان كلمة المملكة حيث نقل للمشاركين تحيات وتقدير خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود وحكومة المملكة .
وقال معاليه : تحظى مسألة الحوار بين أتباع الأديان والثقافات المختلفة لدى خادم الحرمين الشريفين بأهمية بالغة ومكانة متميزة كونها نموذجاً لثقافتنا الإسلامية الثرية وموروثاً حضارياً زاخراً ، وإيماناً منه حفظه الله بالأهمية القصوى التي يكتسبها هذا الموضوع في عالم اليوم الذي يعيش في ظل أجواء ملبدة بغيوم من التوتر ، واتساع دائرة التحديات التي تواجه البشرية ، وإدراكاً منه بخطورة مظاهر التعصب العقائدي والعرقي ، وما يصاحبها من مظاهر العنف ورفض الآخر . كما أوضحه خادم الحرمين الشريفين حفظه الله في كلمة له بقوله " إن التركيز عبر التاريخ على نقاط الخلاف بين أتباع الأديان والثقافات قاد إلى التعصب، وبسبب ذلك قامت حروب مدمرة ، وسالت فيها دماء كثيرة لم يكن لها مبرر من منطق أو فكر سليم " . فالظلم وغياب العدل يتنافى مع قيم الإنسان ومثله العليا في السعي لتحقيق الأمن والسلام ، وصور انتشار الظلم متعددة في العالم ومن أبرزها ما يتعرض له الشعب الفلسطيني من عدوان واحتلال وغياب لأبسط حقوق الإنسان مما يتعارض مع ابسط القيم الإنسانية ، ويدفع بالمنطقة إلى مزيد من العنف والابتعاد عن السلام العادل.
وقال د. العيبان : لقد جاءت مبادرة خادم الحرمين الشريفين حفظه الله بعد تعاظم ظاهرة القلق من العنف والإرهاب والاعتداء على الآخرين لتشكل حدثاً من أهم الأحداث التاريخية التي يشهدها العالم المعاصر ، لأنها تهدف لمساعدة العالم على التخلص من حالة التوتر التي يعيشها ، وترسم صورة جديدة للفكر البشري في العالم نحو التآلف والتسامح والتعاون لمواجهة الأزمات المتلاحقة التي يعيشها ، ولي أن أقتبس القاعدة التي أعلنها خادم الحرمين الشريفين في المؤتمر العالمي للحوار في مدريد بقوله: (إننا جميعاً نؤمن بربٍ واحدٍ ، بعث الرسل لخير البشرية في الدنيا والآخرة واقتضت حكمته سبحانه أن يختلف الناس في أديانهم ولو شاء لجمع البشرعلى دين واحد ونحن نجتمع اليوم لنؤكد أن الأديان التي أرادها الله لإسعاد البشر يجب أن تكون وسيلة لسعادتهم) .
وأكد أن خادم الحرمين الشريفين قرن الأقوال بالأفعال من خلال إيجاد أرضية مشتركة بين أتباع الديانات لمساعدة العالم على التخلص من حالة التوتر التي يعيشها والعمل على حل الإختلافات والخلافات بروح الإنسانية بعيدة عن التعصب والتطرف وبمزيد من التعاون لمواجهة الأزمات المتلاحقة وحماية البشرية مما يتهددها من أخطار تمس مصالح شعوبها وبلدانها ، والسعي إلى عالم تسوده قيم العدالة والإنسانية.
وأضاف : إن مبادرة الملك الانسان خادم الحرمين الشريفين للحوار بين أتباع الديانات والثقافات المختلفة لم تكن الأولى في عالم مبادراته الإنسانية . فقد قرن خادم الحرمين الشريفين الأقوال بالأفعال فقدم مبادرته للسلام في الشرق الأوسط التي تبنتها القمة العربية في بيروت عام 2002م ، ومبادرة الطاقة من أجل الفقراء في يونيو 2008م ، وبادرت المملكة حكومة وشعبا بتقديم العون والمساعدة للدول الأشد فقراً ، ودعم المنظمات المعنية بمكافحة الفقر على المستوى العالمي ، ودعم صناديق الأمم المتحدة الائتمانية ، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة ، وإسقاط الديون الرسمية عن الدول النامية ، ودعم هيئات الإغاثة الدولية في مواجهة الكوارث. وما تلك المبادرات من لدن خادم الحرمين الشريفين وحكومته الرشيدة إلا إثراءً لمبدأ المسؤولية المشتركة تجاه حاضر ومستقبل الإنسان ، ورسالة من المملكة إلى العالم مفادها أن الحوار الإنساني بين الأديان ، والترابط بين الحضارات ، والتسامح والتعايش السلمي بين الأفراد والشعوب ، والتحرر من الفقر والجوع والمرض والجهل والمرض والفساد يعد من أولويات حقوق الإنسان . هذا هو الهدف النبيل الذي سعى ويسعى إليه خادم الحرمين الشريفين من خلال هذه المبادرات ، وهو دليل على نهج المملكة الإنساني الذي تأسست عليه .
وأكد د. العيبان أن مبادرات الملك عبدالله تسعى لإنهاء النزاعات والحروب والصراعات وبؤر التوتر التي تهدد السلام الإقليمي والعالمي ومواجهة الأزمات الحادة التي تهدد أسس التنمية والاقتصاد العالمي ، وهي المدخل الحقيقي لإزالة الظلم وإقامة سلام عادل ودائم ولتحقيق خير الشعوب على الصعيد الإقليمي والدولي.
وخلال كلمته أكد د. العيبان على النقاط التالية :

إن الحوار يهدف إلى إشاعة السلام ومكافحة ثقافة الكراهية والعنف والإقصاء .
إن شرط الحوارالصحيح هو احترام الآخر وحفظ مصالحه وخصوصياته.
إن مسؤولية إعمار الأرض وإحلال السلام فيها مسؤولية مشتركة بين بني البشر .
أهمية العدل في التعامل مع القضايا المختلفة وعدم ازدواجية المعايير.

إن الديانات السماوية والقيم الأخلاقية النبيلة هي الأساس لتطور الحضارات الإنسانية وقيامها من خلال منجزاتها التراكمية. إن الحوار بين أتباع الأديان والثقافات المختلفة أصبح ضرورة حتمية وليس ترفاً فكرياً. إن إدراك أهمية الحوار ومحبة الخير للناس يمهد الطريق لعصر جديد من العلاقات يحل فيها الحوار بدلا من الصراعات والنزاعات والحروب . أهمية التأكيد على القواسم البشرية المشتركة واستثمارها في كل ما ينمي حضارة الإنسان ، ويهيئ لانسجام وسلام عالمي . أهمية استخدام وسائل الإعلام في صياغة برامج عملية تترجم الأهداف والتوصيات إلى برامج قابلة للتنفيذ وللقياس . وفي ختام كلمته قال د. العيبان : إن مبادرة خادم الحرمين الشريفين هي مبادرة فريدة من نوعها، تحمل بين طيّاتها الكثير من المعاني والرموز القيّمة ، والأمل معقود في هذه النخبة من المتحدثين من رجال الدين والعلماء والأكاديميين والخبراء المشاركين في هذا المؤتمر في أن يسبروا أغوار هذه المبادرة ، ويظهروا آثارها في إشاعة القيم النبيلة ، ودورها في إرساء قواعد الحوار وترسيخه بين المجتمعات ، وتعزي التعاون على القواسم المشتركة بين الشعوب والثقافات لكي نفتح صفحة جديدة في تاريخ الإنسانية في القرن الحادي والعشرين، ضمن حوار ديني ثقافي حضاري مشترك . وقدّم معاليه الشكر والتقدير باسم المملكة للحكومة السويسرية على عقد هذا المؤتمر على أراضيها ، وتعاونها في تنظيمه ، وعلى دعمها للحوار بين أتباع الديانات والثقافات ، وإسهاماتها الإيجابيه في هذا المجال ، كمل وجع الشكر إلى رابطة العالم الإسلامي ومعالي أمينها العام الشيخ الدكتور عبدالله بن عبد المحسن التركي وفريقها العامل على الجهد الكبير الذي بذلوه في رعاية وتنظيم هذا المؤتمر وملتقيات الحوار التي يرعاها خادم الحرمين الشريفين ، وشكر كذلك معالي الدكتور عبدالوهاب عطار المندوب الدائم للمملكة في المقر الأوروبي للأمم المتحدة في جنيف . وألقى معالي الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي ، الأمين العام لرابطة العالم الإسلامي كلمة أعرب فيها عن الشكر والتقدير، لحكومة سويسرا على عقد هذا المؤتمر على أراضيها الذي يأتي في سلسلة الجهود التي تبذلها الرابطة في موضوع الحوار، وتعطيها في السنوات الأخيرة أولوية واهتماماً خاصاً في برامجها وأعمالها، استجابة للدعوة التي وجهها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود- أيده الله- إلى أتباع الأديان والحضارات والثقافات، لمد جسور الحوار فيما بينهم في مجال المشترك الإنساني العام، والتعاون في بحث سبل معالجة المشكلات التي تعاني منها شعوب العالم، ومواجهة التحديات التي تؤرقها وتهدد أمنها في مختلف المجالات. وبين معاليه أن من أبرز أهداف مبادرة خادم الحرمين الشريفين دعوة المجتمعات الإنسانية إلى الاهتمام بالقيم الإنسانية التي دعت إليها الرسالات الإلهية؛ من العدل والتعاون، والأمن والاستقرار، وأداء الحقوق والواجبات، بدءاً بحق الله على عباده في عبادته وطاعته؛ وفق ماشرع، والحفاظ على الأسرة، ومواجهة الصراع بين البشر، وتحكيم الأهواء والمصالح، والانهماك في الملذات والأهواء، بدون ضوابط مشروعة. وقال د. التركي: لقد لقيت هذه المبادرة السامية، تجاوباً عالمياً وترحيباً رسمياً وشعبياً، تَمَثل في الأصداء المشجعة للمؤتمر العالمي للحوار الذي نظمته الرابطة في السنة الماضية في مدريد، كما تَمَثل في الجلسة الخاصة التي عقدتها الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، لإبراز أهمية هذه المبادرة والتعبير عن تأييدها والإشادة بها. وعملاً بما في البيان الختامي الصادر عن مؤتمر مدريد، بتكوين لجنة لمتابعة قراراته وتوصياته، والبحث في سبل تنفيذها، ودراسة مسار الحوار في المستقبل، فقد تكونت اللجنة وعقدت اجتماعها في النمسا في يوليو الماضي، وأوصى المجتمعون بتجديد الالتزام بمبادرة خادم الحرمين الشريفين، والإشادة بما تضمنته من دعوة مخلصة لاحترام كرامة الإنسان، والحوار بين أتباع الأديان والثقافات والحضارات. وأكد معاليه أن رابطة العالم الإسلامي تتطلع إلى أن تتحول المبادرة، إلى مشروع إنساني يتم تنفيذه من خلال سلسلة من المؤتمرات والندوات، و البرامج تشترك في إنجازه الهيئات والشخصيات التي تسعى إلى سعادة الأسرة البشرية. وبين أن الخطاب الذي توجه به الرئيس الأمريكي باراك أوباما، إلى العالم الإسلامي من جامعة القاهرة ، يسهم في تهيئة الأجواء إلى مزيد من التفاهم بين أتباع الأديان والثقافات، حيث دعا في ذلك الخطاب إلى بداية جديدة مع العالم الإسلامي، مستندة على التفاهم والحوار والتعايش والاحترام المتبادل. واستشهد بقول الرئيس أوباما: "ينبغي أن يكون الإيمان عاملاً للتقارب فيما بيننا؛ ولذلك نعمل الآن على تأسيس مشاريع جديدة تطوعية في أمريكا، وإننا نرحب بالجهود المماثلة لمبادرة الملك عبد الله المتمثلة في حوار أتباع الأديان، كما نرحب بالموقف الريادي الذي اتخذته تركيا في تحالف الحضارات". وفي الختام رفع د. التركي باسم المشاركين في المؤتمر، أسمى عبارات الشكر والتقدير لخادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود على الرعاية الكريمة التي حظي بها المؤتمر من لدنه. وشكر معالي السفير ورئيس وفد المملكة الدائم لدى المقر الأوروبي للأمم المتحدة في جنيف، الدكتور عبد الوهاب بن عبد السلام عطار، على جهوده وتعاونه وزملائه مع الرابطة في الإعداد لهذا اللقاء، كما شكر الأستاذ / حازم بن محمد كركتلي(سفير خادم الحرمين الشريفين لدى سويسرا) والأستاذ/ نبيل بن محمد آل صالح القنصل العام للملكة المشرف على إدارة المؤسسة الثقافية الإسلامية في جنيف ، وزملائه في المؤسسة والخطوط السعودية وللفريق الإعلامي من وزارة الثقافة والإعلام في المملكة والزملاء في الرابطة والمشاركين والمتعاونين مع الرابطة .

المجلس الاقتصادي الأعلى : 12 هدفاً عاماً للخطة التاسعة أبرزها رفع مستويات المعيشة وتنويع القاعدة الاقتصادية والتنمية المتوازنة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 12 شوال 1430هـ - 1 اكتوبر 2009م - العدد15074
http://www.alriyadh.com/2009/10/02/article463456.html

الرياض عبدالسلام البلوي:

وضع المجلس الاقتصادي الأعلى (12) هدفاً عاماً لخطة التنمية التاسعة (14311436) ركز فيها على رفع مستويات المعيشة وتحسين نوعية الحياة لجميع المواطنين وتنويع القاعدة الاقتصادية أفقياً ورأسياً وتوسيع الطاقات الاستيعابية والإنتاجية للاقتصاد الوطني وتعزيز قدراته التنافسية وتعظيم العائد من ميزاته النسبية، وكذلك مواصلة الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسي وتطوير الأنظمة ذات العلاقة برفع الكفاية وتحسين الأداء والعمل على ترسيخ مبدأ الشفافية ودعم مؤسسات المجتمع المدني في تطوير أنشطتها الإنمائية، ومنها أيضاً التوجه نحو الاقتصاد المبني على المعرفة وتعزيز مقومات مجتمع المعلومات وكذلك تنمية الموارد الطبيعية خاصة الموارد المائية والمحافظة عليها، وترشيد استخدامها وحماية البيئة وتطوير أنظمتها في إطار متطلبات التنمية المستدامة. ومن الأهداف العامة المحافظة على التعاليم والقيم الإسلامية وتعزيز الوحدة الوطنية والأمن الوطني الشامل وضمان حقوق الإنسان وتحقيق الاستقرار الاجتماعي وترسيخ هوية المملكة العربية والإسلامية، إضافة إلى الاستمرار في تطوير المشاعر المقدسة والخدمات المقدمة للحجاج والمعتمرين والزوار.

وأبرز المجلس هدفاً خاصاً بتحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق المملكة، وآخر لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة وذلك من خلال تشريع وتيرة النمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية وهدف لتعزيز التنمية البشرية وتوسيع الخيارات المتاحة للمواطنين في اكتساب المعارف والمهارات والخبرات، وتمكينهم من الانتفاع بهذه القدرات المكتسبة وتوفير مستوى لائق من الخدمات الصحية.

ودعا الهدف التاسع إلى تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئة وتوسيع مجالات الاستثمارات الخاصة (الوطنية والأجنبية) ومجالات الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص أما الهدف الثاني عشر فنص على تعزيز التكامل الاقتصادي مع دول مجلس التعاون وتطوير علاقات المملكة مع الدول الإسلامية والصديقة.

من جانبها أضافت لجنة الاقتصاد والطاقة بمجلس الشورى هدفاً لتطوير قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، واستحداث الأطر لرعايته وتنظيمه، وينتظر عرض جميع الأهداف السابقة على المجلس لمناقشتها وإقرارها.

إنشاء إدارات قانونية بشرط المناطق للترافع والدفاع عن الأمن العام بالمحاكم

المصدر: جريدة المدينة الخميس، 1 أكتوبر 2009
http://www.al-madina.com/node/183318

عناد العتيبي - الطائف ريهام المستادي - جدة

أعلن الأمن العام أمس عن افتتاح 6 إدارات للشؤون القانونية في شرط المناطق بالمدن بشكل مبدئي فيما سيتم استكمال بقية المناطق لاحقاً.

وتتدرج مهام هذه الإدارات مرحليا ففي السنة الأولى من بدء الافتتاح تتولى موضوع المرافعات فقط، والتي تتمثل في الدفاع عن حقوق الامن العام من خلال كتابة مذكرات الدفاع في المحاكم الإدارية المنتشرة في تلك المناطق ويكون الامن العام طرفا فيها.ووفقا لمدير الإدارة العامة للشؤون للقانونية اللواء موسى بن احمد الحربي تأتي هذه الخطوة بتوجيه من مدير الأمن العام الفريق سعيد بن عبدالله القحطاني ومواكبه من قطاع الأمن العام للتوسع الإداري وافتتاح العديد من المحاكم الإدارية في جميع المناطق، مبينا ان التوزيع مبدئي حتى يتم استكمال البنية اللازمة لتعميم هذه الإدارات على بقية المناطق.

وبيّن الحربي الى ان الإدارات التي سيتم إفتتاحها هي:

- إدارة الشؤون القانونية بمكة المكرمة مقرها جدة وتشمل أعمالها جميع المحافظات في تلك المنطقة.

- إدارة الشؤون القانونية بمنطقة المدينة المنورة ومقرها المدينة المنورة وتشمل أعمالها منطقة تبوك وجميع المحافظات بتلك المنطقتين .- إدارة الشؤون القانونية بمنطقة عسير ومقرها أبها وتشمل أعمالها منطقة الباحة وجازان ونجران وجميع المحافظات في تلك المناطق .- إدارة الشؤون القانونية بالمنطقة الشرقية ومقرها الدمام وتشمل أعمالها جميع المحافظات في تلك المنطقة .- ادارة الشؤون القانونية بمنطقة القصيم ومقرها مدينة بريدة وتشمل منطقة حائل وجميع المحافظات في تلك المنطقتين .

- ادارة الشؤون القانونية بمنطقة الجوف ومقرها سكاكا وتشمل اعمالها منطقة الحدود الشمالية وجميع المحافظات بتلك المنطقتين.وأثنى الفريق سعيد القحطاني على كافة الجهود التي تبذلها الإدارة العامة للشؤون القانونية في الأمن العام مؤكداً أنها تسير بالشكل المأمول منذ صدور قرار تطويرها وتوسع أعمالها .خاصة ان هذه الإدارة تعتمد على الفكر المتخصص مدعوما بفهم الأنظمة والقوانين المستجدة، مضيفا ان الإدارة العامة للشؤون القانونية كغيرها من إدارات الأمن العام تحظى بالدعم والمساندة من لدن صاحب السمو الملكي مساعد وزير الداخلية للشؤون الأمنية حفظه الله لتطويرها متزامنا مع كثير من الأنظمة والإجراءات القانونية، بهدف الدفاع لدى جهة الاختصاص عن حقوق الأمن العام وهذا مؤشر للتطور الحاصل في كثير من القوانين كما اشرنا.وقال لدى استقباله في مكتبه أمس لمدير الإدارة العامة للشؤون القانونية وعدد من مديري الإدارات القانونية في مختلف المناطق: إن الأمن العام من القطاعات الحيوية التي تلتقي بشكل مباشر في أعمالها مع المواطن والمقيم وهذا التقابل قد يولد نوعا من التشاحن أو اختلاف وجهات النظر حيال موضوعات قد تعرض الأمن العام أو احد كوادره للمساءلة، وهنا لا بد من الوقوف على الإجراء القانوني من قبل إدارة تقوم بهذا الأمر وعليه فمن باب أولى التصرف بالحكمة وتطوير قدرات العاملين وتوعيتهم بواجباتهم ومالهم من حقوق وما عليهم من واجبات مع الحرص على نشر الثقافة الأمنية.وأضاف في حديثه لمنسوبي الإدارة القانونية: ان كل إدارة عندها رصيد من الايجابيات، وتطوير هذه الايجابيات من أهم الأمور التي يجب التركيز عليها ومعالجة السلبيات واختيار الأنسب من رجال الأمن لهذه المهمة بكل اقتدار فانتم في هذه الإدارة عليكم مسؤوليه عظيمة تتمثل في إبراز الصورة الحسنة لقطاع الأمن العام وإداراته المختلفة أمام جهات الاختصاص بفهم كامل للقانون والإجراءات المستجدة.وقال : "الأمن العام سعيد بتطوير هذه الإدارة في وقت وجيز مركزا على أهمية الاستفادة من التوثيق والإحصاء في أعمال هذه الإدارة خاصة تلك القضايا التي تدخل في نطاق مهامكم واختصاصاتكم" .

الأسمري يرفض الحكم ويلجأ لـ"المظالم"

المصدر/ جريدة المدينة الخميس، 1 أكتوبر 2009
http://www.al-madina.com/node/183208

عواض الخديدي - الطائف

لجأ محمد الأسمري والد الطفلة المعاقة (رحيل) إلى ديوان المظالم لاستئناف الحكم الصادر من الهيئة الصحية الشرعية بالعاصمة المقدسة بخصوص القضية المرفوعة ضد مستشفى الأطفال بالطائف المتسبب في إعاقة ابنته - حسب قوله - مؤكدًا عدم قناعته بالحكم الذي وصفه بأنه "غير منصف" على الإطلاق وجاء مخيبًا للآمال – على حد قوله – .

وكانت الهيئة الصحية الشرعية بالعاصمة المقدسة قد أدانت والدة الطفلة بالتسبب في إعاقتها نتيجة الولادة المبكرة وبرأت الأطباء، وذلك في أول حكم من نوعه تدان فيه الأم لهذا السبب، حيث رأت الهيئة أنه لم يظهر لها ما يوجب إدانة الفريق الطبي الذي أشرف على الحالة في الحق العام.

يذكر أن الطفلة رحيل تعرضت لإعاقة متمثلة في ضمور بالدماغ، وعدم القدرة على السير، أو الزحف، أو الجلوس، أو التحكم برأسها مع إمساك وانتفاخ مزمن بالبطن، بالإضافة إلى نوبات صرع وضعف في الإبصار حدثت لها بسبب حالة الاختناق عند الولادة المبكرة.

وقد انفردت "المدينة" بنشر تفاصيل هذه القضية المأساة في أعداد سابقة.

اللواء الحارثي ل"الرياض" : أعداد السجناء من ذوي الاحتياجات الخاصة قليلة

المصدر: جريدة الرياض الاحد 15 شوال 1430هـ - 4 اكتوبر 2009م - العدد 15077
http://www.alriyadh.com/2009/10/04/article463890.html

الرياض-عذراء الحسيني

أوضح مدير عام السجون اللواء الدكتور علي بن حسين الحارثي أن نسبة أعداد السجناء ذوي الاحتياجات الخاصة في المملكة قليلة جداً وتكاد لا تذكر كما تنحصر جرائمهم في المخدرات والمسكرات وذلك على سبيل التعاطي وليس الترويج .

وقال الحارثي في تصريح ل"الرياض": إن السجون والإصلاحيات التي يتواجد فيها نزيل أو أكثر من ذوي الاحتياجات الخاصة تسعى إلى بذل كل الأسباب الممكنة التي تساعد على توفير المكان والغرف المناسبة داخل العنبر أو الجناح ،وفي نفس الوقت يتم التأكيد من قبلنا والجهات المعنية لدينا على تقديم كافة أنواع الرعاية والاهتمام بكافة النزلاء وخاصة ذوي الاحتياجات الخاصة التي تمكنهم من الاستفادة من البرامج والمناشط والخدمات الضرورية التي يحتاجون إليها وبما يساعد هذه الفئة من النزلاء على التنقل والحركة والوصول لدورات المياه والمرافق الأخرى بكل يسر وسهولة قدر الإمكان ووفق المتاح وعلى ضوء الطاقة الاستيعابية لهذا السجن أو تلك الإصلاحية .

3 حقن خطأ تتلف دماغ مواطنة

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 1430/10/15 هـ 04 أكتوبر 2009 م العدد : 3031
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20091004/Con20091004307652.htm

عبد المجيد الأسمري ـ جدة

ثلاث حقن كانت كافية لتحويل حياة أسرة سعد علي المتحمي إلى سلسلة من المراجعات الطبية المعقدة، بعد أن تسببت الحقن في إتلاف مخ والدته، التي لم تعد إلى المنزل الذي خرجت منه تمشي على قدميها بحثا عن علاج لألم في الظهر. وينتظر المتحمي تحرك وزارة الصحة وهيئة حقوق الإنسان، بعد شكواه المرفوعة ضد مستشفى الملك فهد في الباحة، إذ يرى أن الحقن التي أعطيت لوالدته كانت خاطئة ــ على حد قوله.

وتأتي دعوى المتحمي في الوقت الذي تؤكد فيه مصادر «عكاظ» تسفير الطبيب المشرف على الحالة من قبل مستشفى الملك فهد في الباحة دون إبداء للرأي.

وتضمنت شكوى المتحمي تحميل المستشفى المسؤولية كاملة بعد دخول والدته في غيبوبة، إلى جانب مطالبته بمعرفة المتسبب وراء مغادرة الطبيب البلاد، قبل البت في شكواه.

ورغم محاولات «عكاظ» الحصول على تعقيب إدارة المستشفى حول ملابسات القضية، إلا أن المتحدث الرسمي اعتذر عن الرد بحجة انتهاء ساعات العمل.

وكانت والدة سعد أحيلت من مستشفى المخواة إلى مستشفى الملك فهد في الباحة، بعد شكوى من آلام في الظهر، بينما تفيد التقارير الطبية المبدئية الصادرة من المستشفى ذاته أنها حولت بعد معاناتها من هبوط في عضلة القلب، وهي حالة ما بعد توقف القلب والتنفس، مع ارتفاع في ضغط الدم.

وبين المتحمي أن إدارة مستشفى الملك فهد استقبلت الحالة بصورة لا تلائم وضعها الحرج، موضحا أن الطاقم الطبي اكتفى بالتقرير المبدئي الصادر من مستشفى المخواة، حيث أحيلت لغرف التنويم بدلا من غرفة العناية الفائقة، رغم حالتها التي توصف بالحرجة ـ على حد قوله.

وأوضح المتحمي أن والدته حقنت بثلاث إبر عن طريق الوريد والعضل، ما أدى لتغير لون بشرتها إلى الأزرق، ودخولها في غيبوبة مفاجئة نتيجة توقف القلب ونقص الأوكسجين عن المخ، مضيفا بالقول «حينذاك تم إنعاش والدتي طبيا ونقلت إلى العناية المركزة لمدة أسبوعين، قبل أن تنقل لاحقا إلى العناية الخاصة».

وبحسب المتحمي، فإن دخول والدته إلى العناية المركزة منعه من نقلها إلى المستشفى العسكري في جدة، الذي أبدى موافقته مبدئيا، وفق خطاب رسمي، ليتم تحويلها إلى مستشفى الملك فهد في جدة بواسطة سيارة إسعاف، حيث لا تزال ترقد في غيبوبتها حتى أمس.

مواطن يتهم وزارة العمل ويطالب بتعويض5 ملايين ريال

المصدر: جريدة المدينة الأحد، 4 أكتوبر 2009
http://www.al-madina.com/node/184385

فهد الحسني - جدة

ينظر ديوان المظالم بجدة اليوم قضية هي الاولى من نوعها رفعها مواطن ضد وزارة العمل يطالبها بتعويض قدره 5 ملايين ريال نظير ما وصفه بـ ''اخلالها بتنفيذ النظام والتقاعس عن تدقيق البيانات المسجلة لديها بالحاسب الآلي" وذلك بعد ان اكتشف بطريق الصدفة ان اسمه مسجل في سجلات احدى الشركات على مدى ثمان سنوات دون أي تحرك من الوزارة بل أنها وافقت لها على 130 تأشيرة استقدام.

واستند يونس بن محمد الذي يعمل محاميا في رفع دعواه إلى اعتراف مسبق من مكتب العمل بتسجيل مخالفات على الشركة يقضي النظام بمنعها من الاستقدام حال ارتكابها لها، وهو الامر الذي لم يتم بعد ان وافقت الوزارة على منحها اكثر من 130 تأشيرة لاستقدام عمالة اجنبية بالرغم من المخالفات الكبيرة عليها.

وقال ان ما دفعه لرفع الدعوى ضد الوزراة هو تزايد حالات استغلال اسماء المواطنين من قبل مسؤولي شركات ومؤسسات القطاع الخاص واخلال مفتشي وزارة العمل بمسؤولياتهم في متابعة وتدقيق البيانات التي ترفعها الشركات.

وأشار الى ان احدى الشركات قامت بتسجيل اسمه ضمن العمالة السعودية لديها منذ تاريخ 2000/5/13 م حتى تاريخ 2008/8/21 وبموافقة ومباركة مكتب العمل الذي وصف دوره بـ " المتقاعس" عن القيام بدوره في تطبيق انظمة العمل وتمحيص وفحص ما يقدمه اصحاب العمل من بيانات بموجب نظام العمل بالمواد 196 - 198 - 203 - 205 الامر الذي ترتب عليه استمرار قيده ضمن العمالة السعودية العاملة لدى الشركة وادراجه ضمن نسبة العمالة السعودية من اجل تحقيق وجلب المصالح للشركة حيث استفادت من ذلك في استخراج 130 تأشيرة لاستقدام عمالة وافدة بتاريخ 1430/3/11 وبرقم الحاسب الآلي 7001397111 ، وذلك بالرغم من تقديمه شكوى الى وزير العمل متضررا من تسجيل اسمه ضمن عمالة الشركة، وتمت احالتها الى مكتب العمل ولم يتم تعويضه بأي شي الى الان - حسب قوله -.

ونظرا لتضرري من تقاعس وزارة العمل من القيام بعملها والتأكد من بيانات العمالة التي يقوم اصحاب الاعمال بتدوينها، واهمالها في تطبيق النظام والتفتيش على القطاع الخاص فقد قررت رفع الدعوى ضد الوزارة.

وطالب المحامي ديوان المظالم بإلزام الشركة ووزارة العمل " متضامنتين" بتعويضه بمبلغ 5 ملايين ريال عن الاضرار التي لحقت به طوال الثمان سنوات من تصرفهم الذي وصفه "بالضار " ،

اضافة الى الغاء قرار منح 130 تأشيرة وافقت عليها الوزارة لانه بُني على معلومات مضللة. كما طالب بالزام الشركة والوزارة بإبعاد اسمه من العمالة السعودية المسجلة وهميًا دون سند من النظام مرددا أن" ما بُني على باطل فهو باطل ".

نحتاج إلى تطبيق "بدائل السجون" وتعزيز"مسؤولية العقاب" لصالح المجتمع

العمل الخيري بديل عن السجن في الأحكام التعزيرية..!

المصدر: جريدة الرياض الاحد 15 شوال 1430هـ - 4 اكتوبر 2009م - العدد 15077
http://www.alriyadh.com/2009/10/04/article463781.html

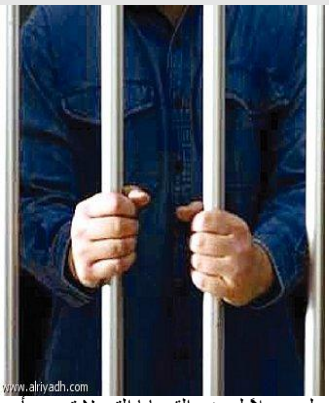

السجن ليس حلاً لبعض القضايا التي لا تضر بأمن المجتمع

بريدة، تحقيق - منصور الجفن، خالد المقيطيب

برزت مؤخراً الحاجة إلى استبدال بعض الأحكام التعزيرية -التي لم يصدر فيها حد شرعي- بالعمل التطوعي الخيري داخل المجتمع، بما يعزز من «مسؤولية العقاب»، وإيجاد بدائل مناسبة عن السجون، فالشاب الذي ارتكب خطأ ما وعوقب بالسجن ثلاثة أشهر والجلد، فالقاضي هنا بدلاً من أن يقرر عقوبة السجن يستبدلها بعمل تطوعي خيري لصالح المجتمع، مثل أن يخدم في جمعية خيرية، أو يستفاد من تخصصه وخبرته في مجال ما، بما يخدم مؤسسات المجتمع إلى أن تنتهي مدة العقوبة.

وكشف تحقيق "الرياض" عن تقبل معظم أفراد المجتمع لهذا التوجه، بما فيهم القضاة أنفسهم، مع وضع ضوابط محددة للجرائم التي تستحق أن يكون العمل الخيري بديلاً عن السجن، بينما من يرفض هذا التوجه وهم قلة يرون أن أصل التعزير عقوبة وليس تربية للنفس، والفرق بينهما كبير، ولذا فالسجن أو الغرامة المالية هي الأنسب.

تأييد العقوبات

البديلة..ولكن!

في البداية أوضح الشيخ إبراهيم بن عبدالله الحسني القاضي بالمحكمة الجزئية بمدينة بريدة أن التعزير هو التأديب على كل معصية لا حد فيها ولا كفارة، فكل عقوبة ليست بحد ولا قصاص هي عقوبة تأديبية أو تعزيرية فالمسمى واحد، ومن ذلك (التعزير بالجلد، أوالتشهير، أو التغريب، أو الوعظ، أو التهديد،...)، مشيراً إلى أنه يؤيد استبدال السجن بعقوبات بديلة، ولكنه لا يحصر البدائل بالعمل التطوعي.

وقال إن الحكم التأديبي لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية بالجملة؛ لكن يجب ضبطه بضوابط لئلا تضيع حقوق الناس، ولئلا ينفلت الأمن بسبب أن أحكامه لا تليق مع بعض الجرائم أو المجرمين، ولو أن "عصابة" سلبت بنكاً بالقوة فحكم على أفرادها بالعمل متطوعين في جمعية خيرية لمدة ثلاثة أشهر سيتهافت المجرمون على سرقة البنوك، وهكذا..!

مدونة تقنين

الأحكام التعزيرية

وأضاف أنه من المؤيدين وضع مدونة لتقنين الأحكام التعزيرية، ووضع ضوابط وشرائط لهذه الأحكام، وهذه من صميم عمل المحكمة العليا، مقترحاً بعضاً من هذه الضوابط في المدونة، ومن ذلك:أن يكون إيقاعها عدلاً وبحكم مكتسب للقطعية، وأن لا تكون سبباً للنفرة من العمل التطوعي، وأن تكون مناسبة لحال المحكوم عليه حافظة لحقوقه الإنسانية، وأن يتم تنفيذ العقوبة تحت إشراف قضائي، وأن يظهر في هذه العقوبة القصد الرئيس من العقوبات وهي الزجر والردع فإذا لم يكن فيها شيء من ذلك فلا تكون عقوبة، مشيراً إلى أن ضبط العقوبة بالعمل التطوعي في المجتمع بدلاً عن السجن تحتاج إلى جملة من الشروط ذكرها بعض المختصين، ومنها: أن لايكون الجاني من أرباب السوابق، وأن تكون الجريمة من الجرائم الصغيرة، وأن تكون فيما يخص حقوق الله فقط يعني (في الحق العام) دون الحق الخاص، وأن يكون لها آلية للتنفيذ يشرف عليها الحاكم الإداري في المنطقة، أما ترك الإشراف لغيره من الجمعيات الخيرية فيكون في جرائم مخصوصة ونحوها مما قد يكون سبباً للتعاطف مع الجاني ونحوه.

العمل التطوعي

وأشار إلى إن من عيوب السجن قتل الشعور بالمسؤولية في نفوس المجرمين، وتجلب لهم التعطل والكسل، ولكن في الجرائم التي نرى وجوب السجن لها؛ نرى ضرورة عمل السجين من داخل السجن كالدراسة وتعلّم المهن والحرف ونحو ذلك.

وعن منافع الأحكام التأديبية قال الشيخ الحسني بأن كل عقوبة لابد أن تكون منافعها فوق مضارها أو أكثر، وإلا كانت العقوبة نفسها لا خير فيها، لأن الهدف من العقوبة هو ما تنتجه من منافع أكثر من مضارها المتوقعة، مشيراً إلى أن العمل التطوعي في الأعمال الخيرية هو موجود قبل وجود هذه الأحكام؛ لكن الذي سيسهم في تفعيل العمل التطوعي هو وجود آلية لذلك من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية للعمل التطوعي في الجمعيات الخيرية، لأن المتطوع "أمير نفسه" إن شاء عمل وإن شاء غاب، وهنا قد تتضرر الأعمال الخيرية فلابد من وجود آلية لذلك تحدد الأعمال التي يمكن التطوع فيها والتي لا يمكن ولا يصلح التطوع فيها كجمع الأموال ونحوها مما فيه خطورة على المجتمع والأمن.

بدائل السجون

ويشير د. فهد بن محمد المطلق مدير عام الشؤون الاجتماعية بمنطقة القصيم ورئيس لجنة السجناء والمفرج عنهم وأسرهم بمنطقة القصيم إلى أن السجون تعتبر في المفهوم الحديث مؤسسات إصلاحية، وتهدف إلى إعادة تأهيل المنحرف اجتماعياً ونفسياً ومهنياً ليكون فرداً يلتزم بالمعايير الاجتماعية والقوانين السائدة في المجتمع، ومن هذا المنطلق يمكن تقييم السجون بالفشل أو النجاح في تحقيق أهدافها من عدمه، والناظر اليوم لحال السجون في غالبية دول العالم يجدها أصبحت بيئة تحتاج إلى كثير من الجهد والعمل حتى تحقق أهدافها، ولذا بدأت في السنوات الأخيرة كثير من الدول تراجع سياستها العقابية بهدف السعي والبحث عن جوانب عقابية أخرى، والعمل على تلافي إيداع المنحرف في السجن، وفقاً لعدد من الضوابط والشروط.

وقال تعد عقوبة السجن أساسية لمعظم الجرائم في الوقت الحاضر، ويجازى بها المجرم مرتكب الإجرام أول مرة، أو المجرم معتاد الإجرام، ويجازى بها من ارتكب جريمة خطيرة كما يجازى بها من ارتكب جريمة يسيرة وان اختلفت المدة، مشيراً إلى أن تطبيق هذه العقوبة على هذا الوجه أدى إلى نتائج سلبية، منها: التكاليف المادية الباهظة في ميزانية السجون، وتعلم خبرات انحرافية جديدة للسجناء، وإيجاد بيئة صحية غير سليمة داخل السجون بسبب تزايد الأعداد، إلى جانب الآثار النفسية والسلبية للسجين وخصوصاً نظرة المجتمع السلبية له بعد الإفراج.

واضاف أن هذه السلبيات كشفت أن عقوبة السجن لم تحقق الغاية مع معظم المساجين، فهي لم تنجح في تأديب المجرمين أو إصلاحهم ولم تزجر غيرهم، وبالتالي فإنها لم تؤدي إلى حماية المجتمعات من الجريمة، وعلى الرغم من أن السجن يعتبر عقوبة أساسية في كثير من التشريعات إلا أن بعض الدول بدأت في تطبيق نظام بدائل السجون، ومن ذلك الإقامة الجبرية في المنزل، أو العمل في إحدى القطاعات الاجتماعية الخدمية، أو الغرامات المالية، أو شرط الحصول على مؤهل علمي أو مهني أو دورات محددة.

السجن ليس حلاً

وحول هذا الموضوع أكد الدكتور عبدالعزيز بن عبدالله المقبل الأستاذ بجامعة القصيم والمستشار الأسري على أن بعض الأحكام التعزيرية قد تضر بالجاني نفسياً وفكرياً وسلوكياً ومادياً، فهو قد يقترف جرماً يعاقب عليه بالسجن والجلد، وحين يلتقي في السجن ببعض المجرمين وأصحاب السوابق قد يغرسون فيه النقمة على المجتمع من جهة ويهوّنون عليه العقوبة من جهة أخرى، وقد يتطبع بعد ذلك بالجريمة.. لكن لو كان عقابه في ممارسة عمل يشعره بقدراته، أو يذكره بها، وفي بيئة تشعره بقيمته، وفي وقت يمكّنه من بناء عادة إيجابية بديلة، لكان ذلك بالتأكيد أجدى عليه وعلى المجتمع، داعياً أن تكون العقوبات البديلة عن الأحكام التعزيرية متنوعة بحسب الشرائح المستهدفة، ونوع جرمهم، وأن يُجرى تعاون بين وزارة

العدل والجهات المختلفة التي يمكن أن تكون مقار لتكليفات المعاقبين، فالوضع الراهن لا يشجع القاضي بالحكم البديل، باعتبار أنه لا يدري من يخاطب، ولو افترضنا أنه كلف شاباً بالعمل على خدمة المعوقين شهراً وهذه الجهة غير مخولة بالإشراف على مثل هذه الحالات، كذلك لابد من تهيئة محاضن، وقد تكون وزارة الشؤون الاجتماعية أقرب الوزارات لطبيعتها.. ويمكن أن تكون مكاناً لبعض العقوبات البديلة.

الفكرة مرفوضة!

واكد الأستاذ صالح بن عبدالله العييري رئيس قسم التربية الوطنية بتعليم القصيم على أن التعزير عقوبة تأديب وليس تربية، فهي وقاية قبل وقوع الخطأ، والتربية علاج بعد الوقوع في الخطأ، والبعض يستأنس بتحويل التعزير إلى تربية بالعمل التطوعي، مستمدا ذلك من حديث عن ابن عباس قال:(كان ناس من الأسرى يوم بدر لم يكن لهم فداء فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فداءهم أن يعلموا أولاد الأنصار الكتابة) رواه أحمد، وهذا لا يقاس عليه، لأن العمل التطوعي أن حل محل العقاب ارتبط شرطيا بين التعذيب وهو شر وبين العمل التطوعي وهو خير، أما أن الأسرى من كفار بدر قد نفذوه فهو تعذيب لهم ولا يوجد مستندا لمسلم أستبدل تعزيره بعمل تطوعي.

وقال إن العمل التطوعي السامي أكبر من أن يرتبط شرطياً بالعقاب، وحفظ القرآن الكريم أجل من أن يكون تعزيراً، وقد يكون جرينا وراء البحث عن بديل لنجاري العالم الحضاري بإلغاء الجلد، فإذا ألغيناه قالوا والحدود ألا تُستبدل؟، مشيراً إلى أن الأحسن للتعزير هو السجن أو الغرامة المالية.

"العقاب البديل" أفضل

وشبه المحامي رضوان المشيقح "العقاب البديل عن السجون" بتربية الأبناء، وقال الابن عندما يخطئ في المنزل أحياناً يعاقب بعدم الخروج من المنزل أو عدم مشاركة أقرانه في رحلة أو حرمانه من مصروف معيّن، أو تكليفه بعمل فيه نفع لنفسه ولمنزله ولأسرته حتى يعود عن الذنب ويرجع، وبالتالي الأسرة هي صورة مصغّرة للمجتمع، والحاكم في مقام الأب وهو رؤوف على المجتمع ومؤتمن عليه، وله أن يشرّع أنظمة أو يوكل العمل للقاضي أو لجان تنظم العقوبة في أشياء لم يرد فيها نص شرعي أو يوجد حوافز للجاني.

وقال إننا نؤيد تطبيق عقوبات لم يرد فيها نص صريح، معللاً ذلك من أن الحكم بالسجن يتعدى أثره على السجين إلى أهله وأولاده وزوجته، وربما يصبح هذا السجين منحرفاً ويخالط المجرمين، وبالتالي يخرج هذا المحكوم من السجن إلى المجتمع وقد تأثر خلال هذه المدة وتعلم المزيد من الأمور التي كانت في السابق تخفى عليه، ويخفى عليه أيضاً الوصول إليها كالمخدرات وغيرها من الجرائم، مما يحدث له انتكاسة يصعب علاجها.

وطالب المحامي المشيقح بمشاركة القاضي في تلك الأحكام مع الجهات ذات العلاقة مثل هيئة التحقيق والادعاء العام، وشؤون السجناء في إمارات المناطق، ولاشك أن الاستئناس برأي الجهات مهم جداً وبعد ذلك يصدر القاضي حكمه.

الغرامة المالية

وقال المواطن "أبو عبدالعزيز" بأن هذا السجين حينما ينهي محكوميته في السجن فإنه يخرج في كثير من الأحوال ناقماً على مجتمعه، وقد يفقد مع فترة هذا الغياب داخل السجن وظيفته، كما أنه سوف ينظر إليه داخل أسرته ومجتمعه بأنه إنسان "صاحب سوابق"، وبالتالي تتكالب عليه كل الظروف التي تدفعه للانعزال عن محيطه والتطرف نحو من يماثلونه في العلاقة السلبية، وهنا تكمن المشكلة التي نجمت عن فترة إيداعه في السجن، مشيراً إلى أن إنزال عقوبة تحصيل الغرامات المالية يعتبر أكثر وقعاً على الإنسان مع تطبيق العقاب البديل المتمثل في مطالبته بأعمال وخدمات اجتماعية.

الحناكي : وحدات للتدخل السريع في حالات العنف الأسري و100 وظيفة جديدة للحماية الاجتماعية

المصدر: جريدة المدينة الأحد، 4 أكتوبر 2009
http://www.al-madina.com/node/184377

فهد الحسني - جدة - تصوير: وليد الصبحي

تشرع وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع عشر جهات حكومية في مختلف مناطق المملكة بافتتاح وحدات اطلق عليها "وحدات الحماية الاجتماعية" يكون من اختصاصها التدخل السريع في معالجة حالات العنف الاسري في المناطق والمحافظات على ان تضمن وزارة التربية والتعليم مناهجها بمواد تنبذ العنف وتحث على فضائل التعامل الاسلامي داخل الاسر وذلك في ضوء توجيهات المقام السامي بمعالجة ملف العنف الاسري ودعم الادارة العامة للحماية الاجتماعية بأكثر من 100 فرصة وظيفية على ان يشغرها ذوو الاختصاص والخبراء للقضاء على هذه المشكلة في المملكة.وأوضح الدكتور علي الحناكي مدير عام الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة ان صاحب السمو الملكي الامير نايف بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية وجه بتشكيل لجان للحماية الاجتماعية وصلت حاليا الى 17 لجنة وغالبيتها في المناطق المأهولة في اطار استراتيجية وطنية شاملة يجري العمل عليها حاليا لمعالجة هذا الملف الذي اخذ في التضخم خلال السنوات الاخيرة ما يؤكد حرص ومتابعة ولاة الامر حفظهم الله وسرعة استجابتهم لكل ما من شأنه سلامة الوضع الاجتماعي في المملكة.وبين ان حالات العنف الاسري في المنطقة وصلت الى 650 حالة مسجلة سنويا وغالبيتها حلت دون توجيه المعنفين الى دور الحماية ومنها حالات لفتيات دخلن الدور مرة او مرتين سابقا والفتيات هن اكثر هذه الحالات مؤكدا ان الشؤون الاجتماعية سوف تعقد مساء غد الاثنين اللقاء العلمي الاول عن العنف الاسري وذلك في مقر الغرفة التجارية بمحافظة جدة تحت رعاية صاحب السمو الملكي الامير خالد الفيصل امير المنطقة.جاء ذلك خلال مؤتمر صحفي عقده امس بمناسبة توجيه سمو امير المنطقة بعقد اللقاء العلمي الاول في المنطقة تحت رعايته ويفتتحه صاحب السمو الملكي الامير مشعل بن ماجد محافظ جدة، وقال ان اختيار منطقة مكة المكرمة لعقد هذا اللقاء تم بمبادرة من سمو امير المنطقة اضافة الى الكثافة السكانية التي توجد بها واحتوائها على خليط متنوع من العادات والثقافات الامر الذي يؤهلها لان تبادر وتقود مسيرة معالجة ملف العنف الاسري في المملكة، مؤكدا ان هذا اللقاء لن يكون الوحيد كما وجه وزير الشؤون الاجتماعية بل ستتبعه عدة لقاءات في المناطق والمحافظات لتوعية المجتمعات بأهمية وخطورة اهمال هذ الملف والرفع من اداء العاملين في لجان الحماية والدور والجمعيات الخيرية وكافة القطاعات المعنية بالعنف الاسري في المملكة.واكد الحناكي ان المشكلة الرئيسية التي ادت الى تزايد حالات العنف الاسري جاءت من فئتين الاولى فئة مدمني المخدرات وفئة المرضى النفسيين من ارباب الاسر، اما ما يتعلق بالاسر العادية التي لا توجد في اولياء امورها هذه الصفات فقد شكل الحزم والشدة والعنف في التعامل ابرز اسباب هروب الفتيات وتعرض افراد الاسرة الى العنف، مشددا على ان نظام الحماية الاجتماعية نص على انظمة وقوانين تعطي الصلاحية لعزل هؤلاء المعنفين وتحويلهم الى الجهات القضائية لاستصدار احكام شرعية ضدهم، وقد صدرت احكام قبل فترة ضد معنفين وضد زوج عنف زوجته وافراد اسرته وزوجة اب عنفت ابناء زوجها من امرأة اخرى شملت احكاما بالسجن والجلد وهناك استشعار حقيقي لخطورة هذا الملف على اعلى المستويات ويلقى اهتماما ومتابعة دقيقة من المسؤولين في الدولة وفي الوزارة.وفي ما يتعلق بالملتقى الذي يعقد مساء غد بجدة اشار الى ان الوزارة طلبت من كل رؤساء واعضاء لجان الحماية في المملكة ان يلتقوا لبحث ابرز الصعوبات التي تواجههم في الميدان وابرز الحلول والمقترحات التي تنهض بالاجراءات بمشاركة مندوبين عن الشرطة ووزارة العدل والتربية والتعليم والصحة وغيرها من الجهات المعنية بملف العنف الاسري.وقال : نحن نعترف اننا لسنا كاملين في مجال العنف الاسري واحيانا نجتهد ونخطئ وبالتالي فمن خلال تجربتي الشخصية في هذا المجال وجدت ان كثيرا من الامور يتم حلها داخل الشؤون الاجتماعية دون تحويلها الى الدور وهذا امر مهم يجب التركيز عليه لكي لا تتفاقم المشاكل ونغلب جانب السرية في اطار معالجتها ونحن دائما في الحماية الاجتماعية ما نقول ان _ اخر دواء الايواء –

ودائما نحث المعنفة على العودة الى اسرتها والاستعانة بالعقلاء داخل الاسرة لاحتواء المشكلة ومعالجة وضعها بمتابعة مستمرة من الاخصائيات ، ولكن احيانا عندما نتدخل في بعض الحالات يفهم اننا "نجعل من الحبة قبة" فيما نحن نريد العكس ونستعين بكل من يساعدنا في هذه الاسر على الحد من العنف الاسري واحتواء الحالات المعنفة.ونريد ان نرفع من مجال العاملين في الحماية الاجتماعية والشرطة والصحة وذات البين والجمعيات الخيرية وغيرها من الجهات للتعامل الامثل مع الحالات التي تردها وان نرفع من وعي العاملين في الميدان مشيرا الى ان الاوراق المقدمة في اللقاء وصلت الى 22 ورقة عملية من خبراء واساتذة في هذا المجال وسيتاح لكافة الجهات والافراد ان يطلعوا عليها وان يستفيدوا منها.واضاف ان النظام الذي تسير عليه حاليا لجان الحماية هو مسودة لنظام جديد يتم اعتماده حاليا في هيئة الخبراء وسيحول الى مجلس الوزراء وقد احتوى على عقوبات واضحة ودقيقة وتوصيف للمشكلة، مؤكدا ان التساؤل المطروح انه اذا كان رب الاسرة من ذوي السوابق او متعاطي للمخدرات او مريضا نفسيا ومضطربا وقد اضر بالاسرة فلماذا لا يتم ابعاده نهائيا عنها الى حين معالجة وضعه وأن لا يتم ايداعه الا في الجهات الكفيلة بمعالجته وتعديل سلوكه وهذا من الامور التي عالجها النظام الجديد، مشيرا الى ان شرطة جدة حاليا تتعاون مع الحماية الاجتماعية في حالات اذا لم تتمكن الاخيرة من الدخول الى منزل او مكان المعنف فتتولى الشرطة حل المسألة بالنظام واخراج المعنف ويتم التواصل والتنسيق بيننا لمعالجة الكثير من الملفات مشيدا بالدور الكبير الذي تبذله الشرطة في هذا الجانب.ووصف الحناكي وضع الوحدات الجديدة بأنها دور للملاحظة الاجتماعية تضم مندوبين من وزارة العدل والتحقيق والادعاء العام والشرطة والمخدرات والجوازات، وسيكون فيها قسم نسائي ورجال، وقال : نرجو ان تساهم هذه الوحدة في معالجة هذه القضايا بسرعة، ودور الملاحظة لولا تواجد القاضي ودوامه في الدار لما حلت الكثير من مشاكل الاحداث بالسرعة المطلوبة، مشيرا الى ان التعامل سيتم من خلال دراسة الحالات فمن يعمل او في مرحلة اختبارات دراسية فيتاح له تكملة اختباراته وغيرها من الاجراءات التي تراعي الحال والمقام، مضيفا انه اصبح بمقدور أي شخص الاتصال على الرقم 1919 للتبليغ عن حالات العنف في الاسر ودورنا دراسة سريعة لهذ البلاغات والانتقال الى الحالات الحقيقية لانه احيانا تكون هناك بلاغات كيدية او بلاغات لا تستدعي التدخل ومفاقمة الوضع.وقال الحناكي ان هناك دراسة اعدها فريق برئاسة الدكتور محمد المطوع بتكليف من هيئة الامر بالمعروف واشرفت عليها عمليا جامعة نايف وهذا الفريق جاب المحاكم والامارات والدور لمعرفة اسباب العنف وتوصل الى هروب اكثر من 1000 فتاة سنويا.

أبرز توجيهات الامر السامي الكريم في معالجة ملف العنف الاسري

أولاً: على وزارة الشؤون الاجتماعية اتخاذ ما يلزم للحد من مشكلة العنف الأسري، وبخاصة ما يلي:

1- الإسراع في افتتاح وحدات للحماية الاجتماعية في المناطق والمحافظات وذلك بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، على أن تبدأ بالمناطق والمحافظات التي فيها كثافة سكانية، وتزداد فيها حالات العنف، وبخاصة (الرياض، وجدة، والطائف، وبريدة، ومكة المكرمة، والمدينة المنورة، وأبها، وعرعر، والدمام، وجازان) وتوفير الكوادر المؤهلة، والمناسبة لتلك الوحدات، وكذلك دعم الإدارة العامة للحماية الاجتماعية بكادر وظيفي مناسب ومؤهل.

2- حثّ الجمعيات الخيرية على افتتاح وحدات حماية اجتماعية في المناطق والمحافظات التي ليس فيها وحدات.

3- إعداد الخطط الإعلامية التوعوية التي تُركّز على البرامج الوقائية اللازمة لذلك من خلال مؤسسات إعلامية متخصصة، وذلك بالاشتراك مع الجهات ذات العلاقة (وزارة الداخلية، ووزارة العدل، ووزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ووزارة الصحة، ووزارة الثقافة والإعلام، ووزارة التربية والتعليم، والرئاسة العامة لرعاية الشباب).

- تنظيم دورات تدريبية وورش عمل للأخصائيين والأخصائيات والعاملين في مجال معالجة حالات العنف الأسري، بالإضافة إلى إقامة دورات وورش عمل للفئات المقبلة على الزواج، وذلك بمشاركة الجهات ذات العلاقة، والاستفادة من خبرات الجمعيات الخيرية ومؤسسات المجتمع المدني في هذا الشأن.

5- الاستفادة من جهود وزارة التربية والتعليم في رصد مشكلة العنف وبخاصة العنف المدرسي.

6- إعداد إستراتيجية وطنية شاملة للتعامل مع مشكلة العنف الأسري على جميع المستويات، وتقدير الميزانية اللازمة لها، والرفع عن ذلك بحسب الإجراءات النظامية.

ثانياً: على وزارة التربية والتعليم تضمين مناهجها الدراسية مفاهيم واضحة تحث على التسامح ونبذ العنف.

ثالثاً: التأكيد على اختصاص دور كل جهة في أعمال الحماية الاجتماعية، ووضع آلية لمتابعة الجهات المشاركة في أعمال الحماية والتأكد من قيامها بالأعمال المسندة إليها.

رابعاً: على جميع الجهات التي تتولى أعمال الحماية الاجتماعية التنسيق فيما بينها تحت مظلة وزارة الشؤون الاجتماعية بوصفها الجهة المسؤولة عن كل ما يخص الشؤون الاجتماعية.

خريطة تنظيمية جديدة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:

وحدة لحقوق الإنسان وإدارة لمتابعة العاملين ميدانياً

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 1430/10/15 هـ 04 أكتوبر 2009 م العدد : 3031
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20091004/Con20091004307652.htm

حازم المطيري ـ الرياض

استحدثت الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وحدة تعنى بحقوق الإنسان، ضمن إعادة بناء الإدارة القانونية، وإدارة عامة للشؤون الميدانية تختص في متابعة أداء العاملين في مقابلة الجمهور وتطبيق اختصاصات الهيئة ميدانيا.وأوضح مدير عام إدارة الإعلام والعلاقات العامة الدكتور عبد المحسن القفاري في تصريح صحافي أمس، أن الخريطة التنظيميةص شملت تكليف الدكتور إبراهيم بن سليمان الهويمل وكيلا للشؤون الميدانية والتوجيه، والشيخ عبد المحسن بن حمد اليحيى وكيلا للتخطيط والتطوير، و إبراهيم بن عبد المحسن العبد الكريم مديرا عاما للشؤون الإدارية والمالية.وأفاد القفاري أن الخريطة التنظيمية الجديدة تمت الموافقة عليها من وزير الخدمة المدنية رئيس اللجنة الوزارية الفرعية للجنة الوزارية للتنظيم الإداري لتجربتها.بدوره، أكد الرئيس العام لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الشيخ عبد العزيز بن حمين الحمين أن هذه التغييرات هدفت إلى تطوير أداء وحدات الرئاسة الإدارية، وإحداث نقلة في مهماتها وفق المخطط المعتمد الذي بني على دراسة وإقرار الجهات المختصة.وأوضح أن التطوير للموارد البشرية ينبع من إيمان الهيئة بأهمية دور موظفيها كشركاء استراتيجيين لنمو الجهاز والوفاء باحتياجات المجتمع ورفع كفاءة الأداء. وقال الحمين إن الخريطة التنظيمية الجديدة تترجم الرغبة في تسريع تطوير نظام العمل ومواءمة التغييرات المحيطة بما يجعل الرئاسة العامة مواكبة لتطور المجتمع وتوسع البلاد الجغرافي مع القدرة على استشراف المستقبل وتحقيق أداء متفوق للأعمال وتسهل تحقيق الأهداف من خلال توزيع المهام وإسنادها للمختصين. وثمن رئيس هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لخادم الحرمين الشريفين وللقيادة على ما يلقاه الجهاز من دعم وعناية ترجمتها التنظيمات الأخيرة التي يتوقع أن تكون إضافة نوعية لعمل الجهاز. وقال الحمين إن الخريطة التنظيمية الجديدة تترجم الرغبة في تسريع تطوير نظام العمل ومواءمة التغييرات المحيطة بما يجعل الرئاسة العامة مواكبة لتطور المجتمع وتوسع البلاد الجغرافي مع القدرة على استشراف المستقبل وتحقيق أداء متفوق للأعمال وتسهل تحقيق الأهداف من خلال توزيع المهام وإسنادها للمختصين.

وثمن رئيس هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لخادم الحرمين الشريفين وللقيادة على ما يلقاه الجهاز من دعم وعناية ترجمتها التنظيمات الأخيرة التي يتوقع أن تكون إضافة نوعية لعمل الجهاز.

الخراشي للمدينة: 5 مشاريع لإسكان وتزويج وتسهيل تنقل المعوقين حركيا

المصدر: جريدة المدينة الأحد، 4 أكتوبر 2009
http://www.al-madina.com/node/184294

خالد المطوع - الرياض

كشف رئيس جمعية الإعاقة الحركية الدكتور عبدالله بن عثمان الخراشي لـ "المدينة" أن الجمعية بصدد إطلاق خمسة مشاريع جديدة لخدمة ذوي الاعاقة الحركية . تتضمن مشروع الزواج، والاسكان، ومشروع "ذرية "لمساعدة ذوي الإعاقة الحركية على الإنجاب ، ومشروع صيانة الكراسي المتحركة للمعاقين ، اضافة الى مشروع انشاء مركز اجتماعي متكامل للمعاقين .

وشرح الخراشي خلال المؤتمر الصحفي الخاص بتدشين خدمة «راحة» لاحدى شركات تأجير السيارات الذي أقيم امس لاطلاق خدمة تخصيص سيارات مجهزة بمقاعد متحركة لخدمة أصحاب الإعاقة الحركية . ان مشروع زواج ذوي الاعاقة الحركية سينطلق في 24 من شهر شوال الحالي بتزويج أكثر من 50 معاقا في حفل جماعي. مشيرا إلى أن لدى الجمعية فريقا نسائيا متحركا للتوفيق بين طلبات الزواج وسيقام العرس الجماعي سنويا بتكلفة ألف ريال للعريس الواحد، مشيرا إلى أن 51 معوقا مسجلين للمشاركة في الزواج الأول وعشرة على قائمة الانتظار.

وفي سؤال عن مشروع الإسكان قال الخراشي إن الجمعية بدأت بتمليك مساكن للمعوقين ذوي الدخول المنخفضة كما يتضمن المشروع بناء وحدات سكنية مجهزة ومصممة تلائم حياة المعوق. وافاد ان المركز الاجتماعي للمعوقين حركيا سيقام على مساحة 15 ألف متر مربع، ويحتوي على صالات رياضية ومسابح ومسرح ومراكز تدريب وتأهيل . وأهاب الخراشي بالقطاع الخاص المبادرة بتفعيل الخدمة الاجتماعية تجاه الجمعيات التي تخدم فئات المعوقين، وحمل وزارة الشؤون الاجتماعية مسؤولية تأهيل ذوي الإعاقات الحركية ووصف الخدمة المقدمة لذوي الإعاقة الحركية بأنها قاصرة ، مستدلا على أنه لا توجد وسيلة نقل عام مناسبة لهذه الفئة، إضافة إلى عدم وجود وسائل نقل لها عبر خطوط الطيران، وطالب الجهات المعنية بتطبيق أنظمة الدولة والتي تكفل حقوق المعاقين حركيا.

ولفت الى أن أكبر معاناة للمعوق هي أن يخسر وظيفته، خاصة أن تكاليفه الشهرية تعادل ستة أضعاف تكاليف الإنسان السوي، مشدداً على دعم هذا الفئة من جميع القطاعات الحكومية والخاصة ومساعدته في تجاوز محنته، مشيراً إلى أن إحدى حالات الإعاقة الحركية والمصابة بالفشل الكلوي والتي تحتاج إلى إجراء غسل كلوي يومياً توفت بسبب عدم وجود وسيلة نقل مناسبة لنقله يومياً إلى المستشفى.

من جانبه أشار مدير عام العلاقات العامة والإعلام في جمعية الأطفال المعوقين سليمان المنصور إلى أن نسبة الإعاقة في الشرقية وجازان مرتفعة عن الرياض، مشيراً إلى أن عدد المعوقين في المملكة بصورة عامة يبلغ أكثر من نصف مليون معوق، وقال إن مركز الأمير سلمان يجري الآن بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية مسحا شاملا لوضع تصنيفات للإعاقة.

تنامي استغلال الأطفال في مهن شاقة

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 1430/10/15 هـ 04 أكتوبر 2009 م العدد : 3031
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20091004/Con20091004307716.htm

سالم الجهني ـ جدة

حذرت رئيسة لجنة العنف الأسري في مستشفى جامعة الملك عبد العزيز في جدة الدكتورة سعاد الجابر من تنامي ظاهرة استغلال الأطفال في العمل بمهن يدوية وشاقة داخل المملكة.

وقالت الجابر إن السكوت على تنامي الظاهرة سيؤدي إلى وضع تصعب السيطرة عليه في المراحل المقبلة، داعية الجهات المعنية إلى تدارك الوضع قبل فوات أوانه.

وجاءت تصريحات رئيسة لجنة العنف الأسري خلال نقاش مفتوح في ساحة مستشفى جامعة الملك عبد العزيز البارحة، جمع أطفالا مرضى وأطباء واستشاريين ومختصين في إطار الأنشطة المنظمة بمناسبة اليوم العالمي للطفل العربي.

وأوضحت رئيسة قسم الأطفال في المستشفى الدكتورة جميلة قاري أن تجربة المستشفى مع الأطفال المهملين من قبل أسرهم بسبب أمراضهم المزمنة (مرضى الكلى والمصابين بالثلاسيميا والسكر) تشير إلى أن الكثير من الأسر تجهل الكثير من حقوق الطفل الضرورية.

ورأت قاري أن الهدف من هذه الاحتفالية التي دعي إليها عدد كبير من أولياء أمور الأطفال المرضى هو زيادة درجة وعي الأسر بأهمية التواصل مع أبنائهم المرضى حتى لا يشعروا بالوحدة وبالتالي فقدانهم الشعور بالأمان.

"التخلف" مصدر الجريمة في المجتمع و"المواطن السلبي" يتحمل مسؤولية التشغيل والإيواء

المصدر: جريدة الرياض الاحد 15 شوال 1430هـ - 4 اكتوبر 2009م - العدد 15077
http://www.alriyadh.com/2009/10/04/article463779.html

جدة، تقرير- ضيف الله المطوع

"التخلف" هل هو ظاهرة جديدة ألقت بظلالها السابقة على محيط المجتمع؟ ..أم قديمة تغاضت عنها الجهات المسئولة والمواطنون أيضا؟، أم أن هذا "المواطن السلبي" المجبول على قيم التعاطف والمودة ترك هذه الظاهرة لتمتد آثارها في كل مناحي الحياة الاجتماعية ؟.

رغم أن الإدارات المعنية تبذل جهودها في سبيل القضاء على هذه الظاهرة التي أنبتت جذورها في كل مكان.. إلا أن تعاضد المواطنين أو تضافرهم مع هذه الأدوات سيؤدي حتما إلى تخفيف حدة هذه الظاهرة أو تجفيف منابعها، وذلك لان بعض المواطنين ومن اجل التعامل مع العمالة صاحبة الأجور الزهيدة يتغاضون كثيرا من عدم الإبلاغ عنهم للجهات الأمنية، بل يوفرون لهم المأوى في سبيل الانتفاع بهم في بعض الأعمال الشاقة، وهناك أيضا بعض من المواطنين الذين يتركون العمالة الذين على كفالتهم من اجل الاسترزاق في أماكن أخرى، وفي مقابل مادي يتم الاتفاق عليه بين الطرفين!.

لو كان هؤلاء المواطنون أمعنوا النظر قليلا لما تركوا هذه العمالة السابقة من آثار وخيمة على النواحي الاجتماعية والاقتصادية والفكرية والثقافية في بلادنا لسارعوا في سبيل الإبلاغ عنهم لدى الجهات المختصة والتخلص منها حتى لا يعكروا صفوا الحياة الأمنية..غير أن النظرة الضيقة من قبل بعض المواطنين حيال هذه الظاهرة دعتهم إلى حماية هذه العمالة وإيوائها وإخفائها عن أعين السلطات المختصة..

وهناك أيضا بعض من المواطنين الذين يشاركون بوعي وبدون وعي في التستر على خادمات مخالفات أو هاربات، وفي هذه الحالة تكون الخادمة قد عثرت على عمل جديد مع مواطن آخر رغم إدراك هذا المواطن بهروبها، وذلك حتى يوفر على نفسه قيمة الاستقدام لخادمة جديدة. ان المجتمع السعودي وبمثل هذه السلوكيات الشائنة أمام ظاهرة أشبه بالحريق، ذلك لان التخلف باب ينفذ منه الكثير من الجرائم التي تضر بأمن وسلامة المجتمع، حيث ان نسبة عالية من مروجي المخدرات بشتى أنواعها هم من أولئك المتخلفين، وكذلك الدعارة والاحتيال والسرقات وكل أنواع الجرائم التي نشبت بأظافرها ونخرت في جسد المجتمع.. وإذا أردنا إيجاد الحلول الناجعة لكل هذه السلبيات التي كادت ان تغرس جذورها في ثرى هذا الوطن، فلابد إذاً من التعاضد والتعاون مع الجهات الأمنية في الإبلاغ عنها، حيث إن الجهات كفيلة باجتثاث هذه الظاهرة.

الحملات الأمنية تكشف المستور وأوضح ل"الرياض" المتحدث الإعلامي بشرطة جدة العقيد مسفر الجعيد ان شرطة محافظة جدة بتوجيهات من سمو أمير منطقة مكة المكرمة وسمو محافظ محافظة جدة ومتابعة مستمرة من اللواء علي الغامدي مدير شرطة جدة مهتمة بالقضاء على جميع المخالفات التي يمارسها هؤلاء الوافدون المخالفون لنظام الإقامة، والقضاء على جميع أوكار الفساد والإجرام التي يمارسها هؤلاء، حيث أثبتت الحملات الأمنية ان معظهم من المخالفين لنظام الاقامة ويمارسون أعمالاً غير نظامية وغير مشروعة كالتزوير، والدعارة وتصنيع المسكرات والسرقة وغيرها من المخالفات التي كشفتها حملات المداهمة الماضية.

و حذر العقيد الجعيد المواطنين من خطورة التستر على مخالفي انظمة الاقامة في المملكة، وقال: إن ذلك لا يصب في مصلحة الوطن ويضر بالمصلحة العامة، وقد يصبح المتستر نفسه ضحية لأحد أفراد هذه الفئة التي لا يتورع الكثير منها عن اقتراف الجرائم والتجاوزات بحق المجتمع، وهو ما شهدناه في جريمة مسجلة لدى مركز الشرطة بالمحافظة، كما يجب على كل مواطن في المجتمع عدم التعاون مع هؤلاء المتخلفين والهاربين من كفلائهم أو تشغيلهم بأي شكل من الأشكال، والتعاون مع الجهات المعنية بالإبلاغ عنهم في حينه، مؤكداً على ان الحملات ستستمر حتى يتم القضاء -بإذن الله- على جميع المخالفين لنظام الإقامة.. والقضاء على كل المجرمين وعصابات الإجرام في محافظة جدة وغيرها.

تنامي استغلال الأطفال في مهن شاقة

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 1430/10/15 هـ 04 أكتوبر 2009 م العدد : 3031
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20091004/Con20091004307716.htm

سالم الجهني ـ جدة

حذرت رئيسة لجنة العنف الأسري في مستشفى جامعة الملك عبد العزيز في جدة الدكتورة سعاد الجابر من تنامي ظاهرة استغلال الأطفال في العمل بمهن يدوية وشاقة داخل المملكة.

وقالت الجابر إن السكوت على تنامي الظاهرة سيؤدي إلى وضع تصعب السيطرة عليه في المراحل المقبلة، داعية الجهات المعنية إلى تدارك الوضع قبل فوات أوانه.

وجاءت تصريحات رئيسة لجنة العنف الأسري خلال نقاش مفتوح في ساحة مستشفى جامعة الملك عبد العزيز البارحة، جمع أطفالا مرضى وأطباء واستشاريين ومختصين في إطار الأنشطة المنظمة بمناسبة اليوم العالمي للطفل العربي.

وأوضحت رئيسة قسم الأطفال في المستشفى الدكتورة جميلة قاري أن تجربة المستشفى مع الأطفال المهملين من قبل أسرهم بسبب أمراضهم المزمنة (مرضى الكلى والمصابين بالثلاسيميا والسكر) تشير إلى أن الكثير من الأسر تجهل الكثير من حقوق الطفل الضرورية.

ورأت قاري أن الهدف من هذه الاحتفالية التي دعي إليها عدد كبير من أولياء أمور الأطفال المرضى هو زيادة درجة وعي الأسر بأهمية التواصل مع أبنائهم المرضى حتى لا يشعروا بالوحدة وبالتالي فقدانهم الشعور بالأمان.

المنتدى يبدأ غداً ،، والنائب الثاني يوجه 17 لجنة للحماية الاجتماعية في المناطق ودراسة لهروب الفتيات

المصدر: جريدة اليوم الأحد 1430-10-15هـ الموافق 2009-10-04مالعدد 13260 السنة الأربعون
http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13260&P=1

أحمد حسين - جدة

وجّه صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز النائب الثاني لمجلس الوزراء ووزير الداخلية بتشكيل لجان للحماية الاجتماعية في 17 منطقة ومحافظة لتصبح 17 لجنة للحماية الاجتماعية، صرح بذلك مدير عام الشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة الدكتور علي الحناكي. وأضاف بأن عقد منتدى العنف الأسري والذي سيقام في محافظة جدة غداً الاثنين يأتي تنفيذاً لتوجيه من المقام السامي طالب بضرورة الاستفادة من جهود وزارة التربية والتعليم ودراسة مشكلات العنف الأسري خصوصا العنف المدرسي، وإعداد إستراتيجية وطنية شاملة للتعامل مع مشكلات العنف الأسري على جميع المستويات وتقدير الميزانية اللازمة لها.و أوضح الحناكي خلال مؤتمر صحفي أمس أن التوجيه يتضمن أن يكون هناك مواد تعليمية لها علاقة بالعنف الأسري، وتعريف الناس بالعنف الأسري ومساوئه على الأسرة، والمجتمع وتكثيف وزارة الإعلام لبرامجها فيما يتعلق بالعنف الأسري. وقال الحناكي: نحن أمام حالات ينبغي التعامل معها ونريد من المنتدى أن يرفع من كفاءة العاملين في مجال الحماية الاجتماعية، والعاملين في الميدان، مشيراً إلى أن هناك تشريعات جديدة سيتم اعتمادها خلال الفترة المقبلة فيما يتعلق بالعنف الأسري،إضافة إلى دراسة تمت بتكليف من هيئة الأمر بالمعروف حول هروب الفتيات في السعودية ولم تكشف تفاصيلها إلى الآن».

ويفتتح غداً ندوة العنف الأسري التي تنظمها الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة وتشارك فيها جميع مناطق المملكة من خلال 22 محاضرا من أساتذة الجامعات الذين لهم دور في مواجهة ظاهرة العنف الأسري و تستمر لمدة ثلاثة أيام.

صامطة: حكم بديل بـ"نفي" مدمن "عاق" من منزل الأسرة

المصدر: جريدة الحياة الأحد، 04 أكتوبر 2009
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/62595

صامطة - «الحياة»

نجا شاب عاق بوالديه مدمن على تعاطي المخدرات من الحكم عليه بالسجن، بعدما أصدر قاضي محكمة صامطة ياسر البلوي حكماً بديلاً، لتشجيعه على «الاستقامة». وعلمت «الحياة» أن الحكم ينص على التزام الابن بالاقلاع عن تعاطي المخدرات، والتسجيل في إحدى المصحات للعلاج والكشف عنه دورياً. وأنذره القاضي بأنه إذا ثبت للمحكمة تعاطيه المخدرات بعد ذلك يجازى بقضية جديدة تكون عقوبتها مشددة. وينص الحكم أيضاً على أن يغادر الابن منزل والده ولا يعود إليه إلا برضا والديه، وأن يقيم إقامة جبرية لمدة ثلاثة أعوام في إحدى المناطق النائية، على أن يوفَّر له المسكن الملائم بعيداً عن أهله، وإعاشة شهرية، ويمنع من السفر ومغادرة مكان إقامته. وفي مقابل ذلك، يتعهد الأب بتزويج ابنه وتوفير المسكن والوظيفة والراتب المجزي والسيارة له، في حال استقام والتزم بالصلوات وشُهد له بالصلاح.

مشعل بن ماجد يفتتح ورشة عمل العنف الأسري

المصدر: جريدة عكاظ الإثنين 1430/10/16 هـ 05 أكتوبر 2009 م العدد : 3032
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20091005/Con20091005307891.htm

واس ـ جدة

نيابة عن صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل أمير منطقة مكة المكرمة يفتتح صاحب السمو الملكي الأمير مشعل بن ماجد محافظ جدة ورشة العنف الأسري في الغرفة التجارية الصناعية اليوم، بحضور وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين، ووكيل الوزارة المساعد للتنمية الاجتماعية عبد العزيز الهدلق.

وأوضح المدير العام للشؤون الاجتماعية في مكة المكرمة الدكتور علي الحناكي أن الورشة ستناقش أوراق العمل المقدمة من قبل المحاضرين والمختصين والجهات ذات العلاقة المشاركة، وذلك لوضع التوصيات والخطوط العريضة للحد من ظاهرة العنف الأسري.

وأشار الحناكي إلى أن ورشة العمل المعنية بالعنف الأسري ستشهد تنظيم معرض مصاحب لعرض المطبوعات والكتيبات ومنشورات التوعية الخاصة بالحماية الاجتماعية والعنف الأسري وتنشئة الأطفال، إضافة إلى عرض فليم عن العنف الأسري.

استراتيجية موحدة للتعامل مع قضايا العنف الأسري

المصدر: جريدة المدينة الاثنين، 5 أكتوبر 2009
http://www.al-madina.com/node/184706

سعود القحطاني ـجدة

تحركت جامعة الملك عبدالعزيز ممثلة في كرسي الشيخ عبدالله بقشان لدراسة العنف الأسري مع كل من جمعية حماية الأسرة ، برنامج الأمان الأسري، وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة التربية والتعليم، والمؤسسات البحثية، وذلك بهدف وضع استراتيجية وطنية موحدة للتعامل مع ظاهرة العنف الأسري. وأكد المشرف على كرسي الشيخ عبد الله بقشان لدراسات العنف الأسري وعميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالجامعة والقائم على وضع إستراتيجية العنف الأسري الدكتور محمد سعيد الغامدي أن من أهداف هذه الإستراتيجية الحد من ظاهرة العنف الأسري في المجتمع والإسهام في التخفيف من انعكاساته على النساء والأطفال والمسنين، إجراء البحوث والدراسات الميدانية المتخصصة، تقديم استشارات للأسر والأفراد الذين يتعرضون للعنف الأسري، إقامة الندوات والمحاضرات العلمية، تقديم دورات تدريبية وتأهيلية للعاملين في الاستشارات الأسرية، المشاركة مع الجهات المختصة او المعنية في وضع السياسات والإجراءات للحد من تفاقم ظاهرة العنف الأسري وآثارها خاصة وزارات الشؤون الاجتماعية والتربية والتعليم والتعليم العالي والثقافة والإعلام، كما ستعمم برامج العلاج لبعض نماذج المشكلات الأسرية المنتشرة بنسبة كبيرة. ولفت د. الغامدي إلى أن كرسي الشيخ بقشان لدراسات العنف الأسري والذي سيتم تدشينه رسميا في الخامس والعشرين من الشهر الجاري

الشؤون الاجتماعية توفر سكنا بديلا لـ" الأبناء المحرومين من الهوية "

المصدر: جريدة المدينة الاثنين، 5 أكتوبر 2009
http://www.al-madina.com/node/184600

عبد الرحيم حدادي - المدينة

تدخلت الشؤون الاجتماعية في المدينة المنورة لتوفير سكن بديل للابناء العشرة المحرومين من الهوية بسبب زواج الأب من سيدتين اجنبيتين وعدم اكتراثه بتعديل وضعهم نظاميا مما ادى الى حرمانهم من التعليم والخدمات الصحية . يأتي ذلك تجاوبا مع ماطرحته المدينة في عددها يوم السبت الماضى عن معاناة هؤلاء الابناء بسبب موقف والدهم الذى هددهم بالقتل بعد تصعيد موضوعهم للامارة والشؤون الاجتماعية . وتولت الجمعية الخيرية نقل الاسرة الى السكن الجديد مع توفير بعض المتطلبات اليومية لها ويتبقى توفير الحماية للاسرة وذلك مسؤولية لجنة الحماية الاجتماعية بالشؤون الاجتماعية . وكان الابناء العشرة يواجهون الطرد من السكن حتى مساء امس الاول نتيجة عدم دفع ايجار الشقة التى نقلتهم اليها الشؤون الاجتماعية قبل رمضان الماضى بعدة ايام والذى يقدر بـ 5400 ريال وفقا للسيد خالد عبد القادر حمودة صاحب العقار والذى طالب بإخلاء الشقة لارتباطه مع مستثمر لاستئجار العقار كاملا لموسم الحج . وأكد علي الحيدري مسؤول الجمعية الخيرية للخدمات الاجتماعية ان الجمعية اثثت لهؤلاء الابناء الشقة الخاصة التى كانوا يسكنون بها مع والدهم بسبعة آلاف ريال في الوقف الخيرى عندما كان والدهم موقوفا بقسم الشرطة ولكن عندما خرج خاف الأبناء من الاقامة معه ، وبتوجيه من الإمارة تم تأمين سكن مؤقت لهم ومنحهم 3 الاف ريال مصروفات.

مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر

القصيبي مجيباً عكاظ::

3 شركات استقدام تكفل العمالة المنزلية وتعيرها

المصدر: جريدة عكاظ الإثنين 1430/10/16 هـ 05 أكتوبر 2009 م العدد : 3032
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20091005/Con20091005307889.htm

محمد حضاض ـ جدة

أفصح لـ «عكاظ» وزير العمل الدكتور غازي القصيبي عن أبرز ملامح الشركات الجديدة لاستقدام العمالة المنزلية، مبينا أن تأسيس الشركات سيقتصر على مكاتب الاستقدام العاملة في السوق حاليا. وفند الوزير سبب اقتصار تأسيس شركات الاستقدام على ملاك المكاتب العاملة في جلب العمالة المنزلية «لأننا لا نريد أن يتسبب القرار في قطع أرزاقهم»، مشيرا إلى أن الشركات التي سيسمح بتشكيلها لن تتجاوز الثلاث شركات.

وقال القصيبي، في حديث خاص لـ«عكاظ» على هامش اجتماعه مع مجلس إدارة صندوق تنمية الموارد البشرية في جدة أمس، إن تشكيل الشركات الجديدة سيسهم في رفع كفاءة ونوعية العمل، إضافة إلى أن كفالة العمالة ستكون على الشركة وليس المواطن الراغب في الحصول على مدبرة منزلية أو سائق.

وبين وزير العمل أن النظام الجديد يُمكن المواطن من استئجار العمالة المنزلية الراغب في الحصول على خدماتها لمدة زمنية تتراوح من الأسبوع إلى الشهر الواحد، وعلى نحو يراعي ظروفه المادية والأسرية.

وكان النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز أعلن عن تشكيل الشركات الجديدة عند لقائه مجتمع جدة في الغرفة التجارية الصناعية في رمضان الماضي.

وفي شأن آخر، كشف وزير العمل عن بداية التنسيق بين وزارتي العمل والعدل لإمداد المحاكم بالكوادر البشرية من اللجان العمالية، متوقعا أن يستمر عمل اللجان للعامين المقبلين على أقل تقدير.

وأكد القصيبي استمرار عمل الوزارة في تأنيث محلات بيع المستلزمات النسائية في أسواق المملكة، مسترسلا «نحن مستمرون في القرار الصادر من مجلس الوزراء، ولكن تغيرت الخطة الزمنية بسبب بعض الظروف الخاصة، وحاليا وصلنا إلى تأنيث ما يقارب 25 في المائة من تلك المحلات، ونطمح إلى رفع النسبة في القريب العاجل».

ورفض وزير العمل وصف فصل بعض السعوديين باستخدام مفردة تعسفي، معتبرا أن الأزمة الاقتصادية والدورة الطبيعية التابعة لها تتسبب في فصل بعض الموظفين كما يحدث في أي مكان في العالم. وأضاف «هناك لجان تتابع أي حالات، وتعمل على اتخاذ اللازم».

وفي السياق نفسه، أعلن صندوق الموارد البشرية «هدف» أن عدد المتدربين بلغ 32.478 ألف مواطن منذ بداية العام الحالي، إذ بلغت التكلفة المالية المصروفة على تدريبهم ما يقارب 505 ملايين ريال.

وكشف تقرير صادر لصندوق الموارد البشرية أن عدد الفرص الوظيفية الواردة في طلبات الدعم بلغت أكثر من 41.684 ألف فرصة وظيفية.

المحكمة العامة بالبحرين تنظر قضية"الطفلة ماجدة" الاثنين

المصدر: جريدة المدينة الاثنين، 5 أكتوبر 2009
http://www.al-madina.com/node/184590

عبدالله الزهراني - الدمام

تعقد المحكمة العامة في مملكة البحرين يوم الاثنين المقبل موعدا لعقد أول جلسة للنظر في قضية الطفلة ماجدة - 5 سنوات- التي يطالب والدها بحضانتها بعد ما قامت والدتها البحرينية الجنسية بتهريبها عبر جسر الملك فهد بدون أوراق ثبوتية عقب انفصالها عن زوجها.

وقال يوسف الخليفة والد الطفلة في اتصال هاتفي مع «المدينة» إنه تلقى اتصالًا من سفارة خادم الحرمين الشريفين في مملكة البحرين لإبلاغه بتحديد هذا الموعد والالتقاء بطليقته في هذه الجلسة.

وأضاف: حاولت طليقتي أكثر من مرة الاتصال بي لصرف النظر عن هذه القضية الا إنني لم أرد عليها لتفادي المشاكل، على أن تكون المحكمة والسفارة الفيصل بيننا.

وأكد الخليفة انه لن يتنازل عن القضية ولا عن حضانة طفلته وسوف يطالب بالتعويض النفسي والجسدي الذي حدث لها أثناء عملية التهريب وأيضًا المطالبة بمحاسبة الطليقة التي خالفت الأنظمة والقوانين بتهريب الطفلة عبر جسر الملك فهد.

وذكر مصدر مسؤول في السفارة السعودية بالبحرين لـ "المدينة" أن السفارة رفعت تظلما للنيابة العامة بالبحرين بعد ان أصدرت قرارا بان لا وجه حق لإقامة الدعوى على طليقة الزوج السعودي يوسف الخليفة البحرينية الجنسية والتي قامت بتهريب طفلتها عبر جسر الملك فهد بدون أوراق ثبوتية بحجة انها لم تقم بتهريب أشياء تضر البلد مثل المخدرات أوالحشيش وغيرهما، وأن ما قامت به هو اصطحاب طفلتها، وهذا ما دفع السفارة السعودية لتقديم التظلم للنيابة العامة مطالبة بمحاسبة الطليقة على قيامهما بتهريب الطفلة.

مدير الإدارة القانونية في التدريب التقني مخاطبا ديوان المظالم:

إجراءاتنا نظامية ونطالب برفض دعوى لائحة التدريب

المصدر: جريدة عكاظ الإثنين 1430/10/16 هـ 05 أكتوبر 2009 م العدد : 3032
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20091005/Con20091005307729.htm

نواف عافت ـ الرياض

علمت «عكاظ» أن مدير الإدارة القانونية في المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني فهد الخضير، وجه خطابا إلى رئيس الدائرة الفرعية الإدارية الثالثة في ديوان المظالم في الرياض، نص على: «رفض دعوى 13 مدربا في المؤسسة ضد لائحة التدريب الجديدة شكلا وموضوعا».

وأفاد الخضير في الخطاب أن مشروع اللائحة اتفق عليه من قبل المؤسسة العامة ووزارتي المالية والخدمة المدنية بمحضر رسمي، وأقرت في اجتماع لمجلس إدارة المؤسسة.

وأشار مدير الإدارة القانونية في الخطاب إلى أن الأمر السامي أكد على أن المؤسسة صاحبة الاختصاص في اللوائح الإدارية والمالية وسلم الرواتب الخاصة بها.

وذكر الخضير في الخطاب ذاته أن اللائحة تعد أحد المشاريع الهادفة إلى تطوير المؤسسة للتطوير وتنظيم الموارد البشرية والعلاقة بين المؤسسة ومنسوبيها لتحقيق المصلحة العامة، موضحا أن اللائحة تعتبر مرجعا نظاميا لأنشطة الموارد البشرية لأعضاء هيئة التدريب.

ووصف مدير الإدارة القانونية اللائحة بـ «الشاملة والمستقرة وذات منهج يعطيها المرونة الكافية لمواجهة التغيرات والتطورات المستقبلية في شؤون الموارد البشرية دون الحاجة المستمرة للتعديل فيها وإعادة اعتمادها».

وركز الخضير في نهاية خطابه إلى ديوان المظالم على أن اللائحة أخذت في اعتبارها الخطة الاستراتيجية للمؤسسة كالتوسع في إعداد واستقطاب أعضاء هيئة التدريب وتوفير بيئة محفزة ومساندة لتنظيم الأجور والحوافز وتصميم برنامج إدارة الأداء ودعم الأبحاث والمشاريع وتبني أسلوب الشراكة مع المؤسسة الحكومية والأهلية.

يذكر أن وكيل المدربين صالح الصالح أكد لـ «عكاظ» في وقت سابق أن «اللائحة تضمنت العديد من المخالفات القانونية ولا بد من إيقافها وعدم العمل بها، حتى يشكل فريق عمل جديد من أصحاب الخبرة لدراستها وتقييمها».

وقال الصالح: «طالبنا في الدعوى بالمساواة مع الزملاء في التعليم العام والعالي في الإجازات وساعات العمل والاكتفاء بسنة واحدة للتجربة طبقا لأنظمة الخدمة المدنية».

تناقض تقريرين طبيين يحرم مواطنا من مخصصات الضمان

المصدر: جريدة عكاظ الإثنين 1430/10/16 هـ 05 أكتوبر 2009 م العدد : 3032
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20091005/Con20091005307873.htm

محمد العنزي ـ الدمام

وقع المواطن علي سليمان الصفواني ضحية لتقريرين طبيين متناقضين من جهتين صحيتين في المنطقة الشرقية، ما حرمه فرصة الحصول على بطاقة تسجيل دائمة في الضمان الاجتماعي، إذ أكد مستشفى القطيف المركزي أن الصفواني يعاني من ألم أسفل الظهر نتيجة تحدب في الفقرات، فيما أكد مستشفى الملك فهد التخصصي في الدمام أنه يعاني من عيب خلقي في الفقرة القطنية الخامسة مع إعوجاج ثانوي للعمود الفقري.

وقال الصفواني إن تضارب التقريرين حرمني فرصة الحصول على بطاقة دائمة للضمان الاجتماعي، وعدم حصولي عليها سوف يضطرني إلى إجراء كشف طبي في كل عام لاستمرار صرف راتب الضمان، وناشد المسؤولين في كل من الصحة والضمان إيجاد حل لهذا التناقض.

من جهته، أكد لـ«عكاظ» مدير عام مكتب الضمان في الشرقية موسى الرقيب، أن اللجنة الطبية هي المعنية بالكشف الطبي على من يتقدم للحصول على مساعدة الضمان الاجتماعي، واعداً بمتابعة قضية الصفواني والنظر فيها.

وفي ذات السياق، وعد المتحدث الرسمي للشؤون الصحية في المنطقة أسعد السعود بمتابعة قضية الصفواني مع الجهات المعنية.

"الصحة" : تنسيق بين 20 إدارة لتوفير سرير لكل مريض.. و دعم "الطرفية"

المصدر: جريدة المدينة الاثنين، 5 أكتوبر 2009
http://www.al-madina.com/node/184668

سعيد الزهراني - الطائف

تقوم وزارة الصحة حالياً بدراسة قياس نسبة أعداد الأسرة مقارنة بأعداد السكان في كافة مناطق المملكة للوصول للمعدل الوطني (3 أسرة لكل 1000 من السكان) وتوحيدها على مستوى مناطق المملكة خلال الـ 5 سنوات القادمة ، كما استحدثت الوزارة إدارة لتنسيق إحالة الحالات الطارئة على مستوى وزارة الصحة تعمل على مدار الساعة ويرتبط بها عشرون إدارة للطوارئ في كافة المديريات في مناطق المملكة مهمتها إيجاد سرير للمريض في أي قطاع صحي داخل المملكة. اضافة الى استحداث إدارة لدعم المستشفيات الطرفية بالخبرات اللازمة المتخصصة على نظام الزيارات المتتالية في كافة التخصصات الطبية . وإعطاء صلاحيات لكل مديري الشؤون الصحية بإحالة المرضى في الحالات الطارئة للقطاع الخاص وعلى نفقة وزارة الصحة واستئجار أسرة أيضاً للحالات التمريضية المزمنة لتقليل تكلفة العلاج .

واستحدثت كذلك برنامجا لمتابعة الطاقم الطبي حيث يقوم فريق من الأطباء بزيارة المستشفيات لمتابعة أداء الطاقم الطبي فيها ورصد اى تأجيل لعمليات المرضى او تأخير في صرف الأدوية أو دخول المرضى أو تعطل الأجهزة .وفي هذا الصدد يرأس وزير الصحة د . عبدالله الربيعة يوم غد الثلاثاء الاجتماع الأول للمجلس الاستشاري العالمي لوزارة الصحة والذي يضم في عضويته 10 من أبرز الخبرات العالمية في القطاع الصحي من الكلية الملكية للأطباء والجراحين بكندا ومستشفى كليفلاند بالولايات المتحدة الأمريكية وجامعة هارفرد وجامعة تورنتو وجامعة هاربر وجامعة أوكلاهوما وجامعة كوينز ومجموعة "ميدي سيس" الطبية ومجموعة" انترهيلث" إضافة إلى وكيل الوزارة للشؤون التنفيذية ووكيل الوزارة للتخطيط والتطوير والوكيل المساعد للطب الوقائي حيث سيتولى المجلس مهام الإعداد والتخطيط والتنفيذ لمشاريع الوزارة الحالية والمستقبلية وفي مقدمتها المشروع الوطني للرعاية الصحية الشاملة والمتكاملة . كما سيقوم المجلس بمراجعة ومناقشة خطط الوزارة الاستراتيجية فيما يخص تقديم الرعاية الصحية لمن يحتاج إليها وتوفير التوصيات المناسبة فيما يتعلق بتلك الخطط ومناقشة التطورات الحاصلة على مستوى العالم المتعلقة بطرق تقديم الرعاية الصحية وأساليب الإدارة الصحية المتقدمة ومناقشة وإعداد التوصيات الخاصة بتطوير سياسات وطرق العمل داخل الوزارة والمرافق الصحية التابعة لها والمساهمة في إرساء شراكات عمل جديدة مع المؤسسات الصحية الرائدة على المستوى العالمي وتقديم النصح والمساندة للوزارة في مجالات الوقاية من الأمراض المعدية وإعداد الخطط اللازمة لتطوير البنية التحتية والذي سيقدم الخدمات الاستشارية للحملات التوعوية الصحية التي تتعدى الوزارة .وكانت وزارة الصحة قد استحدثت خلال الستة الاشهر الماضية العديد من الادارات المهمة من اجل الارتقاء بالعمل في القطاعات الصحية المختلفة منها برنامج علاقات المرضى : و يعتبر حلقة الوصل بين الوزارة وبين المواطن، وتم إنشاؤه رغبة من وزارة الصحة في تعزيز وتطوير عملية التواصل بينها وبين المستفيدين من خدماتها في كافة المنشآت الصحية التابعة لها عن طريق حل مشكلاتهم وتسهيل عملية حصولهم على الخدمة الصحية المناسبة التي يحتاجونها واستطلاع آرائهم عن مستوى الخدمات الصحية التي يحصلون عليها من المرافق الصحية وذلك لتلافي أي سلبيات أو معوقات قد تحصل .

وبرنامج إدارة الأسرة ويدعم هذا البرنامج العمل للحصول على سرير للمريض في الحالات الطارئة والروتينية. والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وكذلك التنسيق الأمثل لاستقبال وإحالة الحالات المرضية وتقييم نتائج أعمال البرنامج والاحتياج لزيادة أعداد الأسرة. بدأ العمل بالبرنامج في تاريخ 3-4- 1430هـ ويشمل كافة المستشفيات سعة 100 سرير فأكثر التابعة لوزارة الصحة. كما استحدثت الوزارة برنامج الرعاية المنزلية : ويهدف إلى توفير خدمات رعاية صحية منزلية ميسرة وكريمة للمرضى المحتاجين لها، وتم إعداد هيكلة للبرنامج ومهام وآليات العمل وتعيين مديرين للبرنامج في جميع المناطق الصحية، كما تم اختيار مركز الرعاية الصحية المنزلية بالمدينة المنورة لتدريب الفرق الطبية من

المناطق على إجراءات العمل حيث تم تطبيق البرنامج في المستشفيات المركزية في المناطق الكبيرة كمرحلة أولية يتبعها تطبيق البرنامج في جميع مستشفيات الوزارة بالتدريج. و تم إعداد برنامج تشغيل ذاتي يضم جميع العناصر التشغيلية للبرنامج من (قوى عاملة، سيارات، مستلزمات، إلى آخره..) في ميزانية الوزارة للعام المالي القادم. اضافة الى برنامج حقوق الموظفين . و برنامج لرصد الأخطاء الطبية، وبرنامج لاعتماد المستشفيات.

د.حصة السيف: للمرأة السعودية دور ملموس في مكافحة الكوارث

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 16 شوال 1430هـ - 5 اكتوبر 2009م - العدد 15078
http://www.alriyadh.com/2009/10/05/article464015.html

الرياض- تركي العمري

شددت الدكتورة حصة السيف رئيسة اللجنة النسائية للندوة الدولية عن إدارة الكوارث على ضرورة تنمية قدرات المرأة السعودية وتدريبها للتعامل مع أي حوادث طارئة يمكن أن تقع في الأوساط النسائية ولا سيما في الجامعات والمدارس والمستشفيات ويجنبها في ذات الوقت كثيرا من الأخطار المرتبطة بهذه الحوادث الطارئة .

وأشارت د. السيف في تصريح على هامش أعمال الندوة إلى أهمية تفعيل العمل التطوعي النسائي في هذا الاتجاه مشيرةً إلى حجم مشاركة المرأة في تنظيم أعمال الندوة الدولية عن إدارة الكوارث من خلال استقبال الباحثات والمشاركات من داخل المملكة وخارجها والعمل على تسهيل أي صعوبات قد تحدث ،و كذلك إلقاء الضوء على إسهامات المرأة السعودية في خدمة المجتمع في كثير من الميادين ودعوة السيدات للاستفادة من مثل هذه الأنشطة والفعاليات إلى جانب تنظيم عدة زيارات للمراكز العلمية والتي تقدم صورة مشرفة للمرأة السعودية .

وأضافت رئيسة اللجنة النسائية للندوة الدولية عن إدارة الكوارث في ختام تصريحها ان الإسهامات الفاعلة للمتطوعات السعوديات في خدمة ضيوف الرحمن خلال موسم الحج تؤكد أن للمرأة السعودية دورا ملموسا في مجال مكافحة الكوارث والتخفيف من آثارها ، كما تؤكد قدرتها على القيام بأدوار أكثر شمولية وفاعلية وفي ظل ما تحظى به من دعم ومساندة من قبل خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز – يحفظه الله – والذي فتح أمامها المجال لتقلد أعلى المناصب وإثبات قدرتها على كافة الأصعدة.

فتح ملف حقوق النشر الإلكتروني وانضمام السعودية للاتحاد الدولي

الهزاع: لا يوجد مكان في العالم به حرية الرأي والفكر100٪

وثلاثة معايير تتحكم في حركة النشر والحركة الإعلامية

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 16 شوال 1430 - 5 أكتوبر 2009 العدد 3293 - السنة العاشرة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3293&id=120162&groupID=0

الرياض: طارق النوفل، سعد الميموني

أكد رئيس مجلس إدارة جمعية الناشرين السعوديين أحمد الحمدان على طرح ملف الناشرين الإلكترونيين لحماية حقوقهم الفكرية في مؤتمر الناشرين العرب في الرياض، فيما كشف المتحدث بوزارة الثقافة والإعلام عن تلقي الوزارة لعدة شكاوى عن صعوبات تواجه الناشر في المملكة، لافتا إلى أن ثلاثة معايير تتحكم في حركة النشر والحركة الإعلامية في المملكة بشكل عام هي "الدين والدولة والمجتمع"، مؤكدا أن وزارة الثقافة والإعلام لن تقف مكتوفة الأيدي إزاء أي مخالفة صريحة، مبينا أن قضية حقوق المؤلف أصبحت هما دوليا في ظل انتشار النشر الإلكتروني، وتوليها منظمة التجارة العالمية اهتماما كبيرا وتحاسب الدول التي تخالف الأنظمة والتشريعات وتنتهك حقوق المؤلف، مشيرا إلى وجود إدارة متكاملة في وزارة الثقافة والإعلام تعنى بهذه القضية اسمها (الإدارة العامة لحقوق المؤلف).

وكشف الحمدان أمس خلال المؤتمر الصحفي لوكيل وزارة الثقافة والإعلام المساعد للإعلام الداخلي عبدالرحمن بن عبدالعزيز الهزاع لتسليط الضوء على فعاليات مؤتمر الناشرين العرب الأول الذي سيعقد يومي غد وبعد غد برعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بمركز الملك فهد الثقافي بالرياض، عن توجه المملكة للانضمام إلى اتحاد الناشرين الدوليين كعضو رسمي وقال: "سيكون هناك اجتماع عدد من أعضاء جمعية الناشرين السعوديين مع رئيس اتحاد الناشرين الدوليين، بالإضافة إلى عدد من المؤلفين والناشرين وسيناقش في الاجتماع أوضاع النشر في المملكة" مشيراً إلى أن الهدف من الاجتماع التعريف بطبيعة حركة النشر في المملكة، والعمل
على تحقيق طموح الجمعية بالانضمام كعضو في الاتحاد الدولي كأول عضو عربي، بعد أن كانت المملكة تتمتع بصفة عضو مراقب في العام المنصرم.

وأضاف الحمدان أن المؤتمر سيتناول موضوع الحماية الفكرية للناشرين، وسيتم التركيز على الناشر الإلكتروني معللاً ذلك بضعف الرقابة على النشر الإلكتروني مقارنة بالناشر الورقي التقليدي، كما تسهل سرقة الحقوق بعكس النشر التقليدي بحسب الحمدان الذي أكد خلال المؤتمر أن فكرة أول مؤتمر للناشرين العرب فكرة سعودية وتمت الموافقة عليها من قبل اتحاد الناشرين العرب خلال اجتماعهم الأخير بالإجماع خصوصا أن 50% من الكتب العربية تسوق في السعودية، مؤكدا إلغاء 6 جلسات في مؤتمر الناشرين العرب الأول لضيق الوقت وارتباط الضيوف ببعض المؤتمرات الخارجية.

وعن صرامة الرقيب بوزارة الثقافة والإعلام أقر الهزاع بوجود الكثير من الشكاوى من الرقابة على المطبوعات رغم ما تبذله وزارة الثقافة والإعلام من جهود لتسهيل حركة الطباعة والنشر، قائلا: إنه لا يخلو أي بلد في العالم من وضع قيود على النشر ولا يوجد في العالم مكان يوجد فيه حرية الرأي والفكر 100 % حيث يوجد لكل دولة أنظمة وتقاليد، وهناك معايير للنشر فيما يخص الدين والدولة والمجتمع، فإذا لم يتم المساس بهذه الأمور الثابتة فليس هناك ما يُمنع نشره.

كما أشار الحمدان خلال المؤتمر إلى أن نظام المملكة لمكافحة القرصنة هو أشد الأنظمة في العالم حيث يفرض غرامة مالية على من يزور أو ينسخ كتابا تصل إلى نصف مليون ريال لافتا النظر إلى وجود تعاون بين جمعية الناشرين السعوديين وبين إدارة حقوق المؤلف في وزارة الثقافة والإعلام للحد من هذه الظاهرة.

مدينة فهد الطبية تحرم 5500 موظف من نصف العلاوة السنوية

المصدر: جريدة الجزيرة الأثنين 16 شوال 1430 العدد 13521
http://www.al-jazirah.com/499523/ln11d.htm

الجزيرة- الرياض:

أصدرت مدينة الملك فهد الطبية قراراً يقضي بحرمان 5500 موظف من نصف العلاوة السنوية، وقال أحد العاملين الإداريين بالمدينة (تحتفظ الجزيرة باسمه) إنه فوجئ وزملاؤه بأن العلاوة الجديدة المضافة إلى راتبهم تم حسم 50% من قيمتها، موضحاً أن هذا القرار اتسم بالسرية ولم يتم الإعلان عنه على الشبكة الإلكترونية الداخلية كما هو معمول به عند نشر أي قرار يتعلق بالجانب الإداري أو التنظيمي أو أي أمر متعلق بجميع الموظفين.

وأضاف أن هذا القرار أصاب الموظفين جميعاً بالإحباط باعتباره اشتمل على تناقض كبير؛ حيث إن الدولة تستشعر معاناة المواطنين وتأثير موجة الغلاء على أدق تفاصيل حياتهم اليومية فتقر لهم بدل غلاء معيشة بنسبة 15% من الراتب الأساسي في حين تقوم الإدارة التنفيذية بمدينة الملك فهد الطبية بحسم نصف العلاوة السنوية التي تبلغ لدى بعض الموظفين 85 ريالاً بعد الخصم.

وتساءل الموظف عن الأسباب الحقيقية وراء اتخاذ مثل هذا القرار: هل هو تقصير من وزارة المالية أم ضعف تخطيط للمشاريع التطويرية بالمدينة؛ وبالتالي سوء آلية صرف الميزانية؟ ولماذا لا يتم محاسبة المسؤول عن هذا التخبط؟

وناشد الموظف وزير الصحة معالي الدكتور عبدالله الربيعة التدخل لفتح ملف التحقيق ومحاسبة المقصرين وإعلان أسباب حرمانهم من حقهم بالعلاوة السنوية التي هم في أمس الحاجة إليها.

إلى ذلك قال مصدر في لجنة حقوق الموظفين بوزارة الصحة إن على المتضررين تقديم شكوى رسمية حول اعتراضهم على حرمانهم من نصف العلاوة السنوية وبعد ذلك سيتم اتخاذ الإجراءات المتبعة من التحقق وكشف الأسباب وإعادة الحقوق إلى أصحابها، منوهاً إلى أن معالي الوزير ينتهج سياسة الباب المفتوح ويمتلك من الشجاعة التي يحاسب فيها أي مسؤول في وزارته مهما كانت درجة منصبه.

مركز الملك عبدالعزيز " يفتح الحوار بين"المجتمع والمؤسسات الصحية"

المصدر: جريدة الحياة الإثنين، 05 أكتوبر 2009
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/62887

ينبع - عاطف القاضي

يستعد مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني لعقد اللقاء التحضيري الرابع للقاء الوطني الثامن للحوار الفكري تحت عنوان «الخدمات الصحية: حوار بين المجتمع والمؤسسات الصحية»، يوم 24 شوال الجاري الموافق 13تشرين الأول (أكتوبر) في مدينة ينبع.

وأوضح نائب الأمين العام لمركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني الدكتور فهد بن سلطان السلطان أن المركز يعمل منذ تأسيسه على ترسيخ مفهوم الحوار وسلوكياته وثقافته، ليكون نافذة وطنية لتبادل الآراء والأفكار بكل شفافية، ومنهجاً للتعامل مع مختلف القضايا في المجتمع السعودي، وتناول القضايا الوطنية التي من بينها القضايا الصحية.

وقال الدكتور السلطان «إن اللقاء التحضيري الرابع في مدينة ينبع يأتي في إطار استعدادات المركز لعقد اللقاء الوطني الثامن للحوار الفكري المزمع عقده في مدينة نجران».وأكد أن المركز يهدف من عقد اللقاءات التحضيرية في مدن ومحافظات السعودية إلى نشر وتعميم ثقافة الحوار في جميع المناطق، وتسهيل سبل مشاركة المواطنين من دون عناء، إذ سبق أن عقد المركز ثلاثة لقاءات تحضيرية للقاء الثامن حتى الآن، في كل من مدن الخرج وخميس مشيط، والقريات.

وشدد على أن مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني يسعى إلى دفع حركة الحوار في المجتمع السعودي وتناول القضايا التي تهم المواطن، موضحاً أن تناول قضايا الخدمات الصحية يسعى إلى تشخيص واقعها ودراسة السبل اللازمة لتطويرها، من خلال التعرف على رؤية أفراد المجتمع وتطلعاتهم نحو واقع الخدمات الصحية، ومناقشة الجوانب الشرعية والاجتماعية والخدمية المتعلقة بالقطاع الصحي والخدمات التي يقدمها. إضافة إلى بحث سبل تنمية الموارد البشرية لتطوير الكوادر العاملة في القطاع الصحي، وتحديد البدائل المناسبة لتمويل الخدمات الصحية، وتفعيل دور المجتمع المدني في هذا الصدد، بهدف الوصول إلى نتائج تسهم في تحسين الخدمات الصحية.

وأضاف نائب الأمين العام لمركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني أن القطاع الصحي يعد أحد القطاعات الخدمية المهمة في حياة الأفراد، إذ تعد الخدمات الصحية التي تقدم للمواطن والمقيم من أهم الخدمات، لأنها تتعلق بصحة الإنسان وحياته، ومن هذا المنطلق فقد خصص مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني عقد اللقاء الوطني الثامن للحوار الفكري حول القضايا الصحية وما يتعلق بالخدمات المقدمة للمواطنين، لمعرفة آراء المواطنين حيالها، والتعرف على أوجه القصور سعياً لتلافيها، ومن ثم الوصول إلى تحسين مستوى الخدمات الصحية، وتجنب السلبيات التي من شأنها الإضرار بمستوى الخدمة التي ينشدها ولاة الأمر لكل مواطن.

يشار إلى أن اللقاء التحضيري الرابع سيناقش عدداً من المواضيع الصحية وفق أربعة محاور رئيسة هي: واقع الخدمات الصحية، الجوانب الشرعية والاجتماعية والتشريعية في المجال الصحي، التأهيل والتدريب والتوظيف في القطاع الصحي، تمويل الخدمات الصحية، ودور مؤسسات المجتمع المدني.

توجه دولي للاستفادة من برامج المملكة في مكافحة الإرهاب

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 16 شوال 1430 هـ الموافق 05 أكتوبر 2009 العدد 5838
http://www.aleqt.com/2009/10/05/article_283501.html

«الاقتصادية» من الرياض

أشاد الدكتور أنطونيو كوستا الرئيس التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بجهود السعودية في مكافحة الإرهاب والفكر المتطرف. جاء ذلك لدى استقباله في مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة في فينا وفد المملكة المشارك في مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية برئاسة الدكتور عبد الله بن فخري الأنصاري مدير عام الإدارة العامة للشؤون القانونية والتعاون الدولي المكلف في وزارة الداخلية. وتم خلال اللقاء استعراض جهود المملكة في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبرتوكولات الملحقة بها، والنجاحات التي حققتها المملكة في مكافحة الإرهاب والفكر المتطرف بقيادة الأمير نايف بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، ونائب وزير الداخلية، ومساعد وزير الداخلية للشؤون الأمنية.

الجوف: سجن 3 شبان 10 سنوات لسرقتهم 195 ريالا !

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 16 شوال 1430 هـ الموافق 05 أكتوبر 2009 العدد 5838
http://www.aleqt.com/2009/10/05/article_283616.html

إبراهيم الجنيدي من حائل

يواجه شابان حكما بالسجن عشرة أعوام وجلدهما 500 جلدة لكل واحد، وشاب ثالث السجن لمدة ثمانية أعوام، و 350 جلدة، بسبب إقدامهم على سرقة مبلغ 195 ريالا من محطة وقود وشقق مفروشة في منطقة الجوف.

وأوضح الصك الشرعي الصادر بحق الشبان الثلاثة من المحكمة العامة في الجوف، أن ما قام به الشباب الثلاثة يعد جرما كبيرا واعتداء على الأنفس والأموال، وإخلالا بالأمن ما يوجب تعزيرهم بعقوبة مغلظة لهم وردعا لأمثالهم.

وكانت التحقيقات مع الشبان الثلاثة قد كشفت عن أن ابن عم أحد الشبان الثلاثة كان قد هاتفه وهو برفقة زميليه، وطلب منه إيجاد مبلغ مالي بأي طريقة كانت بداعي سفره لمنطقة تبوك، ما اضطر الشبان الثلاثة وفقا للتحقيقات إلى محاولة توفير المبلغ عن طريق الاقتراض من عدد من الأشخاص، إلا أن ذلك لم يتهيأ لهم، وهو ما قادهم إلى سرقة محطة محروقات وشقق مفروشة قبل أن يتم القبض عليهم.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

"أواصر" تنسق مع "الداخلية" لإثبات هويات أبناء 300 أسرة سعودية في الخارج

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 17 شوال 1430 هـ الموافق 06 أكتوبر 2009 العدد 5839
http://www.aleqt.com/2009/10/06/article_284097.html

فهيد الغيثي من الرياض

تتحرك جمعية رعاية الأسر السعودية في الخارج «أواصر» بالتنسيق مع وزارة الداخلية، لتمكين أبناء وبنات الأسر السعودية المقيمة في الخارج من استخراج هويات وطنية لهم، بعد أن تخلى عنهم آباؤهم، إذ توجد غالبية هذه الأسر في دول جنوب شرق آسيا والدول العربية.

وفي السياق ذاته قدر عبد الله الحمود رئيس مجلس إدارة الجمعية الخيرية لرعاية الأسر السعودية في الخارج «أواصر» خلال حديثه لـ «الاقتصادية»، أعداد هذه الأسر بـ 300 أسرة، مبينا أن أوضاع أبنائهم في حاجة ماسة للخدمات الاجتماعية والاقتصادية، وذلك بعد أن تخلى عنهم آباؤهم ولم يستخرجوا لهم وثائق رسمية، مناشدا في الوقت ذاته ذوي الأبناء بسرعة إنهاء إجراءتهم واستخراج الوثائق الرسمية لهم.

ولم يخف الحمود تعاون بعض الآباء مع جهود وزارة الداخلية وكذلك «أواصر» للم شملهم بأسرهم تحت سقف واحد، وقال «من حق الأبناء الذين هم نتاج زيجات رسمية وغير رسمية الذي كفله لهم النظام تثبيت هوياتهم الوطنية، وهذا يعد حافزا وطنيا يحتم على الآباء سرعة الاستفادة من النظام».

وذكر الحمود في وقت سابق، أن نحو 100 شاب وفتاة من آباء سعوديين يعملون في بلدان أمهاتهم في دول عربية وشرق آسيوية في مهن دنيا، حيث يعمل الذكور منهم عمال نظافة في شركات ومؤسسات، والمصانع والمخابز ومغاسل الملابس، فيما تعمل الإناث منهم عاملات منزليات.

وأضاف الحمود، أن من بين الـ 100 شاب وفتاة ما بين 10 إلى 15 طفلا، يعملون كذلك في ذات المهن، مؤكدا أن معظم السعوديين العاملين في هذه المهن يتركزون في دول سورية، مصر، والفلبين، مبينا أن مصر هي الأعلى بين هذه الدول في عمل السعوديين في مثل هذه المهن.

وزاد: انقطاع الآباء وتركهم أبناءهم، أوصل الأبناء إلى هذا الحال للعمل في مهن دنيا لمساعدة أسرهم في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة.

ويعيش نحو عشرة آلاف سعودي في الخارج من أمهات أجنبيات تحت خط الفقر المدقع من دون تعليم أو خدمات صحية وإسكانية أو حتى أبسط مستلزمات الحياة من ملابس وغذاء وغيره من الضروريات.

وقال الحمود في حينها لـ «الاقتصادية»، إن هذه الأسر، قد يكون عائلهم إما مطلقا أو متوفى أو غائبا، وهو ما يعني في المجمل غياب العائل الاجتماعي والاقتصادي، مشيرا إلى أن الأسر السعودية الفقيرة، يقدر عددها بـثلاثة آلاف أسرة تتركز في دول سورية، مصر، والمغرب، وبعض من دول شرق آسيا.

ونصح الحمود، من يفكرون في الزواج من الخارج بالبعد عن سماسرة الزواج، والأخذ بنصائح المتزوجين من الخارج، والاستئناس بآراء مسؤولي السفارات السعودية لمعرفة ضوابط وشروط الزواج في البلد الذي ينوي الشخص الزواج منه.

وشدد الحمود، على أن تكاليف الزواج من الخارج تبدو رخيصة عند الراغبين في الزواج بينما هي في واقع الأمر تكاليف باهظة لا يشعر الراغب في الزواج بها مرحليا، لأنها تأتي عليه بطريقة التقسيط المريح الذي لا تنتهي أقساطه، منوها بأن كثيرا من هذه الزوجات فشلت لأسباب العادات والتقاليد والثقافات، ما تسبب في حدوث طلاق بين الزوجين والخاسر الأكبر هم الأولاد والمجتمع.

مدير صحة المدينة : "لايوجد سرير لمريض "كلمة ممنوعة بأمر الوزير

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء، 6 أكتوبر 2009
http://www.al-madina.com/node/184959

عبدالرحيم الحدادي – المدينة المنورة

شدد د. خالد ياسين مدير الشؤون الصحية بمنطقة المدينة المنورة على اهمية توفير سرير لعلاج كل مريض وقال إن وزير الصحة قال (لانقبل بكلمة لا يوجد سرير) وإن التحويل للقطاع الخاص يجب ان يتم في أضيق الحدود ووجه مديري المستشفيات بضرورة تفعيل مكاتب التنسيق بالمستشفيات وبرنامج جراحة اليوم الواحد وإعادة تأهيل الفنيين بجميع التخصصات للاستعانة بهم في الأعمال الفنية لافتا الى توجيه لجنة القوى العاملة بإعادة توزيعهم وحصر جميع الفنيين الذين يمارسون أعمالاً إدارية و عدم إصدار أي قرار لأي فني للعمل بوظيفة إدارية . وكان مدير عام الشؤون الصحية بمنطقة المدينة المنورة الدكتور خالد بن عبد العزيز ياسين رأس اجتماع القياديين بصحة المدينة بقاعة الاجتماعات بالمديرية وذلك بحضور المساعدين ومديري المستشفيات ومديري الإدارات . استهل د. ياسين الاجتماع بمراجعة محضر الاجتماع السابق الذي ناقش عددا من المواضيع منها الجودة النوعية والمشاريع والصيانة وكذلك المشاريع التطويرية القائمة بالمنطقة وضرورة سرعة تنفيذها وقد وجه المساعد للمشاريع بتشكيل لجنة لمتابعة المشاريع ورصد جميع الملاحظات لاتخاذ الإجراءات المناسبة كما تم مناقشة موضوع التدريب على رأس العمل و الترقيات للفنيين واستعرض اجتماع معالي الوزير بمديري العموم حيث ركز على عدد من المواضيع على رأسها رسالة خادم الحرمين الشريفين للعاملين بالقطاع الصحي والتي شدد من خلالها أيده الله على المريض ثم المريض . كما تم مناقشة موضوع تحديد مستوى الخدمة ووضع معايير لها وشدد وزير الصحة على عدم المجاملة في تطبيق النظام وخاصة فيما يتعلق بالرعاية الطبية وناقش د ياسين موضوع تحديد أولويات التجهيزات الطبية وقد وجه بتشكيل لجنة من إدارة التجهيزات ورؤساء الأقسام الطبية لوضع مواصفات الأجهزة وتحديد جميع الاحتياجات قبل نهاية شهر ذي القعدة.

الشورى يواصل مناقشة تعديلات أنظمة المرافعات والإجراءات الجزائية وسط انتقادات الأعضاء

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 17 شوال 1430 - 6 أكتوبر 2009 العدد 3294 - السنة العاشرة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3294&id=120229&groupID=0

الرياض: عبدالله فلاح

انتقد أعضاء مجلس الشورى أمس تعديلات لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية وحقوق الإنسان على مشروعات أنظمة المرافعات الشرعية والإجراءات الجزائية والمرافعات أمام ديوان المظالم.

وأكد عضو المجلس محمد السعدان صعوبة إعطاء ملاحظات على المشروع واصفا إياه بـ"السرد"، مشيراً إلى أن من أعد النظام حرص على المحافظة على القديم دون النظر للتطورات.

وانتقد السعدان نص المادة 89، مشيرا إلى أنه إذا أصدر القاضي صكاً ونظر في القضية فإن العرائض لن تأتي بجديد، لأن القاضي نطق بحكمه فكيف يسوغ له الرجوع عنه وإصدار حكم جديد، مطالبا بإحداث تغيير في هذه المادة.

من جهته انتقد حاتم الشريف عدم شرح المصطلحات التي تضمنها المشروع خاصة أن كثيراً من الأعضاء غير مختصين، كما انتقد بعض المواد حيث لم تحدد ما يجوز فيه النقض، مشيرا إلى أن بعض المواد فصلت والبعض الآخر لم تفصل.

وأكد الشريف أن اجتهاد القاضي حكم شرعي ولا يجوز نقضه باجتهاد آخر.

وطالب بضرورة إعادة النظر في حالات الاعتراض على الحكم، مبينا أن المحكوم عليه قد يكون مريضا أو في السجن مما يمنعه من استلام حكمه والاعتراض عليه، وقال : ينبغي النظر في ذلك.

وطالب عضو المجلس مشعل العلي من لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية وحقوق الإنسان أن يتضمن تعديل اللجنة على المشروع إضافة متخصص إشارة في المحاكم في حال كانت القضية تخص شخصاً أبكم أو أصم للتفاهم معه ومناقشته في قضيته التي تخصه.

كما شدد عضو المجلس صالح الحصيني على أن يتضمن مشروع النظام تعريفات لتعزيزه وضبطه وتحقيق التعريف بالخصم والمدعى عليه وإجراءات عمل القضايا وغيره من المصطلحات التي يتضمنها النظام.

من جهته رأى عضو المجلس الدكتور راشد الكثيري أن تكون العقوبة التي نص عليها النظام وهي ألف ريال أن ترفع لمن يطالب بالرد من المحاكم على الدعوى التي رفعها ضد أشخاص لمنع تكدس القضايا في المحاكم ومنع العابثين في النظام القضائي.

كما انتقد الدكتور عبدالله الدوسري تحديد المدة للتدقيق في المادة 190 بـ60 يوما مبينا أن هذه المدة طويلة ولا داعي لها مطالبا باختصارها إلى 30 يوما حتى تتوافق مع مدة الاعتراض، وبين أنه يرى أن لا يكون الالتماس منوطا بنفي المحكمة وإنما منوط بالمحكمة العليا، ولفت إلى أن الحكم يمر بمراحل "المحكمة العامة ثم التدقيق ثم النقض" ثم يطلب الالتماس وبين أن ذلك سيؤدي إلى اختلاف بين القضاة قد يؤدي إلى تنازع.

وقال العضو الدكتور عبدالله الفيفي: إن تعديلات اللجنة على مشروع النظام اللغوية مثل كلمة"شفهياً" بدلاً من "شفوياً" غير صحيح لغوياً وإن اللجنة كان الحري بها أن تترك الكلمة كما وردت في مشروع الحكومة.

واقترح العضو عامر اللويحق تعديل الفقرة المتعلقة بموافقة صاحب القضية والخصم على استئناف القضية بموافقة الخصم وهذا أمر غير منطقي لأن الخصم لن يوافق على استئناف القضية،وإذا كانت القضية على عدد من الخصوم وهناك من يوافق على الاستئناف وآخر لا يوافق فما هي الحلول.

من جهته رأى الدكتور عبدالله العبدالقادر تحديد اليوم الذي تضبط به القضية وقت ورودها إلى المحكمة في النظام وكيفية احتسابه.

مشعل بن ماجد يفتتح "الملتقى العلمي الأول للعنف الاسري" بجدة

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء، 6 أكتوبر 2009
http://www.al-madina.com/node/185070

فهد الحسني - تصوير - محمد با عجاجة

افتتح صاحب السمو الملكي الامير مشعل بن ماجد محافظ جدة مساء امس الملتقى العلمي الاول للعنف الاسري ،الذي تنظمه وزارة الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة تحت رعاية امير المنطقة كما افتتح سموه المعرض المصاحب للملتقى والذي يحوي على مشاركات من جهات اعلامية وجمعيات خيرية ولجان الحماية الاجتماعية وعرض فيه ابرز المنشورات والاعمال المساهمة في التوعية بخطورة العنف الاسري.

والقى وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للتنمية عبدالعزيز الهدلق كلمة اوضح فيها جهود وزارته والامر السامي الكريم القاضي بإعداد استراتيجية وطنية لمعالجة ملف العنف الاسري، مؤكدا ان وزارته قامت عمليا بافتتاح اربع وحدات للحماية الاجتماعية في اربع مدن رئيسية في المملكة تنفيذا للامر السامي والتوجيهات في هذا الشان اضافة الى انها تعكف مع عدة جهات على اعداد الاستراتيجية الوطنية لمعالجة ملف العنف الاسري كما تم توقيع اتفاقية مع برنامج الامان الاسري الوطني لتدريب موظفي وموظفات الحماية الاجتماعية اضافة الى العديد من البرامج والخطط التي تعكف عليها وزارته.

من ناحيتة طالب عبدالله المعطاني المشرف العام على فرع هيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة بعقد هذا اللقاء مرة كل ستة اشهر مؤكدا ان هذه المرحلة تعتبر مرحلة حاسمة ومصيرية في حياة المجتمع كونها تاتي والمجتمع يواجة ضياعا في الهوية والبعد عن القيم والسلوكيات التي جاء بها الدين الحنيف ولا يمكن لاي مجتمع ان يؤدي دوره في الحياة اذا لم يكن للاسرة عجلة في عربته " فكلنا اليوم في منعرج من التحدي بين الممكن وغير الممكن واذا لم تسشعر الهمم فسوف تكون العواقب غير مرضية.

مؤكدا ان من اهم اسباب العنف الاسري ضعف الوازع الديني وضعف التربية وضعف التوعية والارشاد وتقاعس المدارس والجامعات والمؤسسات التربوية عن اداء دورها المناط بها.

واكد المعطاني ان الابحاث المقدمة في هذا الملتقى شملت اربعة محاور تمثلت في الجانب الشرعي والقانوني والاجتماعي والتحليلي والامني والاعلامي والطبي والنفسي واكثر الابحاث المقدمة جاءت في جانبي الاجتماعي والنفسي.

اثر ذلك ترأس المعطاني اولى جلسات الملتقى بمشاركة من الدكتور محمد النجيمي والدكتور بدر كريم، حيث أصل الدكتور النجيمي مسألة العنف الاسري ومحاربة الاسلام لها مؤكدا ان هناك خلطا في فهم النصوص الدينية ساهم في تسلط الرجل على المرأة مشيرا الى ان تزويج القاصرات واكراه الفتاة على الزواج يدخل في اطار العنف الاسري.

اثر ذلك كرم صاحب السمو الملكي الامير مشعل بن ماجد المشاركين والداعمين للملتقى الاول للعنف الاسري بمنطقة مكة المكرمة .

مطالبات في "الشورى" بإيجاد متخصصين في لغة الإشارة بالمحاكم

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء، 6 أكتوبر 2009
http://www.al-madina.com/node/185030

سهل حمزة - الرياض

طالب عضو مجلس الشورى مشعل العلي بإيجاد متخصصين في لغة الاشارة بالمحاكم لمساعدة المتقاضين من الصم والبكم وتمكينهم من مناقشة القضايا التي تخصهم، ودعا -لدى استكمال المجلس أمس مناقشة مشروع نظام المرافعات الشرعية ومشروع نظام الإجراءات الجزائية ومشروع نظام المرافعات أمام ديوان المظالم- دعا لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية وحقوق الإنسان الى تضمين ذلك في تعديلها على المشروع.

فيما طالب الدكتور راشد الكثيري عضو المجلس برفع مبلغ العقوبة التي نص عليها النظام لمن يطالب بالرد من المحاكم على الدعوى التي يرفعها ضد اخرين لتصبح خمسة الاف ريال بدلا من الف ريال. ورأى ان ذلك من شأنه منع تكدس القضايا في المحاكم.

ودعا عضو المجلس صالح الحصيني أن يتضمن مشروع النظام تعريفات لتعزيزه وضبطه وتحقيق التعريف بالخصم والمدعى عليه وإجراءات عمل القضايا وغيرها من المصطلحات التي يتضمنها النظام.

وقال العضو الدكتور عبدالله الفيفي ان تعديلات اللجنة على مشروع النظام اللغوية مثل كلمة "شفهياً" وتغييرها من شفوياً غير صحيح لغوياً وأن اللجنة كان الحري بها تترك الكلمة كما وردت في مشروع الحكومة. ودعا العضو عامر اللويحق الى تعديل الفقرة المتعلقة بموافقة صاحب القضية والخصم على استئناف القضية بموافقة الخصم وهذا أمر غير منطقي لأن الخصم لن يوافق على استئناف القضية، وإذا كانت القضية على عدد من الخصوم وهناك من يوافق على الاستئناف وآخر لا يوافق فكيف سيكون الوضع عندئذ؟

وطالب عضو المجلس الدكتور عبدالله العبدالقادر بتحديد اليوم الذي تضبط به القضية وقت ورودها إلى المحكمة في النظام وكيفية احتسابه هل سواء بالتوقيت الزوالي كما هو الحال في تحديد الأيام والشهور بتوقيت أم القرى. ام غيره.

الربيعة يدشن غدا سجل برنامج الأمان الأسري الوطني

المجلس الاستشاري العالمي يناقش الخطط الاستراتيجية للصحة

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 17 شوال 1430 - 6 أكتوبر 2009 العدد 3294 - السنة العاشرة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3294&id=120231&groupID=0

الرياض: محمد العواجي، ماجدة عبدالعزيز

يدشن وزير الصحة الدكتور عبدالله الربيعة غدا سجل برنامج الأمان الأسري الوطني بحضور نائبة رئيس البرنامج الأميرة عادلة بنت عبدالله في قاعة الأمير سلمان بمستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث.

وأوضحت عضو البرنامج الدكتورة مها المنيف لـ "الوطن" أن المشروع قدم إلى مجلس الخدمات الصحية في بداية 2007 وتكونت لجنة تنفيذية لتنفيذه مكونة من جميع القطاعات الصحية ووزارة الصحة.

ويهدف تكوين اللجنة إلى إنشاء مراكز لحماية الطفل وربطها ببعض عن طريق الإنترنت لتسجيل المعلومات عن حالات إيذاء الأطفال ، وتم إنشاء 38 مركزاً لحماية الطفل من جميع القطاعات في جميع مناطق المملكة وزعت بحسب الكثافة السكانية، وهذه المراكز تتضمن متطلبات معينة يتواجد بها طبيب متخصص واختصاصي اجتماعي وأخصائي نفسي بحيث يكون بالمستشفى الرئيس بالمنطقة والذي يخدم النساء والأطفال ويربط بسجل المعلومات.

من ناحية أخرى وفي خطوة هي الأولى من نوعها على المستوى المحلي، يجتمع ،اليوم، 4 سعوديين و 10 وكنديين لمناقشة خطط وزارة الصحة الاستراتيجية بشأن تقديم الرعاية الصحية وتوفير التوصيات المناسبة بشأنها، وذلك في الاجتماع الأول للمجلس الاستشاري العالمي برئاسة وزير الصحة الدكتور عبدالله الربيعة.

وقال المتحدث الرسمي لوزارة الصحة الدكتور خالد المرغلاني لـ"الوطن" إن المجلس سيقوم بمراجعة ومناقشة خطط الوزارة الاستراتيجية فيما يخص تقديم الرعاية الصحية لمن يحتاج إليها وتوفير التوصيات المناسبة فيما يتعلق بتلك الخطط ومناقشة التطورات الحاصلة على مستوى العالم المتعلقة بطرق تقديم الرعاية الصحية وأساليب الإدارة الصحية المتقدمة.

من جهة أخرى تواصل اللجنة التنسيقية العليا للتوعية الصحية والإعلام اجتماعاتها التنسيقية لإنجاح الحملة الوطنية للتوعية والوقاية من مرض أنفلونزا الخنازير "التزامك يقيك" التي تنفذها وزارة الصحة بمشاركة القطاعات الصحية والحكومية.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

كرسي أبحاث البطالة وفرص العمل
الخطوة الأولى في خريطة الطريق العملية لمعالجة البطالة في سوق العمل السعودية

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 17 شوال 1430 هـ الموافق 06 أكتوبر 2009 العدد 5839
http://www.aleqt.com/2009/10/06/article_284125.html

د.محمد بن عبد الله العبيشي

يوجد العشرات من كراسي الأبحاث العلمية المتخصصة في تخصصات كثيرة في معظم الجامعات السعودية (في جامعة الملك سعود فقط أكثر من 70 كرسيا للبحوث العلمية) مثل تخصص الكهرباء، الماء، الاتصالات، الإسكان وتخصصات نظرية وأخرى إنسانية وطبية تركز على أمراض معينة وزراعية متخصصة في مجال معين مثل كرسي لأبحاث النخلة والعسل والنحل الذي يراوح تمويلها في الغالب بين خمسة وعشرة ملايين ريال خلال أربع سنوات تقريبا.

وهناك أيضا كراسي علمية أخرى مهمة بدعم سعودي في عدد من العواصم العربية والأوروبية - منها على سبيل المثال - كرسي الملك فهد للدراسات الإسلامية في جامعة لندن، وكرسي الأمير سلطان للدراسات الإسلامية والعربية في جامعة بركلي في كاليفورنيا في الولايات المتحدة، وكرسي الأمير نايف لتعليم اللغة العربية والدراسات الإسلامية في جامعة موسكو.

ولا شك أن هذه توجهات علمية جيدة ومفيدة للمجتمع وللإنسانية، وتعد وقفا علميا يستفيد منها الجميع ومأجور - بإذن الله - كل من يبادر ويتبنى مثل هذه المراكز أو الكراسي البحثية.

والسؤال المطروح الآن هو: أين كرسي الأبحاث المخصص لعنصر العمل الوطني في السعودية الذي يركز أبحاثه ودراساته لخلق فرص العمل أو توطينها والتي يتفرع منها - على سبيل المثال- مشكلة البطالة والتستر والمتاجرة بفرص العمل؟ وهي فقط إحدى مشكلات عنصر العمل الوطني أو تبني استراتيجيات اقتصادية جديدة للموارد البشرية الوطنية غير تلك التي كانت وما زالت تستخدم خلال الـ 30 عاما الماضية وثبت عدم فعاليتها، ولا شك أن هذا التوجه والطرح لمنهجية جديدة مطلوب ومهم جدا وكاف لتأسيس كرسي أبحاث البطالة التي سيعود نفعها على الموارد البشرية الوطنية بصفة عامة وبالأخص منهم العاطلين والعاطلات.

لقد أكدت وزارة العمل أكثر من مرة – في سياق الحديث عن البطالة - "أنها تسعى لتوظيف من لا يرغب في الوظيفة عند من لا يرغب في توظيفه" وهذا الأنين المتكرر من الوزارة يمكن أن يفهم منه أنه الوصول إلى طريق مسدود في الصراع مع سياسة الإحلال وما يتبعها من برامج للسعودة وفي الوقت نفسه هذا الأنين المتكرر هو نداء عاجل للجامعات لتبني منهجية واستراتيجيات جديدة لمعالجة المشكلة أو المشكلات المتعلقة بالموارد البشرية الوطنية. وبدرجة ثقة عالية يمكن القول أن الخطوة الأولى – والتي لا تحتمل التأخير - في خريطة الطريق العملية لمعالجة البطالة في سوق العمل السعودي هي إنشاء كرسي أبحاث البطالة.

لقد سبق أن صرح وزير العمل أن "مشكلة البطالة مشكلة معقدة وعويصة ولا توجد لها حلول سهلة أو أحادية الجانب ولا بد من تشخيص أسبابها تشخيصاً علمياً حتى يمكن أن تتم معالجتها بأسلوب علمي يعتمد على حقائق علمية وتفكير منهجي"، ومن المعلوم أن وزارة العمل ليست جهة أكاديمية أو بحثية وتحت إشرافها صندوق الموارد البشرية الذي من أهم أهدافه دعم البحوث العلمية المتعلقة بالموارد البشرية الوطنية والذي تزيد إيراداته السنوية على مليار ريال، ولذا نجزم أن الوزارة لن تتأخر في تخصيص دعم سنوي لهذا الكرسي العلمي الذي يخصص للموارد البشرية الوطنية وخاصة العاطلين والعاطلات منهم والذين هم أولى أوليات وزارة العمل.

إذا لماذا يتأخر إنشاء مثل هذا الكرسي وجامعاتنا على أتم الاستعداد للعمل وتكريس جهودها وقدراتها البحثية لموضوع البطالة ؟ بل إنني على ثقة تامة أن الدعم المالي متوافر ومتاح سواء من الجهات الحكومية مثل وزارة العمل أو من القطاع الخاص، كما لا يختلف اثنان على وجود المشكلة أو المشكلات مع إمكانية الحلول وأهميتها وبإنشاء كرسي أبحاث البطالة نبني شراكة استراتيجية بين الجهات البحثية (الجامعات) والجهات الحكومية والقطاع الخاص لتأسيس هذا الكرسي الذي من المنتظر أن يقدم جديدا في موضوع السعودة قريبا - بمشيئة الله تعالى.

عدم وجود معلومات دقيقة عن سوق العمل السعودية

كيف يمكن اتخاذ قرارات صحيحة والمعلومات المتوافرة والمتاحة حاليا غير دقيقة أو غير متكاملة بل إن آلية التنفيذ والمتابعة ستكون بكل تأكيد صعبة أو مستحيلة، ففي الغالب أن أي قرار يبنى على معلومات غير صحيحة سيكون خطأ، لذا تراجعت وزارة العمل عن كثير من القرارات والسبب عدم وجود آلية تنفيذ ومتابعة منبثقة من نظام معلومات إلكتروني حصري متكامل عن سوق العمل.

على سبيل المثال – الذي يؤكد أن الأرقام والإحصائيات والمعلومات المتاحة حاليا لا تساعد ولا تخدم في اتخاذ القرار الصحيح - عند تحليل الإحصائيات والأرقام الرسمية المعلنة عن البطالة النسائية عام 1428هـ ومقارنتها بعام 1429هـ نستعين بالجدول التالي الذي يوضح أن عدد العاطلات السعوديات قد انخفض بمقدار 19.198 مقارنة بالعام الذي قبله وهذا لا شك إيجابي ويعني للقارئ تلقائيا أن الوظائف المتاحة للنساء وفرص العمل وعدد العاملات حتما قد ارتفع، حيث إن انخفاض حجم البطالة النسائية يعني ضمنا أن كل الداخلات الجديدات لسوق العمل (المتخرجات من الجامعات والمعاهد والمؤسسات التعليمية والتدريبية الحكومية والأهلية الأخرى...) قد توظفن بالفعل هذا إضافة إلى توظيف عدد آخر بحجم الانخفاض في عدد البطالة النسائية وهو 19.198 ولكن الغريب في هذه الإحصائيات الصادرة من مصلحة الإحصاء العامة أن عدد العاملات لم يرتفع – حسب الإحصائيات الرسمية المعلنة- بل قد انخفض أيضا بمقدار 10.696 مقارنة بالعام الذي قبله (مجموع انخفاض العاطلات والعاملات الإناث السعوديات 29.894) وهو ما يمثل انخفاض قوة العمل النسائية بل أيضا أين عدد النساء في قوة العمل اللاتي يمثلن الزيادة السنوية الطبيعية في عدد النساء الداخلات الجديدات في سوق العمل وهي لا شك أكثر من 50 ألف من الإناث بكل التحفظات.

العمل النسائية) لعامي 1428 هـ و 1429هـ من غير الداخلات الجدد في سوق العمل السعودية

إن النتيجة المنطقية المؤكدة من هذه الإحصائيات الرسمية أن متخذ القرار يفقد المعلومة الدقيقة عن سوق العمل ومن هذا المنطلق كيف يمكن أن نخطط أو نتخذ قرارات مبنية على معلومات غير صحية.

ومشكلة عدم دقة أو صحة وتكامل المعلومات نفسها تتكرر عندما تحسب مصلحة الإحصاءات العامة البطالة النسائية في السعودية وتخرج أكثر من ثلاثة ملايين امرأة خارج حسابات البطالة أي خارج قوة العمل بحجة أنهن ربات بيوت وهذا يعني أن هناك أربع نساء من كل خمس سعوديات يفضلن العمل المنزلي كربات بيوت فقط ولا يرغبن الخروج من المنزل بهدف العمل وقد قمنا في العام الماضي بدراسة استطلاعية في منطقة القصيم توصلت لعكس هذه النتيجة (أي أن أربع نساء من كل خمس يرغبن في العمل خارج المنزل)، وهذا المثال عن النقص أو التعارض أو التناقض الواضح بين المعلومات أو الإحصائيات المتاحة حاليا عن سوق العمل والواقع الفعلي المختلف يؤكد الحاجة لفكرة سوق العمل الإلكتروني لتوفير المعلومة المؤكدة والحصرية كحل لمشكلة نقص المعلومات الصحيحة والدقيقة عن سوق العمل لتكون هي الخطوة الأولى والبداية الحقيقية لمعالجة علمية ومنهجية وصحيحة لمشكلات سوق العمل السعودي مثل البطالة أو التستر أو السعودة الوهمية أو غيرها.

سوق العمل الإلكتروني "قواعد بيانات متكاملة لقوة العمل الوطنية»

يمكن لكرسي الأبحاث المتخصص بعنصر الموارد البشرية الوطنية أن يتبنى فكرة سوق العمل الإلكتروني الحصري لتوفير المعلومات الدقيقة والمؤكدة – على سبيل المثال - عن حجم البطالة ونوعها ومكانها وتفاصيل أخرى كثيرة تهم متخذ القرار عند معالجة البطالة، ويجب التأكيد أن هذه الفكرة ليست مجرد موقع إلكتروني على الإنترنت أو مجموعة أجهزة حواسيب آلية لجمع عرض وطلب العمل وليست أيضا تجميع تطوعي أو اختياري من قبل جزء من سوق العمل الكلي كما هو موجود فعليا في بعض الحالات لكثير من الاجتهادات "موقع وزارة العمل".

باختصار شديد يشمل سوق العمل الإلكتروني كل المواطنين والمواطنات فوق سن 15 ويحدد هذا السوق من هم داخل قوة العمل ومن هم خارجها وأسبابها وهل هذه الصفة دائمة أم مؤقتة وسجل لمتابعة الخروج والدخول من وإلى قوة العمل وأسبابها بطريقة آلية إلكترونية.

وبمعنى آخر لا يستطيع أي مواطن أو مواطنة التقدم لأي وظيفة حكومية معينة دون أن يكون قد تقدم لهذا السوق المقترح وعرض عمله أولاً من ذكر أو أنثى وبعدها يتم التحقق من الشهادات والمؤهلات – منها طرق آلية مثل الربط مع الجامعات وأخرى يدوية مثل المقابلات - ويدخل بعدها عارض العمل "المواطن أو المواطنة" السجل الوظيفي التاريخي الموثق، والمنطق نفسه ينطبق على موظف القطاع الخاص، وقد يكون هذا المشروع الطموح جزءا مهما من الحكومة الإلكترونية والتي خصصت له الدولة ثلاثة مليارات ريال قبل ثلاث سنوات.

سيكون أهم إنجاز لمركز الأبحاث أو كرسي الأبحاث المخصص لعنصر العمل الوطني هو دراسة الجوانب الفنية وآلية الربط الإلكترونية بين الجهات الحكومية المختلفة ونوعية الاتصالات المستخدمة وطريقة تنفيذ وتجميع وتحليل وتوثيق كل المعلومات المتعلقة بأهم عنصر إنتاجي أو مورد وطني وهو عنصر العمل منذ سن 15 ومتابعة الدخول والخروج إلى ومن قوة العمل وأسبابها.

ومن المتوقع أن يشرع كرسي أبحاث البطالة في دراسة استراتيجيات اقتصادية جديدة تختلف عن سياسة الإحلال المتبعة خلال الـ 30 عاما الماضية مثل استراتيجية ربط عنصر الموارد البشرية الوطنية بالاقتصاد الكلي وتقديم برامج وحلول عملية متكاملة لتوطين الوظائف مبنية على هذه الاستراتيجية الجديدة (تأخذ في الحسبان ليس فقط عنصر العمل بل أيضا وبدرجة الأهمية نفسها العناصر الأخرى مثل المستثمر والمستهلك والجدوى الاقتصادية من وجهة نظر الاقتصاد الكلي على المدى الطويل) بعد إعداد البحوث والدراسات وتوثيق الخطوات وتأصيلها علميا من الجوانب الاقتصادية والجوانب التطبيقية العملية.

وزير "التربية" يؤكد حرصه على منح المعلمين والمعلمات حقوقهم الوظيفية

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء، 06 أكتوبر 2009
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/63103

الرياض - ظافر الشعلان

أكد وزير التربية والتعليم الأمير فيصل بن عبدالله مجدداً حرصه على تحقيق رغبات المعلمين والمعلمات ومنحهم حقوقهم الوظيفية وتوفير كل ما من شأنه أن يرقى بالعمل التعليمي والتربوي.

وأضاف في كلمة بمناسبة «اليوم العالمي للمعلم» - الذي يصادف أمس - أن احتفاء العالم بالمعلم يأتي إدراكاً من المؤسسات التربوية والتنموية لأهمية الدور الذي يلعبه في تحقيق الاستثمار الأمثل للأجيال، مشيراً إلى الأثر الكبير لهم في حياته الشخصية أثناء دراسته والاحتكاك المباشر معهم بعد تعيينه وزيراً للتربية والتعليم.

واستذكر ما تحمله الثقافة العربية والإسلامية من أدبيات وأطروحات متنوعة تحتفي بالمعلم وتحث على احترامه وتقديره وإنزاله منزلته التي تنطلق من عظم مهمته ودوره في تنشئة وتربية وتعليم الأجيال.

من جهتها، أكدت نائب وزير التربية والتعليم لتعليم البنات نورة الفايز أن هذه المناسبة تجسد الأهمية التي يتمتع بها المعلمون والمعلمات في دول العالم وأحقيتهم بأن يحظوا بهذا الاهتمام في أوساط المنظمات الدولية والعالمية والمحلية.

وأشادت بدور المعلمات في تحقيق رؤية وزارة التربية والتعليم في بناء شخصية الفتاة السعودية على أسس تربوية وتعليمية، تنطلق من مبادئ الدين الإسلامي وتعمل على بث القيم والأفكار النبيلة التي حثت عليها العقيدة الإسلامية.

وتطرقت إلى أن المعلمات أسهمن على مدى عقود في الرقي بمستوى أداء وثقافة الفتاة السعودية وتجسيد العمل الوطني والاجتماعي في مدارس التعليم العام، وفي مناحي العمل الميداني المجتمعي المختلفة، فاستطعن مواكبة مراحل تطور التعليم، والإسهام في بناء جيل من فتيات الوطن المسلحات بالعلم والمعرفة والقادرات على خوض ميدان العمل بكل كفاءة واقتدار.

وقالت: «لمعلماتي فضل كبير علي لا يمكن أن أنكره يوماً، وأدين لهن بالفضل العظيم في ما وصلت إليه الآن، وأتطلع الى أن أكون على قدر المسؤولية الملقاة على عاتقي، وأستذكر بكل امتنان توجيهاتهن وحرصهن على ما ينفعني، وهو ما أجده في شعور المعلمات في الميدان الآن، المتجسد في استشعارهن دورهن العظيم بأن طالباتهن لسن إلا بنات لهن، وأن الأمانة التي يحملنها تجاههن عظيمة».

واستعرضت الفايز في تصريحها بهذه المناسبة المراحل التي قطعتها المرأة السعودية لتؤدي دورها في تكوين ثقافة المجتمع والرقي بمستوى أداء فتيات الوطن منذ بداية تعليم المرأة وحتى الاكتفاء الذاتي من المعلمات الوطنيات في مدارس التعليم العام، مؤكدة أن المرأة السعودية حظيت بدعم كبير من قيادة هذه البلاد، وهذا الدعم ساعد في وصولها إلى أعلى المراتب التعليمية لتسهم من خلال ذلك في تأهيل فتيات الوطن وتوفير مخرجات تعليمية قادرة على مواصلة العمل والبناء والمساهمة في تحقيق التنمية الشاملة للسعودية.

ودعت إلى ألا يقتصر تكريم المعلمين والمعلمات على الخامس من تشرين الأول (أكتوبر) «بل إن كل يوم تطلع فيه الشمس هو يوم للمعلم»، مستشهدة بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن الله وملائكته يصلون على معلمي الناس الخير».

واختتمت نائب وزير التربية والتعليم لتعليم البنات حديثها بالإشارة إلى أن وزارة التربية والتعليم تعمل على كل ما من شأنه رفع مستوى الأداء المهني للمعلمين والمعلمات، وأن محور التدريب والتأهيل في مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم سيكون أحد الروافد الرئيسة لتنمية أدائهم وإكسابهم المزيد من الخبرات.

جمعية حماية الأسرة تطلب الإعفاء من الإشراف على دار الحماية

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 1430/10/17 هـ 06 أكتوبر 2009 م العدد : 3033
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20091006/Con20091006308088.htm

عدنان الشبراوي، حسين هزازي ـ جدة

طلبت جمعية حماية الأسرة في خطاب رسمي وجه إلى وزير الشؤون الاجتماعية، إعفاءها من مهمة الإشراف على دار الحماية، إثر خلاف وقع بينها وبين لجنة الحماية الاجتماعية في الوزارة على صلاحيات تتعلق في تقرير مصير حالات الدار وعلاجها.

وأقر لـ «عكاظ» مدير عام الشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة رئيس لجنة الحماية الدكتور علي الحناكي بوجود الخلافات، مفيدا بأنه سيدرس من الجوانب كافة؛ للتعرف على إن كان القرار جماعيا أم فرديا، تمهيدا للخروج بقرار يقتضي بإحالة مهام الدار إلى قسم الإشراف النسائي في الوزارة أو إلى جمعية أخرى.

وقال الحناكي: «بعض أعضاء الجمعية يتصرفون كمسؤولين عن الدار ويخاطبون الحاكم الإداري والجهات المختصة دون الرجوع إلى الوزارة، ويريدون التحكم في مصير نزيلات الدار»، معلقا على قرار الجمعية: «الخير فيما اختاره الله».

وبدورها، أفادت رئيسة جمعية حماية الأسرة الدكتورة أنعام ربوعي في حديث إلى «عكاظ» أنه يوجد اختلاف كبير في وجهات النظر مع لجنة الحماية الاجتماعية التابعة للوزارة تتركز على علاج الحالات والطرق الإدارية في الإشراف على الدار وعدم وجود نظام أساسي للحماية.

من جهته، قال المستشار القانوني للجمعية الدكتور عمر الخولي: «لا يمكنني الخوض في أية حالة من حالات الدار أو الإشارة إلى حالة بعينها، لكن بصفة عامة عمدت لجنة الحماية أخيرا على سحب صلاحيات الجمعية ومجلس الإدارة بشأن التقرير في الحالات».

وزاد الخولي: «أصبح دور الجمعية يقتصر على تقديم الخدمات المساندة للنزيلات من حيث المساعدة النفسية والاجتماعية والقانونية والإيوائية والمادية دون اتخاذ قرار بشأن السماح لأية حالة من الحالات بالدخول أو الخروج من الدار بصورة دائمة أو مؤقتة، الأمر الذي اعتبره مجلس إدارة الجمعية مساسا بأهدافها وعمل جردها من محتواها».

من جهة أخرى طالب صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل أمير منطقة مكة المكرمة عشر جهات رسمية في المنطقة منها وزارة العدل، الشرطة، وهيئة التحقيق والإدعاء العام، العمل على سرعة إنشاء وحدات حماية اجتماعية حكومية، أهلية، وخيرية.وكشف وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للتنمية الاجتماعية الدكتور عبد العزيز الهدلق، أثناء انطلاق أعمال ورشة العنف الأسري في المملكة البارحة في مقر الغرفة التجارية في جدة، بحضور صاحب السمو الملكي الأمير مشعل بن ماجد محافظ جدة شدد أيضا على اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من انتشار العنف الأسري.

من جهته، كشف مدير عام الشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة الدكتور علي الحناكي عن توجيه المقام السامي بدعم وحدات الحماية الاجتماعية بـ 100 وظيفة تجدول على سنوات بما يخصهم من النفسيين والاجتماعيين، للوصول إلى الاكتفاء بكادر مؤهل للحماية، موضحا أن التوجيه يركز على المناطق ذات الكثافة السكانية لتزايد أعداد الحالات المعنفة فيها.وألمح الى سياسة جديدة لوحدات الحماية الاجتماعية تتضمن وجود مراقبين، اخصائيين، قاض، ومندوب من هيئة التحقيق ومن الشرطة للقطاعين النسائي والرجالي في تلك الدار بشكل مستمر، موضحا وجود تشريعات جديدة للحد من العنف الأسري منها الحكم بالسجن والجلد للمعنِف، وتوصيات أخرى سيخرج بها الملتقى وستطبع في كتاب وسترسل للجهات التي لها علاقة بقضايا العنف الأسري.

الزامل : 3 آلاف ريال الحد الأدنى لرواتب المدارس الأهلية

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء، 6 أكتوبر 2009
http://www.al-madina.com/node/185015

حامد الرفاعي - جدة

أقر صندوق تنمية الموارد البشرية بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم نظاما جديدا لرواتب معلمي ومعلمات المدارس الاهلية السعوديين حدد مبلغ 3000 ريال شهريا كحد ادنى للرواتب بالإضافة إلى مكافأة راتب شهر إضافي لمن أمضى سنة وراتب شهرين اضافيين لمن امضى سنتين في العمل بهذه المدارس.

اكد ذلك في تصريح خاص لـ "المدينة" مدير عام ادارة الموارد البشرية أحمد المنصور الزامل والذي كشف عن حزمة من الإجراءات لقطع الطريق امام ملاك المدارس الاهلية في التلاعب بمسيرات رواتب المعلمين والمعلمات بحيث يتم التاكد من وصول دعم الموارد البشرية للمعلمين والمعلمات السعوديين بشكل كامل.

وأضاف ان هذا النظام الجديد والذي تمت الموافقة عليه منتصف العام الحالي وسيتم تطبيقه بشكل فعال خلال العام الدراسي الحالي، وضع عددا من الشروط لملاك المدارس الاهلية للحصول على دعم الصندوق من ابرزها احضار كشف الحسابات البنكية او مسيرات الرواتب الشهرية وغيرها مما يثبت ان المدرسة الاهلية تصرف لمعلميها ومعلماتها السعوديين رواتب شهرية لاتقل عن 3000 ريال، مؤكدا ان الموارد البشرية سوف تدعم المدارس الاهلية بـ 50 % من رواتب المعلمين والمعلمات الشهرية فيما سيتكفل ملاك المدارس الاهلية بالنسبة المتبقية.

واستطرد الزامل موضحاً ان الموارد البشرية وفي إطار دعمها للسعوديين العاملين بالقطاع الخاص وضعت عددا من الحوافز المادية من ابرزها منح السعوديين والسعوديات بما فيهم معلمي ومعلمات المدارس الاهلية راتب شهري إضافي كمكافاة له عند مرور سنة كاملة بالوظيفة فيما يحصل الذين يجتازون السنتين على مكافأة راتب شهرين إضافيين.

"الضمان الصحي" يستعرض مكونات المشروع الوطني للرعاية الصحية المتكاملة

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء، 6 أكتوبر 2009
http://www.al-madina.com/node/185004

علي بلال - الرياض

استعرض مجلس الضمان الصحي في اجتماعه السادس والسبعين بالرياض امس الاول برئاسة وزير الصحة رئيس المجلس الدكتور عبد الله بن عبد العزيز الربيعة .المشروع الوطني للرعاية الصحية المتكاملة والشاملة والذي تم عرضه على خادم الحرمين الشريفين - يحفظه الله - مؤخراً ووجه بأن يكون المشروع باسم الوطن تحت مسمى المشروع الوطني للرعاية الصحية المتكاملة والشاملة ويهدف إلى النهوض بمستوى الرعاية الصحية المقدمة للمواطن إلى أعلى المستويات وسيعمل على تحقيق مبادئ الشمولية والعدالة والمساواة وسهولة الوصول للمواطن وتحديد مستويات الخدمة وسيبنى على المعايير الوطنية والعالمية. وقدم وكيل وزارة الصحة للتخطيط والتطوير الدكتور محمد خشيم شرحا مفصلاً حول أهداف ومكونات المشروع وعوائده للمواطن بالدرجة الأولى.

وعدّ الدكتور خشيم المشروع نقلة نوعية في تطوير البنى التحتية للمرافق الصحية ، مشيرا إلى أن هناك إدارة خاصة لمتابعة المشروع وفرق عمل تنفيذية ، ومؤكداً على أن هذا المشروع سوف يسهم في تلبية متطلبات تطبيق الضمان الصحي والمعتمد على التعاملات الكترونية وأنظمة المكننة والتي تعتبر أمورا أساسية في تسهيل عمل الضمان الصحي.

من جهة أخرى يدشن وزير الصحة الدكتور عبدالله الربيعة غدا الأربعاء السجل الوطني لحالات إساءة معاملة الأطفال وذلك بقاعة الأمير سلمان بمستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث بالرياض، بحضور صاحبة السمو الملكي الأميرة عادلة بنت عبدالله بن عبدالعزيز نائب رئيس برنامج الأمان الأسري الوطني والدكتور قاسم القصبي المشرف العام التنفيذي للمستشفى التخصصي والدكتور بندر القناوي المدير التنفيذي للشؤون الصحية بالحرس الوطني. يذكر ان السجل الوطني لحالات إساءة معاملة الأطفال سجل الكتروني مركزي صمم وطوّر من قبل مركز الأبحاث بمستشفى الملك فيصل التخصصي بالرياض ويتم من خلاله إدخال البيانات الديموغرافية والتداخلات التشخيصية والعلاجية والإحالات من قبل مراكز حماية الطفل في مناطق المملكة المختلفة مباشرة عبر الانترنت عند رصد حالات إساءة معاملة وإهمال الأطفال وتحديثها تباعاً.

وزارة العمل : تعميم مشروع "التوظيف المباشر" على مستوى المملكة

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء، 6 أكتوبر 2009
http://www.al-madina.com/node/184998

بسام بادويلان - جدة تصوير: أحمد حجازي

أقرت وزارة العمل مشروع التوظيف المباشر والذي سيتم تطبيقه على مستوى المملكة فور الانتهاء من تجهيزه.

وتعتبر تجربة مكتب العمل بجدة لمشروع التوظيف الأولى على مستوى مناطق المملكة ، وهو عبارة مكان مخصص وفق آلية توظيف واضحة ومباشرة من خلال مواقع مجانية لتمثيل المنشآت بشكل مجدول حيث تقوم بعرض وظائفها في صالة توظيف السعوديين بإشراف مباشر من المكتب، يجمع أطراف التوطين (طالبي الوظيفة، مكتب العمل، وموفري الوظيفة)، وأبرم من خلال هذا المشروع 50 عقد عمل خلال أسبوع واحد من بين 100 فرصة وظيفية عرضتها سبع منشآت خاصة.

وأبدى احمد بن صالح الحميدان وكيل وزارة العمل المساعد لتوظيف السعوديين إعجابه بهذه التجربة الرائدة التي ستعمم على مستوى المملكة، مؤكدا أن نتائجها أثبتت فعاليتها ونجاحها، وذلك خلال جولة بمكتب العمل بجدة أمس شملت أقسام وإدارات التوظيف والرخص والاستقدام التقى خلالها المراجعين، ورافقه فيها مدير المكتب قصي فلالي ومدير التوظيف بالمكتب محمد جلال إبراهيم.

توظيف السعوديين

وعن دعم السعوديين وتوفير الوظائف المناسبة لهم قال الحميدان: «إن مجلس الوزراء أقر إستراتيجية توظيف السعوديين بعد دراسة مستفيضة أعدت بجهود كبيرة على أيدي خبراء من مختلف القطاعات العامة والخاصة، مشيرا إلى أنها تتضمن أهداف واليات وفترات تطبيقها التي تم تقسيمها إلى ثلاث فترات (طويلة، متوسطة، وقصيرة). وأكد أن الوزارة تسعى بكل جهدها لتوظيف السعوديين، وليس كما يعتقد البعض أنها تعنى فقط بالتأشيرات، وستعمل بكل قوتها وطاقتها على توظيف السعوديين، من خلال الإستراتيجية التي وفرت خارطة الطريق بكل وضوح على مدار الخمس سنوات المقبلة والتي تسعى إلى تخفيض البطالة.

وتحفظ الحميدان بالرد على موضوع وضع الحد الأدنى للأجور، مكتفيا بالقول: إنه ملف شائك، ويحتاج إلى إلمام كبير، وليس ضمن اختصاصه، وإنما هو ملف تدخل فيه عدة عوامل وجهات وأمور تترابط مع بعضها البعض، ولكنه أشار إلى أن هناك أنشطة أخرى تقوم بها الوزارة، مبينا أن وزارته لا تقف عند تحديد الأجر، وإنما تدعم توظيف السعوديين، والجهات الموظفة من خلال دعم تدريب الكوادر الوطنية ورواتبها.

تأهيل الكوادر الوطنية

وعن مدى وجود خطط لتأهيل الكوادر الوطنية قال : توافق مخرجات التدريب مع احتياجات سوق العمل، هاجس كبير للوزارة، حيث أعدت مراكز التدريب مثل صندوق تنمية الموارد البشرية، معاهد التدريب الخاصة، والمراكز التابعة لمؤسسة التدريب التقني، كما أن الاستراتيجيات التي أقرها مجلس الوزراء سوف تقنن العمل، حيث يوجد بها دراسة الوظائف، ووزارة العمل ليست مسؤولة عن التدريب وإنما عن التوظيف فهناك جهات أخرى تقوم بالتدريب ولكنها تتواصل مع الجهات لتكييف العمل.

ولم يفصح الحميدان بأي معلومة عن مدى وجود دراسة أو قرار قريب لإلغاء نظام الكفيل، مكتفيا بأن الموضوع ليس من اختصاصه.

نسب السعودة

وعن الشركات التي حققت نسب السعودة كشف عن وجود منشآت لا تحقق نسب السعودة وقال إن وزارته لا تدخل مضمار المنافسة مع شركاء التوظيف والمنشآت، من خلال الرقابة المتسلطة ، ولكن لديها الأنظمة والعقوبات اللازمة، وتلجأ إليها عند الحاجة، بينما المسؤولية مسؤولية الجميع وليس قطاعا خاصا لوحده، فهناك عوامل مرتبطة مع بعضها البعض، وأهمها أننا نبين للمنشآت أن الاستثمار في الشاب السعودي هو استثمار أمني واقتصادي ومجتمعي.

معاقبة المنشآت المخالفة

وأشار إلى أن الزيارات التفتيشية في العام الماضي وصلت إلى أكثر من 55 ألف زيارة تفتيشية على المنشآت، مبينا أن العقوبة لن تبدأ بالغرامة وإنما تمر في التوجيه والإنذار، مشيرا إلى أن مبالغ العقوبات على المنشآت المخالفة يتم تحويلها إلى حساب صندوق الموارد البشرية، ولم يفصح عن رقم حجم العقوبات، ولكنه قال: «إنه يوجد عشرات المخالفات وهي مقننة وللمنشأة الحق في الاعتراض عليها، كما أن هناك عقوبات معنوية تتمثل في الحرمان من الاستقدام، ويتم استعمالها في السعودة الوهمية، كما أن توظيف السعوديين ليس رقما يلفت انتباه الآخرين، ونحن نركز على توظيف السعوديين، فالمنشآت تحتاج إلى مكتب العمل في السعودة للحصول على الخدمات من القطاعات الحكومية مثل دخول المناقصات الحكومية، وسيتم عمل ورشة عمل لتوظيف السعوديين مع مسؤولي مكتب العمل، فالوزارة تبذل جهودا ضخمة وضرورية وتوجد الاستراتيجيات مثل فتح المراكز النسائية والتوسع في المكاتب بهدف توفير الوظائف المناسبة.

الحد من معاناة طالبي الوظائف

من جانبه أوضح مدير مكتب العمل بجدة قصي فلالي ان زيارة وكيل الوزارة المساعد للتوظيف مثمرة، وداعمة للمكتب، ومحفزة لاسيما في مشروع التوظيف المباشر الذي سيحد من مشاكل التوظيف، ويقلل من معاناة طالبي الوظائف من حيث الانتظار والمواعيد، ويقرب بين أطراف التوظيف. من جانبه بين مدير توظيف السعوديين بمكتب العمل بجدة محمد جلال إبراهيم أن تجربة التوظيف المباشر نالت إعجاب المسؤولين في الوزارة ولله الحمد، فالمشروع يهدف إلى توفير الجهد والوقت ويحد من تسويف بعض المنشآت المتلاعبة في التوطين، ومتابعة المنشآت وتقييمها، حيث يوفر المشروع على طالبي العمل، الوظيفة بشكل سريع ومباشر وواضح دون عناء أو مماطلة، كما يتيح للمنشأة معاينة طالبي العمل ومقابلتهم بشكل مباشر، لتحديد مدى جديتهم ورغبتهم وصلاحيتهم للوظيفة، ويحصر المكتب كافة البيانات التي تخص الوظيفة وشروطها، والمميزات والبدلات المقدمة بشكل يومي، ويجمع المشروع أطراف التوطين (طالبي الوظيفة، ومكتب العمل، وموفري الوظيفة). وبين جلال ان المشروع لاقى إقبالا كبيرا من قبل المنشآت وطالبي العمل، وسيكون بشكل مبدئي للشركات الكبرى الطالبة لأعداد كبيرة من طالبي العمل.

ندوة إدارة الكوارث تختتم أعمالها بإعلان التوصيات .. اليوم المملكة تواجه أربعة أضعاف عدد الحوادث المرورية في بريطانيا ولابد من رفع جودة الإسعاف والتدخل السريع

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 17 شوال 1430هـ - 6 اكتوبر 2009م - العدد 15079
http://www.alriyadh.com/2009/10/06/article464283.html

تغطية - تركي العمري، نايف آل زاحم : تصوير - فهد العامري

حذر المشاركون في الندوة الدولية عن إدارة الكوارث من وجود ألفي مادة كيميائية يتعامل معها الناس بدون معرفة لخطرها ، مشيرين الى أن هناك 27 قطرا معرضة للكوارث في العالم.

وقد تواصلت أمس فعاليات الندوة التي تنظمها المديرية العامة للدفاع المدني حيث شهدت الجلسات العلمية نقاشاً علمياً استعرضت فيه العديد من أوراق العمل ، فيما ستختتم الندوة اليوم اعمالها بإعلان التوصيات برئاسة الفريق سعد التويجري مدير عام الدفاع المدني.

ففي الجلسة السابعة قال الدكتور عبد الحق أميري رئيس المكتب الإقليمي لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ووسط آسيا في ورقه عمل بعنوان "الآثار الناجمة عن الكوارث وسبل معالجتها"، ان هناك 27 قطرا معرضة للكوارث في العالم وخلال الأسبوعين الماضيين واجهنا كارثة إعصار سومطرة وما حدث فيه من آثار إنسانية تتفاقم وتزداد حدة يوما بعد يوم.

وكشف الدكتور محمد بن عتيق الدوسري من معهد بحوث البترول والصناعات البتروكيميائية بمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية في ورقة العمل بعنوان "المواد الكيميائية أخطارها وإدارة كوارثها" عن وجود 2000 مادة كيميائية تدخل السوق يتعامل معها الناس بدون معرفة خطرها.

من جانبه قال الدكتور طه بن عثمان الفراء من جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية في ورقة العمل التي قدمها تحت عنوان "أخطار كوارث تلوث البيئة وكيفية التصدي لها" إن عملية الاعتداء على البيئة تتسم عملية بالخطر العاجل والضرر الآجل، ويتمثل هذا الاعتداء في عدة أشكال لعل من أهمها التلوث البيئي الذي درج على اعتباره في عداد الكوارث التي باتت تخبط خبط عشواء فتهلك الحرث والنسل، مشيرا إلى أن الكوارث البيئية طبيعية مثل الزلازل والبراكين وحرائق الغابات، وبشرية مثل التلوث البيئي والرعي الجائر واستنزاف الموارد.

كما أكد الباحث خالد بن الشريف زامل آل زيد بالهيئة العامة للطيران المدني بالمملكة في ورقة علمية بعنوان "حوادث وكوارث الطائرات بالمطار" أن الهيئة العامة للطيران المدني تقوم بتنظيم قطاع النقل الجوي ومراقبته وتطويره وتنشيطه وتطبيق السياسات العامة للنقل الجوي في المملكة.

وقد طالب اللواء الدكتور متقاعد مساعد بن منشط اللحياني في مداخلة له بإنشاء كرسي لدراسات وبحوث الكوارث يموله الأشخاص المقتدرون ويكون تحت مظلة الجامعات السعودية.

من جانبه قال الدكتور أحمد علي موسى حسن عميد كلية السلامة الأوتوماتيكية في كلية برمنغهام في المملكة المتحدة في ورقة عمل بعنوان "حوادث الطرق- الخفايا الكوارثية" ان أعداد الحوادث القاتلة في المملكة باتت في ازدياد رهيب وفقاً للإحصائيات الأخيرة وان المملكة تزيد أربعة أضعاف في عدد الحوادث عن المملكة المتحدة، وذكر ايضاً ان حوادث السيارات أكثر خطراً وموتاً من حوادث الطائرات وعمل مقارنة بين سقوط طائرة بوينج وعدد القتلى يكون 400 شخص بينما هذا العدد يكون سنويا في بعض الدول كحوادث الطرق ، بالإضافة إلا أن حوادث الطيران يكون فيها تحقيق وتقصي معلومات عن الأسباب المؤدية وهذا لايكون في حوادث الطرق،وذكر ايضا ازدياد حوادث الطرق في السعودية خلال 101

العشر سنوات الماضية بينما قلت الحوادث في بريطانيا، وطالب ان يكون هناك تطوير ورفع جودة الاسعاف والتدخل السريع لحوادث الطريق للتقليل من حوادث الطرق.
واوضح الدكتور المهندس محمد نبيل محمد غنيم أستاذ بقسم الهندسة المعمارية كلية الهندسة بجامعة القاهرة في ورقته بعنوان "الاتجاهات الحديثة في تصميم وإنتاج المباني المؤقتة والمنشآت الخفيفة وتطبيقاتها في حالات الإيواء بعد الكوارث" أن من التوابع المعتادة لأي كارثة طبيعية أو صناعية حدوث تشريد لعدد من متضرري هذه الكارثة، وهنا تظهر حاجة ملحة إلى توفير مأوى عاجل لهؤلاء المشردين، وتزداد الأزمة تفاقماً إن لم تتوافر مبانٍ قائمة يمكنها استيعاب كم المشردين وخاصة في حالات الكوارث الضخمة التي قد تقضي على مباني قرى أو مدن بأكملها، وهنا يشتد الاحتياج لتوفير منشآت ومبانٍ بصفة عاجلة لإيواء هؤلاء المتضررين إما كوضع مؤقت أو شبه دائم.
وتحدث الفريق الدكتور عباس محمود أبو شامة رئيس قسم العلوم الشرطية بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية في ورقته بعنوان "أسلحة الدمار الشامل" قائلا" لقد أصبحت أسلحة الدمار الشامل، بأنواعها المختلفة تثير جدلاً شديداً بين مؤيد ومعارض لإنتاجها واستخدامها، ورغم المعاهدات الدولية إلا أنها أصبحت أكثر انتشاراً عن ذي قبل وتيسر الحصول عليها، ولقد أثرت تلك الأسلحة منذ ظهرت في بداية القرن العشرين في السياسة العالمية، والإقليمية ومازالت تستخدم في الحروب الإقليمية والمحلية المعاصرة للتأثير على مسرح العمليات".
وأشار أبو شامة إلى أن احدث استعمالات أسلحة الدمار الشامل هو ما تم أخيراً من استعمال إسرائيل لمادة الفسفور الأبيض ضد السكان المدنيين في غزة لدولة فلسطين في يناير من هذا العام 2009م وهو الشيء المحرم دوليا.
وأوضح الدكتور فيحان بن دعيج العتيبي رئيس قسم أنظمة وأمن الاتصالات بالإدارة العامة للاتصالات بوزارة الداخلية في ورقته بعنوان "منظومة اتصالات متطورة وآمنة لدعم خطط إدارة الكوارث" ان معظم الدول تحرص على إعداد خطط مدروسة لمواجهة أحداث ومخاطر متوقعة وإدارتها بطريقة علمية وحديثة وتهيئة جميع إمكانيات الدولة لتنفيذ تلك الخطط على أكمل وجه لتحقيق أعلى درجات النجاح في التقليل من الخسائر السيادية والبشرية والمادية أثناء حدوث تلك الكوارث.
كما قام اللواء جاسم علي المنصوري من دولة الكويت بعرض فيلم وثائقي عن كارثة حريق خيمة أفراح الجهراء في دولة الكويت.
وناقشت المداخلات تعميم تجربة خيام مشعر منى على جميع دول الخليج ، كما ناقشت ملائمة استخدام النزل المؤقتة في الحج وأوصت بأن تكون هناك معايير ثابتة وأن تعمم على جميع المؤسسات الخدماتية.

برامج لنشر ثقافة الحوار الأسري ومنع العنف

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء، 6 أكتوبر 2009
http://www.al-madina.com/node/184962

أحمد الأنصاري - ينبع

ينظم مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني، لقاءً حول الحوار الأسري،في مدينة ينبع خلال الفترة من 21 - 23 اكتوبر الجاري بهدف نشر ثقافة الحوار بين الازواج ومواجهة الانحرافات السلوكية . ويتضمن عدداً من البرامج والفعاليات وورش العمل التدريبية، لتنمية مهارات الاتصال والوصول إلى حوار ناجح بين الأزواج في الأسرة الواحدة وبين الآباء والأبناء.ويأتي تنظيم اللقاء في إطار دور مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني في التعامل مع القضايا والمستجدات التي تهم المجتمع وتخدم المواطن بما يُحقق المصلحة العامة. و يتحدث في اللقاء نخبة من المفكرين والمختصين في قضايا الحوار والأسرة، يشارك في المحاضرات الموجهة للرجال كل من الشيخ سعد عبد العزيز الحقباني، القاضي في المحكمة الجزئية بالرياض، والدكتور حماد بن علي الحمادي عضو هيئة التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وعضو اللجنة التحضيرية للحوار الأسري، و يدير الندوة الدكتور محمد الشويعر مدير عام إدارة الدراسات والبحوث والنشر بمركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني. فيما سيشارك في الندوات الموجهة للنساء كل من السيدة مها العومي، مدربة معتمدة لبرنامج تنمية مهارات الاتصال، ومستشارة أسرية، والسيدة حياة ناصر الدهيم، مدربة في مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني، و يدير الندوة السيدة آمال المعلمي، مدربة في مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني وأوضح الدكتور فهد بن سلطان السلطان نائب الأمين العام لمركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني أن الحوار الأسري من أهم البرامج التي يقدمها مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني، بصفته قناة للتواصل بين أفراد الأسرة، التي تمثل المرتكز الأساسي للمجتمع. وقال إن اللقاء يهدف إلى نشر المفاهيم الثقافية والاجتماعية للحوار الأسري، وإبراز أهميته ، ودوره في مواجهة الانحرافات السلوكية والفكرية، وإشاعة ثقافة الحوار الأسري في المجتمع.وبين أنّ حرص المركز على نشر ثقافة الحوار الأسري من خلال إقامة مثل هذه الفعاليات يعود إلى أهمية دور الأسرة في غرس ثقافة الحوار بين أبنائها وتعويدهم عليه من جهته أوضح الدكتور محمد الشويعر مدير عام إدارة الدراسات والبحوث والنشر بمركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني أن أهمية موضوع الحوار الأسري تكمن في أنّ كثيراً من المشكلات التي تواجه الأسرة والمجتمع في وقتنا الحاضر ترجع إلى افتقاد الحوار والتواصل بين أفرادها .

سعودي يطالب بحمايته من عنف زوجته

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 18 شوال 1430 -7 أكتوبر 2009 العدد 3295 - السنة العاشرة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3295&id=120376

جدة: حمد العشيوان،سامية العيسى

وسط تصفيق حار من الرجال قابلته النساء بابتسامة ألمح مدير فرع هيئة حقوق الإنسان في مكة المكرمة الدكتور عبدالله المعطاني إلى تخصيص جلسة من جلسات ملتقى العنف الأسري الذي انطلقت فعالياته أول من أمس ويختتم اليوم في جدة، لبحث العنف الأسري ضد "الرجال"الذي لم يقتصر على النساء والأطفال فقط، بل تعدى الأمر إلى أن يصل إلى الرجال.

وكان ملتقى الحد من العنف الأسري الأول المقام بمقر الغرفة التجارية بجدة قد تابع فاعليته في يومه الثاني أمس بمناقشة 14 ورقة علمية وبحثا ، وكشف الدكتور عبدالله المعطاني خلال ترؤسه للجلسة الأولى للملتقى أول من أمس أمام الملأ أنه تلقى اتصالا من أحد السعوديين المعنفين أسريا تعرض لكسر في ذراعه.

بعد أن تهجمت عليه زوجته ضرباً وركلاً طالبا الحماية من عنفها، حيث أخذت الهيئة الموضوع محمل الجد، الأمر الذي قابله تصفيق حار من الرجال وابتسامة خجولة من قبل النساء اللاتي ملأن مدرجات قاعة الشيخ إسماعيل أبو داود.

فيما دعت ناشطات وحقوقيات في مجال مناهضة العنف الأسري إلى تفعيل دور مؤسسات المجتمع في الحد من العنف والحفاظ على ترابط الأسرة السعودية.

وسط تصفيق حار من الرجال قابلته النساء بابتسامة صفراء ألمح مدير فرع هيئة حقوق الإنسان في مكة المكرمة الدكتور عبدالله المعطاني إلى تخصيص جلسة من جلسات ملتقى العنف الأسري الذي انطلقت فعالياته أول من أمس ويختتم اليوم في جدة، لبحث العنف الأسري ضد "الرجال"الذي لم يقتصر على النساء والأطفال فقط، بل تعدى الأمر إلى أن يصل إلى الرجال.

وكان ملتقى الحد من العنف الأسري الأول المقام بمقر الغرفة التجارية بجدة قد تابع فاعليته في يومه الثاني أمس بمناقشة 14 ورقة علمية وبحثا، وكشف الدكتور عبدالله المعطاني خلال ترؤسه للجلسة الأولى للملتقى أول من أمس أمام الملأ أنه تلقى اتصالا من أحد المعنفين أسريا تعرض لكسر في ذراعه. بعد أن تهجمت عليه زوجته ضرباً وركلاً طالبا الحماية من عنفها، حيث أخذت الهيئة الموضوع محمل الجد، الأمر الذي قابله تصفيق حار من الرجال وابتسامة خجولة من قبل النساء الذين ملؤوا مدرجات قاعة الشيخ إسماعيل أبو داوود. فيما دعت ناشطات وحقوقيات في مجال مناهضة العنف الأسري إلى تفعيل دور مؤسسات المجتمع في الحد من العنف والحفاظ على ترابط الأسرة السعودية.

وتمنت المدير العام للإشراف الاجتماعي النسائي بمنطقة مكة المكرمة نورة آل الشيخ أن يخرج ملتقى العنف الأسري بفاعليات مهمة من شأنها مناهضة العنف بشكل قاطع وفوري، وأن يقام بشكل دوري وفي مختلف مناطق المملكة، مشيرة إلى أن العنف بصوره المتعددة بأي شكل منه سواء كان نفسياً أو جسدياً والذي أخطرها العنف الخفي الذي يمارس ضد البعض، وينتشر في معظم منازلنا سواء كان قليلا وكثيرا، ويمارس ضد النساء والرجال والأطفال، فهو إيذاء، ويجب أن يهتم جميع أفراد المجتمع بالعودة إلى الشريعة الإسلامية السمحاء.

وقالت آل الشيخ "أعجبني كثيرا ما طرحه الدكتور محمد النجيمي من ضرورة سن قانون لزواج الصغيرات"، وأكدت أن "خادم الحرمين الشريفين طبق لغة الحوار بتفعيلة لمركز الحوار الوطني الذي يعني أن اختلاف الرأي ما هو إلا وسيلة للوصول إلى القرار السليم".

وتمنت إنشاء لجنة عليا تمنح لها جميع الصلاحيات، وتتمكن من تطبيق الحماية الاجتماعية، وتكون هيئة مستقلة لها وضعها الاجتماعي بميزانية منفصلة تتبع أي جهة من الوزارات المسؤولة.

وصرحت رئيس مجلس جمعية حماية الأسرة الدكتورة إنعام الربوعي أنها تنحت هي والفريق المشارك معها في جمعية حماية الأسرة عن الإشراف على دار الحماية بجدة لأسباب وصفتها بالقهرية، ووفق خطاب أرسل من أعضاء الجمعية إلى وزير الشؤون الاجتماعية.

وقالت "نظرا لعدم وجود نظام معروف لإدارة الدار، وعدم استطاعة الجمعية تنفيذ أي قرار يخص الحالة المعنفة، وشعور أعضاء الجمعية بالتهميش، وعدم تنفيذ أي توصية تخص الحالة المعنفة، وما يأتي في مصلحتها تراءى لنا أن الابتعاد أفضل من كوننا ندير الدار بلا حماية".

وقالت فاطمة الرفاعي عضو الجمعية إن هناك صعوبات تواجه الجمعية لا يدركها أعضاء لجنة الحماية، كما أن هناك اختلافاً في وجهات النظر بين أعضاء لجان الحماية الرجال، ووصفتهم بتنفيذ هيمنة ذكورية على عضوات الجمعية.

وطالبت الناشطة الحقوقية أمل خليفة بسن قانون يطبق في الحال والخروج بأفعال حقيقية وناجحة وقوانين رادعة خاصة للآباء وأولياء الفتيات، حيث باتت ظاهرة العنف الأسري حدثا يوميا بارزا، وكثرت الجرائم التي ترتكب ضد الأطفال والنساء من دون رادع.

فيما تمنت أخصائية اجتماعية في مركز الحماية لطفية الجفري أن يخرج ملتقى العنف ببحث أسس أسباب ارتفاع العنف، وأن يعرف كل فرد من الأسرة السعودية حقوقه وواجباته وما عليه، واستبعاد أي دواخل فكرية خاطئة على المجتمع كـ"كسر للبنت ضلع يطلع لها ألف" و"شاوروهم واعصوهم"، فالبنت إذا ربيت تربية صالحة ستكون أما صالحة، وتجتهد في إنشاء أسرة مترابطة.

دعوات لإصدار فتوى شرعية تجرم العنف الأسري

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 1430/10/18 هـ 07 أكتوبر 2009 م العدد : 3034
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20091007/Con20091007308109.htm

حسين هزازي ـ جدة

طالب أخصائيون اجتماعيون ونفسيون في ملتقى في غرفة جدة أمس هيئة كبار العلماء بإصدار فتوى تجرم العنف الأسري، وترفع سن حضانة الأطفال إلى 15 عاما، مؤكدين ضرورة إنشاء شرطة مجتمعية تستقبل حالات المعنفات والمعنفين وتتعامل معها. وانتقدت رئيسة مجلس إدارة جمعية حماية الدكتورة أنعام الربوعي نظام الحماية القائم حاليا، قائلة إنه لا يوجد نظام واضح لاستقبال، علاج ومتابعة قضايا المعنفات. واعتبرت ما أسمته الهيمنة الذكورية حاجزا أمام تطور نظام الحماية الاجتماعية. وطالبت بتفعيل دور القطاعات المساندة في مواجهة العنف الأسري، مشيرة إلى عدم توفر سياسة وإجراءات واضحة للتعامل مع حالات أهمال الأطفال. كما انتقدت نائبة رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لشؤون الأسرة الجوهرة العنقري النظام القائم في دور الحماية، مطالبة بتغييره تماما لأنه يتسبب في تفاقم العنف الأسري في المجتمع حسب وجهة نظرها. وقالت أن من أبرز معوقاتنا عدم كفاية الأخصائيات والمنظمات الحقوقية الدفاعية، إضافة إلى التفسيرات الخاطئة للدين، سيطرة العادات والتقاليد، التناقض بين الأنظمة والتطبيقات ونقص الوعي الديني التشريعي لدى النساء والرجال. ودعت إلى إصدار فتوى شرعية من هيئة كبار العلماء تقضي بتحريم وتجريم العنف الأسري. وإنشاء هيئة عليا لمواجهة العنف وتحسين وضع الأسر الفقيرة، الالتفات لوضع النساء والأطفال في القرى والهجر، التركيز على محاربة المخدرات، إنشاء شرطة مجتمعية تستقبل حالات العنف وتتعامل معها، نزع الولاية عند ثبوت زنا المحارم وربطه مباشرة بصك الحكم المتعلق بارتكاب الزنا، صرف النفقة بالإجبار في حال الطلاق وحضانة الأم للأبناء، رفع سن الحضانة إلى 15 عاما، تفعيل المحاكم الأسرية، تقنين الأحكام التعزيرية في ما يتعلق بالعنف، إخراج المعتدي من الأسرة بدلا من إخراج المعنف وإصدار قانون عقوبات رادع لمن يمارس العنف الأسري.

ومن جانبه أشار المستشار القانوني لجمعية حماية الأسرة واستاذ القانون في جامعة الملك عبد العزيز الدكتور عمر الخولي إلى أن ظاهرة العنف الأسري في المجتمعات العربية في تنام، ومن أهم أسبابها الموروثات الاجتماعية من عادات وتقاليد. وطالب بسن قوانين تشريعية للتعامل مع العنف الأسري.

وتضمن ملتقى ورشة عمل العنف الأسري تقديم أوراق عمل تناولت عدة موضوعات منها الاستجابة والتدخل وإعادة التأهيل، دور التربية الأسلامية في مواجهة العنف ضد الزوجة، تنظيم لجنة الحماية الأسرية، العنف الأسري وأثره على الأسرة، التدخلات القضائية في معالجة إيذاء الأطفال، العنف الأسري من الناحية القانونية، نظم الحماية والخصائص الاجتماعية والاقتصادية لأسر الأطفال المعنفين، العنف الأسري والمجتمع والإبعاد الاجتماعية والثقافية للعنف.

إدارة جديدة لتنفيذ الأحكام وحجز الأموال داخل المحاكم

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 1430/10/18 هـ 07 أكتوبر 2009 م العدد : 3034
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20091007/Con20091007308109.htm

حازم المطيري ـ الرياض

أصدر وزير العدل الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى قرارا أمس بإنشاء إدارة للحجز والتنفيذ بهدف الإشراف ماليا وإداريا على إدارات الحجز والتنفيذ المستحدثة أخيرا في المحاكم والمختصة في إعداد محاضر الحجز والوقوف على المنقولات المراد إيقاع الحجز عليها وحصرها وتحريزها. وأوضحت الوزارة أن إنشاء هذه الإدارة يأتي تفعيلا لما ورد في نظام المرافعات الشرعية ولائحته التنظيمية من تخصيص قاض لتنفيذ الأحكام الصادرة، ولأهمية الجانب التنفيذي الذي يعكس احترام أحكام القضاء والتنفيذ الفوري لها وتلافي أي سلبية من شأنها إعاقة تنفيذ الأحكام. من جهته، امتدح القاضي السابق في ديوان المظالم محمد بن سعود الجذلاني إنشاء الإدارة، إذ ينتظر منها أن تؤدي دورا فاعلا في مجال تنفيذ الأحكام. ورأى الجذلاني ضرورة دعم إدارة الحجز والتنفيذ بالكوادر المؤهلة مع تحديد دقيق لاختصاصات وتنسيق تام مع قضاة التنفيذ. يذكر أن إنشاء إدارة الحجز والتنفيذ جاء في سياق عدد من الإجراءات الإدارية الحديثة أنهت الوزارة دراستها كتحديث مفهوم الصلاحيات وفق مبادئ الإدارة الحديثة وإحكام الرقابة على مزاولة الصلاحيات لتكون محققة لأهداف الإدارة في مباشرة مهماتها.

مدير الأمن العام لـ «عكاظ»:

بحث الإعلام في تطورات القضايا يضر التحقيق

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 1430/10/18 هـ 07 أكتوبر 2009 م العدد : 3034
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20091007/Con20091007308117.htm

فارس القحطاني ـ الرياض

أكد لـ «عكاظ» مدير الأمن العام الفريق سعيد القحطاني أن بحث الإعلام في تطورات القضايا يضر التحقيق فيها، داعيا في الوقت ذاته إلى عدم ذكر أساليب التحقيق وأسماء أطراف القضايا. وحث القحطاني في ملتقى التواصل التفاعلي مع وسائل الإعلام في الرياض أمس الإعلاميين على التعاون مع الناطق الأمني بهدف الحفاظ على سلامة الناس وخصوصياتهم وسمعتهم وأعراضهم، مشددا في الوقت ذاته على المتحدثين الحرص على قول الحقيقة وعدم التجاوز على أحد. وترك مدير الأمن العام تقييم تجربة الناطقين الأمنيين لوسائل الإعلام والمواطنين والمتلقين، قائلا: «نزعم أن للأمن العام مبادرة في إيجاد نشاط الإعلام الأمني والتواصل مع الصحف، إذ نعمل بانفتاح ونحاول أن نجعل علاقتنا مع وسائل الإعلام مميزة». وأفاد القحطاني أن الناطقين في تجربتهم القصيرة اكتسبوا خبرة جيدة ولم تواجههم مشكلة إلا وحلت في حينها، إذ نقدر أهمية الإعلام والتعاون معه في سبيل مصلحة الأمن والحفاظ عليه. وفي شأن الملتقى، أوضح مدير الأمن العام أن الهدف منه تطوير الأداء وتحسين التواصل مع الإعلام وتطوير مهارات الناطقين والاستفادة من خبرات بعضهم في هذا المجال.

الشورى يستكمل مناقشة "مشروع المرافعات".. الأحد

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء، 7 أكتوبر 2009
http://www.al-madina.com/node/185310

سهل حمزة - الرياض

يستكمل مجلس الشورى الأحد المقبل مناقشة مشروع نظام المرافعات الشرعية، ومشروع نظام الإجراءات الجزائية، ومشروع نظام المرافعات أمام ديوان المظالم المقدم من لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية وحقوق الإنسان والذي نصت إحدى مواده على أنه «إذا ظهر للمحكمة ان الدعوى المقدمة صورية او كيدية يجب عليها رفضها ولها الحكم على المدعي بتعزيره». كما نصت مادة اخرى على انه «لا يجوز للمحضرين ولا الكتبه وغيرهم من اعوان القضاء ان يباشروا عملا يدخل في حدود وظائفهم للدعاوي وطلبات الاستحكام الخاصة بهم او بازواجهم او باقاربهم أو أصهارهم حتى الدرجة الرابعة وحتى الانهاءات اذا اشتملت على خصومة».

فيما نصت المادة العاشرة على أنه «لا يجوز نقل أي قضية رفعت بطريقة صحيحة لمحكمة مختصة الى محكمة او جهة اخرى ولا يحق سحبها قبل الحكم فيها، وتعد مرفوعة من تاريخ قيدها فى المحكمة، كما بين النظام انه في حال امتنع المدعي عليه تسلم التبليغ محضر البلاغات فإنه على المحضر إيصال البلاغ لإمارة المنطقة التى يقطن فيها المدعي عليه».

إلى ذلك اقترح عضو المجلس الدكتور عبدالله برجس الدوسري ان يراعي فى المادة التاسعة من يشغلون المهن المتنقلة كالطيارين والمضيفين حيث حددت المادة التاسعة أن مكان الإقامة لتطبيق أحكام النظام هو المكان الذي يقطنه الشخص على وجه الاعتياد وبالنسبة للبدو الرحل يعد مكان اقامتهم المكان الذي يقطنه عند إقامة الدعوي، اما للموقوفين والسجناء يعد مكان اقامته فى المكان المسجون فيه، ويحق لاي شخص ان يختار أي مكان خاص يتلقى فيه التبليغات، واذا بدل الخصم مكان اقامته فيجب علية ابلاغ المحكمة بذلك.

من جهة ثانية يناقش المجلس في جلسته الخامسة والأربعين التقارير السنوية لصندوق التنمية الصناعية للأعوام المالية 1426/1427هـ - 1427/1428هـ - 1428/1429هـ المقدم من لجنة الشؤون المالية واتفاقية الأمان النووي، كما يناقش مشروع الاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك، وأمان التصرف في النفايات المشعة، ومشروع اتفاقية فيينا بشأن المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية، وبروتوكول تعديل اتفاقية فيينا بشأن المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية، والبروتوكول المشترك بشأن تطبيق اتفاقية فيينا واتفاقية باريس المعدة من لجنة الشؤون الصحية والبيئة، ويدرس المجلس طلب تعديل المادة (الرابعة عشرة) من نظام الضمان الصحي التعاوني.

ويستكمل المجلس في جلسته السادسة والأربعين ليوم الاثنين المقبل مناقشة التوصيات الإضافية على التقريرين السنويين لوزارة العمل للعامين الماليين 1426/1427هـ - 1427/1428هـ المقدمين من لجنة الإدارة والموارد البشرية والعرائض، والتقرير السنوي لجمعية الهلال الأحمر السعودي لعام ١٤٢٨ ه (٢٠٠٧ م)، ومشروع مذكرة تفاهم للتعاون العلمي والتعليمي بين وزارة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية ووزارة العلوم والابتكار في مملكة أسبانيا التعليمية والبحث العلمي، والتقرير السنوي لديوان المظالم للعام المالي 1427/1428هـ.

رئيس "القضاء الأعلى" يحذر الخطباء من ضيق الأفق

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 18 شوال 1430 -7 أكتوبر 2009 العدد 3295 - السنة العاشرة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3295&id=120367&groupID=0

المدينة المنورة: مريم الجهني

حذر رئيس مجلس القضاء الأعلى الشيخ الدكتور صالح بن حميد الأئمة والخطباء من ضيق الأفق والانغلاق، وطالبهم بالتفريق بين انتصارهم لأنفسهم وانتصارهم للحق.

وقال إن ضيق التواصل يؤدي إلى ضيق الرؤية والانغلاق.جاء ذلك في محاضرة ألقاها ابن حميد عقب افتتاح فعاليات الملتقى الأول للأئمة والخطباء، الذي نظمته جامعة طيبة بالمدينة المنورة تحت عنوان (رسالة الأئمة والخطباء في ضوء المتغيرات المعاصرة). وأكد ابن حميد في محاضرته أن للتوجيه وقفات ومعالم تنير للموجهين دربهم وتسهم في إيصال كلمتهم على أكمل وجه، وأن على الموجه أن يدرك أن حديثه وجهات نظر تحتمل الخطأ وليست كلاماً قاطعاً، وأن للآخر رأيه الذي يتمسك به، وأن الأمور ليست كلها تتحمل الاندفاع.

كما أوضح أن صاحب الحماس يعتقد أن الصرامة كافية في تحقيق الأهداف، وأن الشباب يميلون للحلول الصارمة والتمسك بآرائهم ويعتقدون أن أوامرهم حازمة وغير قابلة للنقاش. وحذر ابن حميد من تهميش الآخرين وتهميش أدوارهم ومهامهم، مؤكدا أن التوجيه يحتاج إلى أفق واسع والتعامل بحكمة وروية.

وقال إن بعض المتحمسين يرون أن فصل الشيء وقطعه والتخلص منه هو الحل، ولكنه ليس حلاً بل يجب الحكمة والتروي، فكثير من الأخطاء يمكن غض الطرف عنها ومعالجتها.

كما انطلقت أولى جلسات الملتقى وترأسها إمام وخطيب مسجد قباء الشيخ صالح المغامسي واشتملت على خمسة بحوث.

انطلقت صباح أمس فعاليات الملتقى الأول للأئمة والخطباء بعنوان (رسالة الأئمة والخطباء في ضوء المتغيرات المعاصرة) والذي نظمته جامعة طيبة ويستمر لمدة يومين. وقد افتتح الملتقى مدير الجامعة الدكتور منصور النزهة بحضور رئيس مجلس القضاء الأعلى الشيخ الدكتور صالح بن حميد وإمام وخطيب المسجد الحرام الدكتور عبدالرحمن السديس وعدد من الأئمة والخطباء والأكاديميين.وكان الدكتور ابن حميد قد ألقى محاضرة في حفل الافتتاح، وجه خلالها نصائح لمن هم على رأس التوجيه سواء كانوا أئمة أم خطباء أم موجهين أم علماء. وأكد في محاضرته أن للتوجيه وقفات ومعالم تنير للموجهين دربهم وتسهم في إيصال كلمتهم على أكمل وجه، وأن على الموجه أن يدرك أن حديثه وجهات نظر تحتمل الخطأ وليست كلاماً قاطعاً، وأن للآخر رأيه الذي يتمسك به، وأن على الخطيب أن يفرق بين انتصاره لنفسه وانتصاره للحق، وأن ضيق التواصل يؤدي إلى ضيق الرؤية والانغلاق، وأن الأمور ليست كلها تتحمل الاندفاع. كما أوضح أن صاحب الحماس يعتقد أن الصرامة كافية في تحقيق الأهداف، وأن الشباب يميلون للحلول الصارمة والتمسك بآرائهم ويعتقدون أن أوامرهم حازمة وغير قابلة للنقاش. وحذر ابن حميد من تهميش الآخرين وتهميش أدوارهم ومهامهم، مؤكدا أن التوجيه يحتاج إلى أفق واسع والتعامل بحكمة وروية وأن بعض المتحمسين يرى أن فصل الشيء وقطعه والتخلص منه هو الحل، ولكنه ليس حلاً بل يجب الحكمة والتروي، وأن كثيرا من الأخطاء يمكن غض الطرف عنها ومعالجتها، وأن النظرة الفاحصة المتزنة تدرك أن التقصير سمة في الجميع. ودعا الشيخ ابن حميد إلى عدم الاتهام المتبادل بالتقصير، وأن يعرف الجميع أن كثيرا من وجهات النظر فيها تشابك وتداخل ويجب علينا تقبل ذلك، وأن الناس يتفاوتون في الخبرة والتجربة والعلم والحكمة.

كما انطلقت أولى جلسات الملتقى وترأسها إمام وخطيب مسجد قباء الشيخ صالح المغامسي واشتملت على خمسة بحوث الأول بعنوان (تأثير الأئمة والخطباء في تحقيق التكافل الاجتماعي والأسري) والثاني بعنوان (دور الأئمة والخطباء في توعية المجتمع) والثالث بعنوان(تفعيل رسالة الأئمة والخطباء في ضوء المتغيرات المعاصرة) والرابع بعنوان (فقه الموازنة وحاجة الإمام والخطيب له) والخامس بعنوان (تجديد الخطابة وزيادة تأثيرها من خلال توظيف أسلوب القبعات الست).

"غالية" تبحث عن أمها في المدينة منذ 60 سنة

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء، 7 أكتوبر 2009
http://www.al-madina.com/node/185087

تركي الصاعدي - المدينة المنورة

لم تفقد سيدة سعودية في المدينة المنورة تبلغ من العمر 60 عاما الأمل في العثور على والدتها البالغة من العمر 77 عاما و المفقودة منذ 60 عاما حيث ظلت السيدة طوال هذه المدة تبحث عن والدتها في المدينة المنورة والقرى المجاورة لها لكن دون جدوى ولم تجد لها أثرا . وبالرغم من مرور هذه السنوات الطويلة الا انها لم تفقد الأمل في أن تشاهد والدتها قبل أن تموت . وكانت المواطنة غالية المطيري فقدت أمها عندما كان عمرها 8 شهور بعد خلاف نشب بين والديها نتج عن الطلاق بينهما ومن تلك اللحظة لم تشاهد أمها التي اختفت وغادرت المنزل مع أهلها حيث كانت والدة غالية تنتمي لقبيلة أخرى وليس لها علاقة بقبيلة زوجها وغادرت مع أهلها لمنطقة أخرى وانقطعت أخبارها.

تقول غالية : منذ صغري وانا احلم بلقاء والدتي التي اختفت عني وأنا صغيرة ابلغ من العمر 8 شهور عندما أخذني والدي من أمي بعد طلاقهما وتربيت في منزل والدي الذي أحسن تربيتي ولكن لم يعوضني احد حنان أمي التي لم أتمكن من تذكر وجهها حيث كنت صغيرة في السن عندما رحلت وتكفل والدي بتربيتي حتى كبرت وأصبحت اعتمد على نفسي وتزوجت وأنجبت عددا من الأولاد . وطوال هذه المدة وأنا ابحث واسأل عنها وكل ما اعرفه عنها انها تنتمي لقبيلة "الصاعدي" وأنا أتمنى أن التقي بها بعد مرور هذه السنين الطويلة ومعرفة مصيرها .

المشاركون في الندوة يرفعون شكرهم لخادم الحرمين ولسمو ولي العهد والنائب الثاني

ندوة الكوارث توصي بتأهيل الكوادر ودعم الدراسات العلمية لمواجهة أخطار المد البحري والحرائق

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 18 شوال 1430هـ - 7 اكتوبر 2009م - العدد 15080
http://www.alriyadh.com/2009/10/07/article464429.html

الرياض تركي العمري، نايف آل زاحم

اوصى المؤتمرون في الندوة الدولية عن إدارة الكوارث في ختام أعمال الندوة على أهمية مراجعة الخطط المستقبلية المتعلقة بإدارة الكوارث، وتشجيع نقل المعرفة وإجراء تمارين وخطط فرضية لمواجهتها، ولتنسيق جهود العاملين في هذا المجال والاستفادة من الآليات والخدمات المتاحة، وحث كافة الدول والمنظمات الدولية على تعزيز التعاون فيما بينها وعقد اتفاقيات وتفاهمات ثنائية وإقليمية ودولية، والعمل ضمن شراكات لوضع وتعزيز الترتيبات اللازمة لمواجهة الكوارث في كافة المراحل. وشددت التوصيات على أهمية تأهيل كوادر مدربة ومتخصصة في الدراسات (الجيوتقنية) ودراسة المخاطر الجيولوجية لفحص المواقع الإنشائية، والى وضع آليه واضحة للمواجهة، ورفع الحالة النفسية والصحية للعاملين في مواجهة الكوارث، وان تقوم المنظمات والهيئات الدولية المختصة في التعامل مع الكوارث بإعداد إستراتيجية إعلامية للتوعية والتهيئة النفسية والاجتماعية للتعريف بكيفية التعامل الأمثل قبل وأثناء وبعد حدوث الكوارث، مؤكدة على ضرورة التخطيط والاستخدام العلمي الأمثل للاتصال، والى تعزيز القدرات المحلية للدول من حيث زيادة الإمكانات البشرية والآلية ورفع مستوى التدريب لمواجهة كوارث استخدام أسلحة الدمار الشامل، والى اهتمام الدول في ظاهرة الاحتباس الحراري واوصى المشاركون في الندوة إلى تشجيع الدراسات النفطية حول خطرها وضررها على الإنسان، الاستفادة من تجارب الدول التي تعرضت لظاهرة المد البحري (تسونامي) الذي يعتبر أعنف الكوارث التي أودت بحياة الآلاف من الأشخاص وشردت الملايين، وتفعيل التعاون الدولي لمواجهة حوادث الحريق في الغابات، والى الاهتمام برفع قدرات نظم الإنذار المبكر. وتوصي الندوة باستمرار إجراء دراسات مستفيضة لتحسين عمليات الرصد الزلزالي، والاستفادة من نظم المعلومات الجغرافية، ونشر الوعي التطوعي واستقطابهم، والى إيجاد فرق متخصصة في الجوانب النفسية والاجتماعية لمعالجة الحالات المتضررة من آثار الكوارث والاستعانة بالمختصين في هذا الشأن، كما توصي الى أهمية تعزيز الجانب الأمني في حال وقوع الكوارث. وقد رفع مدير عام الدفاع المدني رئيس اللجنة العليا للندوة الفريق سعد بن عبدالله التويجري والمشاركون في الندوة أسمى آيات الشكر والتقدير لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز – يحفظه الله - لموافقته السامية على إقامة الندوة الدولية عن إدارة الكوارث، كما رفعوا شكرهم الى ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز لمبادراته القيمة في خدمة الإنسانية، ولصاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، لرعايته الكريمة للندوة وتوجيهاته المستمرة لتعزيز التعاون مع كل الدول الشقيقة والصديقة في مجال الحماية المدنية، ولصاحب السمو الملكي الأمير أحمد بن عبد العزيز نائب وزير الداخلية، ولصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف مساعد وزير الداخلية للشؤون الأمنية على دعمه المتواصل لجهود الدفاع المدني. وقال في كلمة ألقاها في ختام أعمال الندوة إن الأمانة التي حملناها بحكم طبيعة أعمالنا أمانة عظيمة جداً إنها أمانة المحافظة على أمن وأمان أوطاننا ومواطنينا وثرواتنا ومكتسباتنا التنموية والاقتصادية من اجل ذلك كانت المديرية العامة للدفاع المدني حريصة على العمل الدؤوب والمستمر، حريصة على استشراف المستقبل وقراءة وتحليل الأفكار والعمل وفق أسس ومنهاج علمي لإيجاد الحلول الوقائية لمواجهة كافة الأخطار.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

بعد رصد مخالفات عليها وتحويل 700 فتاة إلى 25جمعية خيرية في جدة

"الشؤون الاجتماعية" تسحب صلاحيات"حماية الأسرة"

المصدر: جريدة الاقتصادية الأربعاء 18 شوال 1430 هـ. الموافق 07 أكتوبر 2009 العدد 5840
#http://www.aleqt.com/2009/10/07/article_284695.html

يحيى الحجيري من جدة

طرحت وزارة الشؤون الاجتماعية بدائل عاجلة لوضع جمعية حماية الأسرة، بإعفائها من مهمة الإشراف على دار الحماية الاجتماعية، بعدما رصدت الوزارة مخالفات عدة وتجاوزات أدت إلى توسيع الفجوة بين الأسرة والفتاة، وهو ما يخالف توجه المقام السامي.

وذكر الدكتور علي الحناكي مدير الشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة لـ «الاقتصادية»، أن جميع الفتيات اللاتي يبلغ عددهن أكثر من 700 حالة تم تحويلهن إلى 25 جمعية خيرية في جدة، لتحميهن بدلاً من جمعية حماية الأسرة، مشيراً إلى أن ذلك «نتيجة اهتمامها بجوانب الدعاية، والشدة على بعض الحالات، وتدليل بعضها، حتى أصبح ليس لديهن رغبة في العودة إلى أسرهن، ما سبب نزاعا كبيرا بين الوزارة وأهالي الأسر والجمعية».

في مايلي مزيد من التفاصيل:

طرحت وزارة الشؤون الاجتماعية بدائل عاجلة لوضع جمعية حماية الأسرة، بإعفائها من مهمة الإشراف على دار الحماية الاجتماعية، بعدما رصدت الوزارة مخالفات عدة وتجاوزات أدت إلى توسيع الفجوة بين الأسرة والفتاة وهو ما يخالف توجه المقام السامي.

وذكر الدكتور علي الحناكي مدير الشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة لـ "الاقتصادية"، أن جميع الفتيات اللاتي يبلغ عددهن أكثر من 700 حالة تم تحويلهن إلى 25 جمعية خيرية في جدة، لتقوم بحمايتهن بدلاً من جمعية حماية الأسرة، مشيراً إلى أن ذلك "نتيجة اهتمامها بالجوانب الدعائية، والشدة على بعض الحالات، وتدليل بعضها، حتى أصبح ليس لديهن رغبة في العودة إلى أسرهن، ما سبب نزاعا كبيرا بين الوزارة وأهالي الأسر والجمعية".

وقال خلال افتتاح الأمير مشعل بن ماجد محافظ جدة ورشة العنف الأسري أمس في "غرفة جدة"، إن الجمعية وسعت الفجوات بين الأسرة والفتاة ما جعل أسر الحالات تتقدم بشكاوى ضد الجمعية وضد الشؤون الاجتماعية لتصرفاتهم الخارجة عن الصلاحيات الممنوحة لهم، ومطالبتهم بعدم تدخل لجنة الحماية الاجتماعية في شؤونهم، ليكونوا لجنة مستقلة خاصة بهم، حيث أكدت توجيهات المقام السامي على توكيل لجان الحماية الاجتماعية بأن تتصرف في دخول وخروج ومخاطبة ومعالجة الحالات التي تستقبلها الجمعية من خلال اللجنة لتقوم الجمعيات بالرعاية والوقاية والتوعية فقط.

وقال إن الوزارة قادرة من خلال الطاقم النسائي على القيام بمهام إدارة الدار، لافتاً إلى أن جمعية حماية الأسرة تلقت دعم أكثر من ثلاثة ملايين ريال من الوزارة وجمعية البر خلال العام الجاري، ما سيتيح للجمعيات الأخرى فرصة الرعاية مقابل الدعم الذي ستتلقاه من الوزارة ومن جمعيات أخرى.

من جهته، أوضح عبد العزيز الهدلق وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للتنمية الاجتماعية، أن الوزارة اتخذت عدداً من الإجراءات للتعامل مع "العنف الأسري"، بافتتاح أربع وحدات للحماية الاجتماعية بشكل مبدئي في الرياض والطائف والدمام وأبها، وتوقيع برتوكول تعاون مع البنك السعودي الفرنسي لتنفيذ حملة إعلامية توعوية بآثار العنف الأسري تنقل عن طريق التلفزيون السعودي، وعدد من الوسائل الإعلام إضافة إلى عقد سيوقع من أجل إنتاج فلم روائي توعوي عن المشكلة.

وذكر أن الوزارة وقعت اتفاقا هو من أول الاتفاقات المهمة حول العنف الأسري، إذ وقعت مذكرة تفاهم مع برامج الأمان الأسري الوطني لتدريب موظفي وموظفات الحماية الاجتماعية، والعمل على الانتهاء من دراسة برامج أخرى مقدمة من عدد من الجهات والوكالات المختصة بهذا الشأن إضافة إلى رسم استراتيجية وطنية شاملة للتعامل مع مشكلة العنف الأسري.

إلى ذلك، اقترح بدر كريم أحد مقدمي أوراق العمل في ورشة العمل العنف الأسري إنشاء هيئة عليا للإعلام السعودي المقروء والمرئي والمسموع ترتبط بوزير الثقافة والإعلام وترأسها أكاديمية سعودية في شؤون الأسرة والطفل.

وكشف أن هناك إحصاء عن العنف الأسري أثبت أن منطقة الجوف تبوأت المرتبة الأخيرة من حيث عدد حالات العنف، إذ بلغت في تقرير جمعية حقوق الإنسان لعام 2008م تسع حالات معنفة مقابل 137 حالة في منطقة مكة المكرمة، و 59 حالة في منطقة الرياض، مشيراً إلى الدراسة التي أجراها برنامج الأمان الأسري السعودي كشفت أن 2.5 في المائة هم الذين على وعي بمخاطر العنف الأسري بينما 96.7 في المائة لم يسبق لم الحصول على دورات تدريبية في هذا المجال.

"الشرقية":حملة ضد "العنف" ... ومنتدى لبحث المشكلات الأسرية

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء، 07 أكتوبر 2009
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/63485

الدمام – عمر المحبوب

تشهد المنطقة الشرقية في شهر ذي القعدة المقبل، اطلاق حملة ضد العنف الأسري، يشارك فيها خبراء واختصاصيون لبحث المشكلات الأسرية. فيما يستعد «مركز التنمية الأسرية»، التابع إلى جمعية البر، في محافظة الأحساء لعقد وترتيب «المنتدى الأسري الثالث»، في الشهر ذاته. ويأتي عقد المنتدى في دورته الثالثة، وإطلاق الحملة إثر نجاح المنتدى الثاني في العام الماضي، الذي شهد زيارة أكثر من 35 ألف زائر وزائرة، وتابعه نحو 160 ألف شخص على الانترنت والقنوات الفضائية.واحتلت الاستشارات الزوجية المرتبة الأولى، في قائمة الاستشارات الواردة إلى «مركز المستشار» التابع للمركز، وبلغ عدد الاستشارات اليومية نحو 80 استشارة، فيما تحل التربوية والنفسية في المرتبة الثانية. وذكر مدير مركز التنمية الأسرية الدكتور خالد الحليبي، أن «المركز يستقبل يومياً أكثر من 80 استشارة، وفيما بلغت تجاوزت الاستشارات 26 ألف استشارة منذ تأسيس المركز قبل خمس سنوات، شارك في معالجتها أكثر من 50 مستشاراً ومستشارة».وأشار إلى «الإعداد والترتيب لعقد المنتدى الأسري الثالث، الذي سينطلق من 6 إلى 14 ذي القعدة المقبل، ولمدة ثمانية أيام في قاعة القلعة والجوهرة في الأحساء، بمشاركة عدد من العلماء والاختصاصيين، والمدربين، بهدف مناقشة عدد من المشكلات الأسرية المهمة، وطرق معالجتها وكيفية تفاديها، إضافة إلى طرح أهم الاستشارات الأسرية». وأضاف أن «المركز يعمل على إطلاق حملة كبيرة، على مستوى الشرقية في الفترة المقبلة، ضد العنف الأسري، ويتم الإعداد لها بأسلوب مهني مختص، من طريق إعداد حقيبة تدريبية خاصة، وعرض تقدمي، وتدريب عشرات المدربين والمدربات في المنطقة عليها، إضافة إلى تقديم عدد من المحاضرات والبرامج، والمعارض، والمطبوعات، والفيديو كليب، إضافة إلى عمل فيلم تسجيلي، مدته دقيقة واحدة، يتم من خلاله التطرق إلى ظاهرة العنف الأسري، وسيتم عرضه على بعض القنوات الفضائية»، لافتاً إلى أن «الحملة ستكون تحت إشراف ورعاية لجنة الجري الخيرية في المنطقة الشرقية».وأبان أن الأسباب الداعية إلى إطلاق «الحملة»، تكمن في أن «أهم مسببات انتشار ظاهر العنف الأسري هو الفهم الخاطئ للتربية، والطلاق، وما يترتب عليه من نزاع على الأولاد، وعدم توافق الزوجين في الأفكار، والمفهوم المغلوط عن القوامة، والتعامل السيئ مع العمالة المنزلية، إضافة إلى عقوق الوالدين».وأوضح أن «المركز استقطب عدداً من الاختصاصيين والأكاديميين المؤهلين من الجامعات، والمستشفيات، والجهات التربوية، وأنه تم تأهيل عدد كبير منهم، من خلال برامج تدريبية مميزة، وحصولهم على دبلوم معتمد في الإرشاد الأسري من جامعة الملك فيصل»، موضحاً أن «المركز ساهم في علاج مشكلات أسرية في سرية تامة»، مضيفاً أن «خدمات المركز قدمت إلى أكثر من 100 مدينة وقرية على مستوى المملكة، إضافة إلى عقد دورات تدريبية وبرامج شاملة للجميع، وذلك للحد من انتشار المشكلات الأسرية والنفسية والتربوية، التي قد تؤدي إلى إيجاد مناخ غير سليم وغير مستقر، قد يؤدي إلى تفكك الأسرة وضياع الأبناء، وفي بعض الأحيان إلى الانتحار والتخلص من الحياة». وأبان أن من «البلاغات الواردة إلى الموقع الإلكتروني الخاص بالمركز، تُظهر مدى تفشي العنف الأسري، إضافة إلى أماكن العمل»، مشيراً إلى «ورود بلاغات من ممرضات، تفيد تعرضهن لأفعال خادشة للحياء، وما يساعد على تدارك الأمر، أنها لم تتحول إلى ظاهرة بعد». ونسب حدوث الطلاق إلى أنواع من العنف، موضحا ان «غالبية حالات الطلاق وقعت في العامين الماضيين، وفي أعمار لم تتجاوز الـ 30 عاماً» ما دعاه إلى الدعوة إلى «إيجاد دورات تدريبية متخصصة في الزواج، يتم تقديمها قبل عقد القران، لشرح المشكلات التي تحدث في أول الزواج، وكيفية معالجتها والتخلص منها».

عن زواج القاصرات

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء، 7 أكتوبر 2009
http://www.al-madina.com/node/185176

أنس زاهد

السؤال الذي يطرح نفسه بعد كل ما قلناه بالأمس عن الموضوع هو : لماذا لم نسمع أن أحدا من مروجي هذا الفتاوى قام بتزويج ابنته أو حفيدته أو أي أنثى أخرى تقع تحت ولايته ، وهي في سن الطفولة ؟

الجواب ببساطة أن هؤلاء يرضون للناس ما لا يرضونه لأنفسهم ولأهليهم ، وهو شيء خطير بل بالغ الخطورة . فالعالم الذي يتصدى للفتوى يجب أن يحس بأنه واحد من الناس لا أن يحس أنه فوقهم أو متميز عنهم .

المشكلة أننا لا يمكن أن نختصر الداء في وجود التمييز فقط دون أن نشير إلى الانتقائية التي تحكمنا حتى على صعيد اتباعنا للسنن النبوية الشريفة . فعلى فرض أن زواج القاصرات سنة نبوية رغم أنني وضحت في مقال البارحة أن المسألة لا تعدو أن تكون استثناء أو امتيازا منح للنبي شخصيا ، فلماذا لا ينظر هؤلاء العلماء ومن يتبع فتاواهم إلى زواجه صلى الله عليه وآله وسلم ممن يكبرنه سنا ؟

لقد تزوج الرسول صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم من خديجة رضي الله عنها وهي أكبر منه بخمس عشرة سنة حسب أرجح الأقوال . كما أنه تزوج من كل من سودة بنت زمعة وأم سلمة وهن أكبر منه .. فلماذا لا يعتبر المفتون هذا السلوك الذي تكرر ثلاث مرات في فترات مختلفة من حياة النبي ، سنة يجب اتباعها ؟

انتهاك حقوق القاصرات باسم الدين فيه إساءة مزدوجة .. واحدة للطفولة وواحدة للدين نفسه .

الاقتصادية الإلكترونية
www.aleqt.com

الملك .. والحماية الاجتماعية

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 17 شوال 1430 هـ الموافق 06 أكتوبر 2009 العدد 5839
http://www.aleqt.com/2009/10/06/article_284125.html

كلمة الاقتصادية

وجه المقام السامي بافتتاح وحدات للحماية الاجتماعية في المناطق بدأت بعشر منها، هي: الرياض، جدة، الطائف، بريدة، مكة المكرمة، المدينة المنورة، أبها، عرعر، الدمام، وجازان، في خطوة عملية لمواجهة العنف الأسري وما يتصل به من أضرار جسدية ونفسية تطول أغلى وأعز الثروات وهو الإنسان الذي كرمه الخالق على سائر مخلوقاته.. خطوة إجرائية وجه بها قائد هذه البلاد في واحدة من سياقات سياسته الإصلاحية التي لم تقتصر على الجوانب المادية والإدارية في الخدمات والإنتاج، وإنما كرست كل ذلك من أجل المواطن السعودي حيثما كان، وكرست له معها في الوقت ذاته حماية روحه وإحاطته بالرعاية والأمن والطمأنينة والسلام النفسي الداخلي، حتى حين يكون مصدر الأضرار والخطر ناجما عن الأسرة أو القريب ممن يتبعون أهواء النفس الأمّارة بالسوء.

وحدات الحماية الاجتماعية التي وجه المقام السامي بافتتاحها تحت إشراف ومهام وزارة الشؤون الاجتماعية ينبغي أن تكون ورشة عناية إنسانية فائقة لا تتخثر بالروتين ووقت الدوام وإنما ينبغي أن تظل في حالة استنفار دائمة كأقسام الطوارئ تماما في المستشفيات، لأنها إن تقيدت بساعات الدوام وحضور هذا الموظف أو غياب ذاك، فلن تقوى على ملاحقة الطلبات التي تستدعي بالضرورة وجود ما يشبه الخط الساخن (أو هو كذلك) بينها وبين الجمهور بحيث يجد من يستنجد بها من خلاله من يستجيب على الفور له، لأن أي تأخير في الاستجابة قد يفاقم الحالة إلى ما لا تحمد عقباه، فيما المبادرة وأد للشر في مولده!!

من ناحية أخرى، لا بد أن تكون الكوادر البشرية التي يفترض أن تتواجد في هذه الوحدات، مسلحة بخبرة ومعرفة تتصل بمهام هذه الوحدات وليسوا مجرد موظفين يشغلون المقاعد فيها كفرص عمل فحسب، وحتى في الوضع الذي لا توجد فيه وحدة حماية اجتماعية في هذه المنطقة أو تلك، ينبغي ألا توكل الجمعيات الخيرية المهمة إلا لمن تتوافر فيهم الخصائص التي تناسب ما يفترض أن يؤدى من أدوار ومهام، وأن يكون المعيار هو الخبرة والمعرفة وليس الفزعة الخيرة التي يمكن استثمارها في جهد آخر يحقق لصاحبها «فزعته» ويبقى لعمل وحدات الحماية الاجتماعية شروطها التي لابد من الوفاء والالتزام بها وإلا أهدرنا الهدف الأساسي منها وهو حماية السلم الاجتماعي وتوفير السلم النفسي والأمن للجميع.

خطوة عملية مباركة من خطوات التنمية الإنسانية التي ينشر ثمارها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز وتدفع بها حكومته السديدة.. ننتظر أن تصعد بها وزارة الشؤون الاجتماعية إلى سمو الهدف ونبل الغاية، وأن تكون هذه الوحدات بلسما وبوابة للفرح والسعادة لكل من حيل بينه وبينها لسبب من الأسباب!!

حقوق الإنسان

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 1430/10/17 هـ 06 أكتوبر 2009 م العدد : 3033
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20091006/Con20091006308006.htm

بجاد بن زياد الروقي

خلق الله الإنسان في أحسن صورة ومنحه العقل ليقوم بخلافته على الأرض ويعمرها وبعث الأنبياء والرسل ليذكروا الناس بشرع الله ويعيدوهم للفطرة السوية ولما بعث الرسول صلى الله عليه وسلم وجد العرب على شيء من الفطرة تسود بينهم أخلاق إنسانية، ولذلك قال صلى الله عليه وسلم: «إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق» كما أثنى عليه السلام على حق نصرة المظلوم الذي شهد قيامه في حلف الفضول فقال صلى الله عليه وسلم «لقد شهدت مع أعمامي حلفا ما وددت أن لي به حمر النعم»

وجاء الإسلام قبل نحو ألف وخمسمائة عام بكامل حقوق الإنسان مؤكدا على كرامة البشر الطبيعية وأنهم أحرار لا يعبدون إلا الله وأن يتركوا كل الأصنام وينبذوا كل الخرافات ، قال تعالى (ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا) يمشي منتصبا على رجلين ويعمل بيدين ويأكل بفم ويتكلم بلسان وله سمع يتحفه بالأصوات وعينان يبصر بهما وله فؤاد يملي عليه الخير وعقل يفقه بالأمور وأعضاء ينتفع بها فهو يفرق بين الأشياء ويعرف المنافع والمضار ليعيش حياته الدنيوية سعيدا منتجا ويهيئ مصيره الأخروي ولهذا أعطاه الله حق الحياة ووهبها له ليعيشها كريما حرا موازنا بين حقوق الجسد والروح ليصبح مؤهلا لأن يكون خليفته في أرضه حاملا للأمانة قادرا على عمارة الأرض وإقامة الحضارة.

كما منحه ربه حق التمتع بالطيبات حتى لاتكون حياته شدة وجفاء: (قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق).

للإنسان حق الشورى في مجتمعه وحق المساواة في بني جنسه وحق العمل في بيئته وحق العلم أينما كان وحق العدل في الحكم: (إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل).

وللفرد حقوقه في الحياة والحرية ذكرا كان أو أنثى وللأسرة حقوقها في الترابط والنمو وللمجتمع حقه في الأمن والتكافل وللأمة حقها في الوحدة والقوة.

لم تأت حقوق الإنسان في الإسلام دون توازن فهو دين الحقوق لأنه دين الواجبات فلا يمكن للحقوق أن تأتي دون أن يقوم الناس بواجباتهم فالشريعة الإسلامية التي تكون حقوق الإنسان جزءا منها تؤكد على الضرورات الخمس التي بها قوام واستقامة الحياة وأهلها وهي:

1- حفظ النفس من كل ما يضرها أو يهلكها أو يفسد عليها عيشها.
2- حفظ الدين بنصاعته فليس لأحد تعطيله أو خرقه أو استباحته أو تحريفه.
3- حفظ العقل لأنه أداة التفكير والإبداع
4- حفظ المال لأنه أساس الحياة وزينة الدنيا.
5- حفظ النسل من الإبادة أو الضياع أو الإجهاض واختلاط الأنساب.

وما هذه الضرورات الخمس إلا حماية للإنسان وضمان لمصالحه.

وقد بين الرسول صلى الله عليه وسلم هذه الحقوق في خطبة حجة الوداع التي تعتبر أقدم وثيقة لحقوق الإنسان ومن ذلك قوله : «إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام» «فمن كانت عنده أمانة فليؤدها إلى من ائتمنه عليها، وإن كل ربا موضوع ولكن لكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون قضى الله أن لا ربا، أيها الناس إن لكم على نسائكم حقا، ولهن عليكم حقا وان المسلمين إخوة فلا يحل لامرئ من أخيه إلا ما أعطاه عن طيب نفس منه فلا تظلموا أنفسكم».

حقوق السلم والحرب وحقوق المرأة والطفل وحقوق المسلم وغير المسلم وحقوق الحيوان وحقوق البيئة كلها تقوم عليها الدولة وترعاها مؤسساتها الرسمية والأهلية ولذلك قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : «أيها الناس إن الله كلفني أن أصرف عنه الدعاء» أي أرد إلى الناس حقوقهم فلا يحتاجون للدعاء.

إن الحيلولة بين تلك الحقوق وأصاحبها يفقد الإنسانية معناها ويلغي وجود الإنسان في الحياة ويمنعه ممارسة الخلافة في الأرض ويحرم الدنيا النماء والعمران.

ولا تختلف المرأة عن الرجل في التمتع بتلك الحقوق فهن شقائق الرجال يساوينهم في الكرامة والمسؤولية والتملك (من عمل صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة).

كما أن المستضعفون إن حيل بينهم وبين حقوقهم الأساسية دفعهم حالهم إلى ما يتعوذ منه بينما المستكبرون تنجيهم حيلهم وأموالهم فحق الضمان الاجتماعي للعجزة غير القادرين على العمل وحق الكفاية لمن لا يجد عملا.

وإذا أردنا حقوقنا فإن علينا أن نقوم بواجباتنا، فلا يمكن أبدا أن تكون أنانيا تأخذ ولا تعطي وكما تريد حقا فغيرك يريده فهي حقوق متبادلة نقدمها واجبا ونتلقاها حقا وهذا ما يميز الحقوق في الإسلام فهي عبادات وتكاليف وواجبات يتعبد الله بها وبها ترجى رحمته، فمرجعيتها الله وشريعة السماء التي علت بها وجعلتها صالحة لكل زمان ومكان.

وما إعلان الأمم المتحدة عام 1948م لحقوق الإنسان وقبله الإعلان الفرنسي والأمريكي إلا نتيجة لما عاناه المجتمع الغربي من استبداد وعبودية وانعدام للمساواة في بيئة سيطرت عليها قوة الغاب وطغيان المادة ومحاولة للتخلص من استكبار الكنيسة وقوى المال وتنوسي فيها الدين والخلق فألجأهم الحال إلى تنظيم أنفسهم وإصدار وثائقهم، والدليل أن حقوق الإنسان في الغرب صارت شعارا دون حقيقة يستخدمه سلاحا لرافضي هيمنته فها هو يسكت عن انتهاكات إسرائيل في فلسطين ! فكيف يكون هؤلاء أمناء على حقوق الإنسان ؟! وآخر ممارساتهم الوحشية منع تقرير قولد ستون عن وحشية الصهاينة في غزة من الرفع لمجلس حقوق الإنسان.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

حقوق الإنسان: المبادئ والممارسة

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 17 شوال 1430 هـ الموافق 06 أكتوبر 2009 العدد 5839
http://www.aleqt.com/2009/10/06/article_284075.html

د. عبدالرحمن الطريري

كنت أشاهد برنامجاً تليفزيونياً على إحدى القنوات، والذي خصص للهنود الحمر في الولايات المتحدة، وحياتهم كيف هي، مع ربط ذلك بثقافتهم التي يعتدون بها، ويحافظون عليها، إضافة إلى كشف الأسباب الكامنة، وراء التخلف في حياتهم، وبساطة أوضاعهم الاقتصادية، والمعيشية بل ورداءة مستوى الحياة التي تفتقد أبسط المقومات اللائقة بالإنسان، ذلك أن البيئة العامة مزرية، والمنازل متهالكة، وملابس الناس تغلب عليها الرثة. ومن يشاهد هذا البرنامج يتساءل: هل هذا الواقع في الولايات المتحدة التي تتربع على عرش العالم في نفوذها وقوتها، واقتصادياتها المتنوعة؟!. الولايات المتحدة التي ترفع ورقة حقوق الإنسان الحمراء في وجه كثير من الدول في أنحاء العالم كافة، إذ كثيراً ما نسمع صدور قائمة الدول المخالفة لحقوق الإنسان من قبل إدارة الولايات المتحدة، خاصة الدول التي تعارض سياسات الولايات المتحدة، وتقف في وجه هيمنتها، وتسلطها.

حين دراستي في الولايات المتحدة سنحت لي الفرصة لزيارة أماكن استيطان الهنود الحمر، وأقول أماكن استيطان لأنه لا ينطبق عليها مفهوم المدن من حيث التخطيط، والتشجير، والإنارة، والنظافة بل هي أقرب ما تكون إلى التجمعات السكانية العشوائية خارج المدن، وعلى سفوح الجبال منعزلة بصورة تشعر من يراها أن سكان هذه التجمعات منبوذين، أو مصابين بأمراض معدية، ولذا لابد من عزلهم، وإبعادهم عن الناس الآخرين حتى لا يصابوا بالعدوى.

حقوق الإنسان - حسب أدبياتها - لا تقتصر على مسكن جيد، وحياة كريمة في المأكل، والمشرب، واللباس، بل تشمل حقه في التعليم، والعمل، والمشاركة الفاعلة في الحياة والنمو، والبناء. وحقوق الإنسان تشمل عنصراً مهماً ألا وهو حريته، وعدم تقييده، أو التضييق عليه في تجارته، أو في نموه الوظيفي، أو في حركته، أو في التعبير عن رأيه طالما أن هذه الأشياء لا تتعارض مع معتقد المجتمع وثوابته، وكما ورد في الأثر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً «.

أما المساواة في تكافؤ الفرص، والندية القائمة على الكفاءة، والجدارة والعمل، والمثابرة دون الاعتماد على لون، أو عرق، أو جنس فقد أثبتها الرسول - صلى الله عليه وسلم - في قوله «لا فرق لعربي على عجمي ولا أبيض على أسود إلا بالتقوى». وحري القول إن العمل بمبدأ المساواة، وتكافؤ الفرص بين الناس في التعليم، والعمل، والحياة الكريمة من شأنه أن يحقق العدل الذي تستقيم به الحياة، ويحدث التوازن حتى ولو كان الفرد مختلفاً في دينه «ولا يجرمنكم شنآن قومٍ على ألا تعدلوا أعدلوا هو أقرب للتقوى». وإذا كانت حقوق الإنسان بهذه الأهمية، وهذه القيمة في الدين الإسلامي حيث القواعد، والأسس الحاكمة لهذا المبدأ، فمن البديهي أن نسأل أنفسنا عن الدور الذي يفترض ممارسته من قبلنا بهذا الشأن سواء بالتعريف بعناية الإسلام بهذا الجانب، أو بابتكار الآليات، والأساليب التي تضمن المحافظة على هذه الحقوق من أن تمس، أو يتجاوز عليها سواء من الأفراد، أو الأنظمة والدول.

أعتقد، وأرجو أن أكون مخطئاً، أن دورنا لا يزال ضعيفاً سواء على مستوى المجتمعات المحلية في الأوطان الإسلامية، أو على مستوى العالم ذلك أن إسهام العالم الإسلامي في صياغة ميثاق حقوق الإنسان العالمي، أو في آليات الحد من الممارسات المخالفة لمبادئ حقوق الإنسان والتي نسمع عنها بين الفنية والأخرى في هذه الزاوية أو تلك من زوايا العالم الإسلامي. ترى كيف يكون دورنا في هذا المجال أكبر، وبما يتناسب مع حجمنا المفترض وليس الواقعي؟.

التربية تمثل إحدى القنوات الأساسية لزرع، وخلق ثقافة، ولبنات تفكير في هذا المجال إضافة إلى إحداث الممارسات، والسلوكيات القائمة على ثقافة حقوق الإنسان، فالفرد الذي يعلم ما له وما عليه، ويعرف حقوق الآخرين، وما عليهم من دون شك سيسعى للمحافظة على هذه الحقوق، واحترامها خاصة إذا أصبحت هذه الحقوق جزءاً من تفكيره، ومشاعره،

ووجدانياته. وإذا كانت التربية، سواء كانت منزلية، أو رسمية من خلال المدرسة، والجامعة، والمعهد تمثل المصدر الأساسي فإن وسائل الإعلام بجميع أنواعها تعتبر رافداً أساسياً لهذا المجال من حيث بث الوعي، ونقد الواقع، وطرح ما يجب أن يكون عليه الوضع.

ما من شك أن حقوق الإنسان تواجه تحديات جمة أولها جهل الناس بهذا المبدأ من الأساس، ومن ثم جهلهم بحقوقهم، وواجباتهم، فالحقوق، والواجبات جناحان متكاملان، فمن يرغب في أن يحترم لابد له من احترام الآخرين، وحقوقهم، والمحافظة عليها وإلا ساد مفهوم الغاب، وضاعت الحقوق، وضاع معها مبدأ حقوق الإنسان، كما أن من التحديات هو حالة الانفصام التي يعيشها الأفراد، والمجتمعات بين المبادئ، والممارسات، ذلك أن هذه الحالة تمثل أحد أهم أسباب ضياع حقوق الإنسان، إذ قد توجد المبادئ، والمفاهيم نظرياً، لكن وجودها على أرض الواقع منعدم، وهذا ما يفسر لنا تصرفات كثير من الناس، أو الدول سواء في العالم الإسلامي الذي يعتدى فيه على حقوق الإنسان بشكل صارخ، أو في العالم الغربي الذي يكيل بمكيالين مكيال الإنسان الغربي، وآخر لغير الغربي، كما أنه يكيف حقوق الإنسان لمصلحته فالدول التي لا تتماهى مع سياساته، ومع مصالحه يسلط عليها الضوء في هذا الشأن بينما دول أخرى مكنته من مواردها، ووقفت معه في ظلمه، وعدوانه يغض الطرف عنها.

إن تجاوز إشكالية الاعتداء على حقوق الإنسان تتطلب معايير واضحة، ومحددة يتم الاتفاق عليها بعد الاتفاق على مبادئ حقوق الإنسان دونما فرض من جهة قوية ذات قوة عسكرية، وسياسية، كما يحدث في عالم اليوم، ودونما شعور بالفوقية، ومثل هذه المعايير إن وجدت ستكفل رصد التطور الذي يحدث بشأن حقوق الإنسان، وتكشف المخالفات سواء من الأفراد، أو الدول، أو الحكومات.

حقوق الإنسان خارج المملكة

وفد من مفوضية حقوق الإنسان يزور الإمارات

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 18 شوال 1430هـ - 7 اكتوبر 2009م - العدد 15080
http://www.alriyadh.com/2009/10/07/article464474.html

- مكتب الرياض:

أكدت الدكتورة أمل عبدالله القبيسي عضوة المجلس الوطني الاتحادي ان دولة الامارات العربية المتحدة تنتهج سياسة واضحة وعادلة في التعامل مع كافة الجنسيات التي تقيم على أرضها وتسعى جاهدة لتوفير أفضل سبل الراحة والأمان والاستقرار للجميع خصوصاً وأن احترام الأديان وحرية التفكير من ضمن أولوياتها .

جاء ذلك خلال استقبالها للسيد جيتو موغاي المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة والتمييز العنصري بالمفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة وذلك بمقر المجلس الوطني الاتحادي بأبوظبي .

وأعرب السيد جيتو موغاي عن إعجابه بالنهضة الشاملة التي تشهدها دولة الامارت في مختلف المجالات بفضل الرعاية التي توليها القيادة السياسية وتفاعل الجميع مع هذه الطفرة الحضارية من مواطنين ومقيمين مشيداً بالدور الذي تلعبه المرأة في مختلف القطاعات وبمستوى التعليم الذي وصلت إليه .

كما أشاد بالدور المتميز والهام الذي تلعبه دولة الإمارات العربية المتحدة في المنطقة على الصعيد السياسي والاقتصادي ولأوضاعها الآمنة فقد استقطبت الكثير من الأجانب للعمل ونظراً لدورها الفاعل ومبادراتها والتزامها في مجال حقوق الإنسان فإن المجتمع الدولي يحترم ويقدر جهودها ويتطلع إلى المزيد في هذا المجال.

احتفال باليوم العالمي للإسكان

المصدر:جريدة الخليج الإماراتية الأربعاء ،2009/10/07
http://www.alkhaleej.ae/portal/2744ec03-8529-4d2a-bfad-c738d899a035.aspx

دبي "الخليج :"

أكد سامي قرقاش المدير التنفيذي لمؤسسة محمد بن راشد للإسكان، أن دولة الإمارات العربية المتحدة بحكومتها الرشيده رعاها الله، أولت مسألة إسكان المواطنين الإماراتيين أهمية كبيرة، ووضعتها في أعلى سلم أولوياتها.

وقال في كلمة له خلال الاحتفال الذي نظمته مؤسسة محمد بن راشد للإسكان بالتعاون مع عدد من الدوائر والمؤسسات في دبي بمناسبة اليوم العالمي للإسكان، إن تجربة الإسكان الحكومي في دولة الإمارات من التجارب المتميزة التي تتطلع إليها معظم دول العالم.

النظام الآلي الجديد سيقضي على التزوير

العفاسي لـ القبس: هيئة مستقلة لجلب العمالة للقضاء على تجارة الإقامات

المصدر: جريدة القبس الكويتية الاربعاء 07 اكتوبر 2009 ،18 شوال 1430 ، العدد 13060
http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=538748&date=07102009

أكد وزير الشؤون الاجتماعية والعمل د. محمد العفاسي أن قرار تحويل العامل من دون شرط موافقة الكفيل ساهم في تضييق الخناق على تجار الاقامات، مشيراً الى أن هناك من يريد استعباد البشر بإلزام العمالة على دفع الأموال عند تجديد اقاماتهم، فضلاً عن المبالغ التي يأخذونها من العمالة عند استخراج تصاريح العمل لهم.

وقال العفاسي لـ «القبس» ان الحكومة ممثلة في وزارة الشؤون ترفض هذا الأمر الذي يخالف القوانين وينتهك حقوق الانسان، مشيراً الى أن هناك اقتراحا من الوزارة في قانون العمل الجديد أن يتم الغاء نظام الكفيل وان تنشأ هيئة أو مؤسسة غير ربحية تتبع الحكومة ممثلة في وزارة الشؤون لجلب العمالة من الخارج لأصحاب الأعمال سواء لشركاتهم أو العقود الحكومية.

وذكر أن هذه الهيئة أو المؤسسة ستقدر احتياجات الشركات والعقود الحكومية، كما أنها ستعلن عبر سفاراتنا بالخارج عن التخصصات المطلوبة لها.

وعن التوجه لفصل قطاع العمل عن وزارة الشؤون، قال ان قطاع العمل كبير وحساس وهناك اقتراح قيد الدراسة بشأن تحويله الى هيئة مستقلة.

وتطرق العفاسي في حديثه الى النظام الآلي الجديد، قائلاً ان هذا النظام سيقضي على أي عمليات تزوير تحدث، خاصة أنه يصعب اختراقه ولا يسمح لأي موظف بفتحه والتلاعب بملفات أصحاب الأعمال أو تقدير الاحتياج، مشيراً الى أنه تم الطلب من أصحاب الأعمال تحديث بياناتهم، ومن لا يقم بذلك فسيتم اغلاق ملفه.

ولفت الى أن الربط الآلي بين وزارة الشؤون والجهات المختصة الأخرى سيكون قريباً.

وأعلن العفاسي عن استحداث ادارة مركزية لتقدير الاحتياج، مؤكداً أن الادارة هي من ستحدد اذا كانت هذه الشركة تحتاج الى العدد الفعلي من التخصصات المطلوبة.

وأكد أن وزارة الشؤون تضع نصب أعينها قضية العمالة الوافدة وتعمل على استرجاع حقوقها والتصدي لتجار الاقامات.

لا تنسيق

أكد مصدر مسؤول ان عدم التنسيق المشترك بين الأجهزة المختصة في وزارات الدولة المعنية بشؤون العمالة والرخص التجارية ساهم في تفاقم المشكلة، لأن لكل جهة رأيا يتنافى مع الجهة الأخرى وكأنها تسجيل مواقف او ابراز دور كل منها على حساب الأخرى.

حلان لم ينفعا

قال مصدر مسؤول في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ان هناك مَن اقترح حلَّين لقضية تجارة الإقامات منذ سنوات وقبل تفاقم المشكلة، يتمثلان في إنشاء نظام آلي متكامل يمنع أي عمليات تزوير ويتصدى لأي تلاعب في تقدير الاحتياج أو استصدار أذونات وتصاريح العمل، فضلا عن تفعيل دور مباحث الهجرة في ضبط العمالة الهامشية والمخالفة للقانون.

وأضاف: «لم يتم الأخذ بهما إلا بعد ان تفاعلت القضية وأصبحت اشبه بكرة الثلج، لأننا اعتدنا في الأجهزة الحكومية على أن المشكلة لن تعالج إلا بعد تفاقمها وتحويلها إلى أزمة ومشكلة يصعب علاجها إلا بعد البحث والدراسة لسنوات».

قانون لرعاية الأطفال مجهولي النسب

المصدر: جريدة الخليج الأربعاء، 2009/10/07
http://www.alkhaleej.ae/portal/259c3f26-e946-431d-9676-8b3d36b98460.aspx

أبوظبي - "الخليج":
انتهت اللجنة الفنية للتشريعات في اجتماع عقدته أمس برئاسة د. علي إبراهيم الحوسني مدير عام وزارة العدل بالوكالة وحضور ممثلين عن وزارة الشؤون الاجتماعية من مناقشة مشروع قانون اتحادي بشأن رعاية الأطفال مجهولي النسب. وسيتم رفع المشروع إلى اللجنة الوزارية للتشريعات في اجتماعها المقبل.

في مسودة قرار يسعى لإقراره

قطاع العمل للوزير: تضييق الخناق على تجار الإقامات وضبط آلية استقدام العمالة

المصدر: جريدة القبس الكويتية الاربعاء 07 اكتوبر 2009 ،18 شوال 1430 ، العدد 13060
http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=538749&date=07102009

دعا قطاع العمل في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الى تعديل المادة 11 من القرار الوزاري رقم 1994/106 حول الآلية المتبعة في استقدام واستخدام العمالة الوافدة في القطاع الأهلي.وأرجع قطاع العمل في مذكرة رفعها الى الوزير د. محمد العفاسي أسباب ذلك الى تقنين عملية استقدام العمالة للحد من ظاهرة تجارة الاقامات وضبط سوق العمل والسعي نحو وجود شركات تعمل بالشكل الصحيح وتدفع نحو استقرار العمالة وتحفظ حقوقهم وتساهم في انتعاش الحركة الاقتصادية بما يتلاءم مع تطلعات الدولة الرامية الى محاربة تجارة الاقامات والقضاء على العمالة الهامشية التي قد تؤثر في النواحي السكانية والأمنية والثقافية.وأوضح القطاع أن القرار الذي يسعى الى اقراره ينص على الحظر على أصحاب الأعمال استخدام عمال غير كويتيين (وافدين) ما لم يكونوا حاصلين على اذن عمل من ادارة العمل المختصة أو ما لم يكونوا مسجلين في الادارة ذاتها للعمل لديهم لمنع الاستقدام من خارج البلاد ويعمد الى عدم تسليمهم لديه أو يثبت عدم حاجته الفعلية اليهم أو يسمح لهم بالعمل لدى رب عمل آخر.واشترط القرار المزمع تطبيقه استيفاء نسبة العمالة الوطنية المقررة بموجب أحكام قانون دعم العمالة الوطنية رقم 2009/19 والقرارات المنفذة اليه يسمح من خلاله لصاحب العمل استقدام العمالة لمنشأته بحيث لن يكون باستطاعته الاستفادة من المزايا الممنوحة لأي صاحب عمل يرغب بجلب عمالة لديه.وأكدت المذكرة أن ذلك يضبط آلية استقدام العمالة ومن شأنه أن يقضي على ظاهرة التحايل على النظم واللوائح، في حين يكون باستطاعة الوزارة أن تكشف عدد أصحاب الأعمال الذين لم يستوفوا نسب العمالة في القطاع الأهلي والمحددة بقرار دعم العمالة الوطنية والقرارات المنبثقة عنه، مشيرة إلى ان القطاع سيقوم من حين إلى آخر بتقديم الاقتراحات الرامية إلى ضبط سوق العمل وفق قراءته للتطورات في القطاع الأهلي.

عقوبات وجزاءات

وفي ما يخص العقوبات والجزاءات أوضحت مسودة القرار الواردة في المذكرة انه في حال مخالفة الفقرة « 1،2» فضلا عن العقوبات المنصوص عليها في المادة 97 مكرر من القانون رقم 1964/38في شأن العمل بالقطاع الأهلي، فإنه يلغى إذن العمل الصادر للعامل ويتم على الفور اعادته إلى بلده المستقدم منه، وعلى نفقة صاحب العمل الذين ضبطوا يعملون لدى صاحب عمل آخر غير مستقدمين ومستخدمين لديه مع منع اضافة عمال او زيادة العدد ورفع تقدير الاحتياج لكل منهما لمدة لا تقل عن ستة اشهر مع مراعاة حكم المادة 21 من هذا القرار.أما في حال مخالفة احكام الفقرة 3 والعقوبات المنصوص عليها، فإن الاجراء سيكون وقف ملف صاحب العمل المخالف لحين تلافي المخالفة مع كتابة تعهد بعدم تكرارها، إذ تضطر الإدارة المختصة بإغلاق الملف بشكل نهائي وإخطار الجهات الأخرى في الوزارات المختصة باتخاذ ما يتبع ذلك من اجراء لديهم بعد قيام الشؤون بوقف الملف مؤقتا او بشكل نهائي.الجديد في القرار الذي اقترحه قطاع العمل هو وقف ومنع اي زيادة عمالة لمن خالف آلية الاستقدام دون حاجة فعلية، ومن قام بتشغيل عمالة في منشأته وهي ليست على كفالته، بالإضافة إلى تغليظ العقوبة المتمثلة بالوقف التام للملف المخالف ومخاطبة الجهات الحكومية الأخرى، حيث كان الأمر في السابق مقتصرا على الوقف الجزئي لحين تلافي المخالفة ومخاطبة وزارة التجارة فقط، غير ان المقترح ينص على وقف جزئي لحين تلافي المخالفة وكلي ان استمر الكفيل في المخالفة وعدم الاكتفاء بمخاطبة التجارة، بل السعي لتعميم الأمر على كل وزارات الدولة ذات الصلة.

لجنة برلمانية كويتية ترفض "لتجنيس" وتقر منح "البدون " حقوقا

المصدر: جريدة الخليج الأربعاء، 2009/10/07
http://www.alkhaleej.ae/portal/91d84d29-4245-4320-977e-da62c95dc0aa.aspx

الكويت الحسيني البجلاتي: رفضت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية في مجلس الأمة (البرلمان) الكويتي اقتراحات بتجنيس غير محددي الجنسية، باعتبارها قضايا سيادية وأقرت 8 اقتراحات لمنح ''البدون'' حقوقهم الاجتماعية والمدنية.
وقال رئيس اللجنة النائب حسين الحريتي عقب اجتماع اللجنة أمس، إنها ناقشت اقتراحات بتعديل نظام القضاء، مشيراً إلى أنها وافقت بالإجماع بعد الاطلاع على رأي الحكومة حولها.
ولفت الحريتي إلى أن ابرز التعديلات هي جعل السلطة القضائية مستقلة مالياً وإدارياً وان تكون لها أمانة عامة ومساعدو أمين عام للشؤون الإدارية المالية. وأعلن أنه تم رفع سن انهاء الخدمة للقضاة الكويتيين وغير الكويتيين من 70 إلى 75 عاماً.
وبين أن اللجنة نظرت ثلاثة اقتراحات بشأن إعادة تشكيل الممثلة الدستورية ولكن الحكومة طلبت التأجيل للدراسة في الأخذ الرأي بشأنها من مجلس القضاء الأعلى. ودرست 8 اقتراحات بشأن حقوق البدون المدنية والاجتماعية ووافقت عليها جميعا، فيما تحفظت على منح البدون جواز سفر، نظرا لأنه أمر سيادي يخضع تقديره للحكومة، وقال إن قانون تنظيم القضاء سيرسل إلى المجلس فيما سنرسل القوانين المتعلقة بالبدون إلى الجهات المختصة. وأكد أن اللجنة رفضت بالإجماع جميع الاقتراحات المتعلقة بتجنيس غير محددي الجنسية باعتباره من الأمور السيادية.

مسؤول قطري: لن نكون ملكيين أكثر من الملك

المصدر: جريدة الخليج الأربعاء، 2009/10/07
http://www.alkhaleej.ae/portal/0fdf3e30-5aa4-4978-af34-f4df1edbc962.aspx

أكد مدير مكتب حقوق الإنسان في وزارة الخارجية القطرية الشيخ خالد بن جاسم آل ثاني ''أن الطرف الفلسطيني هو الذي طلب تأجيل التصويت على التقرير'' وصرح لقناة الجزيرة أن الجانب الفلسطيني ''فوت بذلك فرصة قد لا تتكرر''. ونفى أن تكون الدول العربية والإسلامية في مجلس حقوق الإنسان مسؤولة عن هذا التأجيل. وقال إن مندوب فلسطين في مجلس حقوق الإنسان في جنيف طلب تأجيل النظر في التقرير خلال اجتماع مندوبي المجلس. وأضاف ''لن نكون ملكيين اكثر من الملك، والفلسطينيون اقروا هذا الطلب برغبة منهم وقد تم ذلك بناء على رغبة مندوب فلسطين وليس باستطاعة الدول الأعضاء في المجلس أن تتخذ الإجراءات منفردة او بعيدا عن رغبة حكومة السلطة أو مندوب فلسطين''. وأكد الشيخ خالد أنه ''كان هناك العديد من الدول التي كانت داعمة.. كان بالإمكان إقرار هذا التقرير واعتقد انه تم تفويت فرصة سانحة وربما لن تعود''. (أ.ف.ب)

تساءل عن حماية العمالة المنزلية ومأوى استضافتها

وفد حكومي إندونيسي بحث أوضاع عمالته مع "حقوق الإنسان"

المصدر: جريدة القبس الثلاثاء 6 اكتوبر 2009، 17 شوال 1430، العدد 13050
http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=538329&searchText=حقوق%20الإنسان&date=07102009

عقد رئيس واعضاء الهيئة الادارية للجمعية الكويتية لحقوق الانسان لقاء مع وفد حكومي من اندونيسيا امس الأول من اجل تعزيز الحوار وتبادل المعلومات حول العمالة الوافدة في الكويت. ويتكون الوفد الاندونيسي من 14 عضوا يمثلون العديد من الوزارات والمؤسسات. وقد اثار الحاضرون قضايا عديدة تتعلق بأوضاع العمالة الوافدة في الكويت وحقوقها ودرجة الحماية القانونية المتوافرة لفئات هذه العمالة. كما اثيرت مسائل التجاوزات على حقوق العمالة وكيفية تعامل الجمعية الكويتية لحقوق الانسان ومؤسسات المجتمع المدني بشأنها. وقد أكد ممثلو الجمعية الكويتية لحقوق الانسان اهمية تطوير القوانين والانظمة الحاكمة في البلاد، ومن اهمها قانون العمل في القطاع الأهلي لتوفير الحماية القانونية الاساسية والضرورية لجميع اطياف العمالة الوافدة.

كذلك جرى التأكيد على ان الجمعية الكويتية لحقوق الانسان تعمل من اجل الالتقاء بأعضاء اللجان المختصة في مجلس الأمة لتقديم مقترحات من اجل التأكيد على توفير ضمانات للعمالة المنزلية في الكويت في مشروع قانون العمل في القطاع الاهلي، المنتظر اقراره في دور الانعقاد القادم، الذي سيبدأ في نهاية شهر اكتوبر الجاري.

من جانب آخر، تساءل الضيوف الاندونيسيون بشأن مسألة حماية العمالة المنزلية من تجاوزات ارباب العمل وما اذا كان هناك مأوى لاستضافة من يهرب من المنازل، وقد افاد ممثلو الجمعية الكويتية لحقوق الانسان ان وزارتي الشؤون الاجتماعية والعمل والداخلية قد وفرتا مبنى في منطقة خيطان، لاستضافة هؤلاء العاملين، وهو مبنى تتوافر فيه خدمات متكاملة (إعاشية وصحية)، وقد سبق لاعضاء في الهيئة الادارية للجمعية الكويتية لحقوق الانسان القيام بزيارة المبنى والتأكد من صلاحيته للايواء. كما بين ممثلو الجمعية الكويتية لحقوق الانسان بان وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل قد قررت اقامة مبنى للايواء متكامل الخدمات، وقد تم رصد مبلغ 700 الف دينار كويتي لانجازه.

وأكدت الجمعية اهمية اللقاء وضرورة تكراره، وشكر رئيس الجمعية الكويتية لحقوق الانسان ممثلي المنظمة الدولية للهجرة في الكويت على تنظيم هذا اللقاء، وأكد اهمية التعاون بين المنظمة وجمعيتنا من اجل التأكيد وتكريس حقوق العمالة الوافدة في الكويت.

مدير الإدارة القنصلية:

الكويت حريصة على العمالة وتحترم حقوق الإنسان

المصدر: جريدة القبس الكويتية الاثنين 5 أكتوبر 2009 ، الموافق 16 شوال 1430 هـ
http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=538329&searchText=حقوق%20الإنسان&date=07102009

كونا - أكد مدير الادارة القنصلية في وزارة الخارجية السفير حمود يوسف الروضان أمس اهتمام الكويت برعايا الدول وبخاصة ممن يعملون في المنازل والعمالة الوافدة الاخرى من منطلق حرص الكويت على سمعتها وان ينال كل انسان حقوقه دون التمييز بسبب الجنس أو اللون أو الديانة.

وقال الروضان خلال اجتماعه مع وفد اندونيسي زائر يمثل عدة قطاعات مهتمة بشؤون العمال «ان الكويت تعتبر من الدول المميزة بمنح العامل كل حقوقه، اضافة إلى أنها توليه اهمية خاصة وتوفر له كل الامكانات احتراما لإنسانيته وآدميته دون أي نوع من أنواع التمييز».

وأضاف ان الكويت تعتبر رائدة ولديها خبرة كبيرة في مجال التعامل مع العمالة بمختلف أنواعها، حيث انها تعد من الدول المستقطبة للعمالة من دول كثيرة اضافة الى ان هناك عددا كبيرا من رعايا نحو 100 دولة يعيشون ويعملون في الكويت بمجالات مختلفة.

واكد استعداد الكويت لتلبية جميع احتياجات الوفد وتقديم المساعدة ومد يد العون وذلك في اطار الاتفاقيات والتعاون بين البلدين ضمن مهمة استقدام العمالة الاندونيسية سواء في القطاعين الخاص أو العام بالدولة.

منظمة هيومن رايتس ووتش:

الحرب في دارفور لم تنته

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء 18 شوال 1430 العدد13523
http://www.al-jazirah.com/357154/du24.htm

الخرطوم - (ا ف ب):

حذرت منظمة هيومن رايتس ووتش أمس الثلاثاء من (أن الحرب في دارفور لم تنته) مناقضة تصريحات أدلى بها مؤخراً مسؤولون في بعثة السلام إلى تلك المنطقة غرب السودان التي تشهد حربا أهلية. وأعلنت منظمة الدفاع عن حقوق الإنسان أن (المواجهات الأخيرة بين القوات المسلحة السودانية بقيادة الحزب الحاكم (في الخرطوم) والمتمردين والقصف العشوائي في دارفور، دليل على أن الحرب لم تنته). وكان قائد العمليات العسكرية في قوة الأمم المتحدة والاتحاد الافريقي في دارفور مارتن لوثر اغواي أعلن في نهاية اب/أغسطس أن مرحلة الحرب قد انتهت في نزاع دارفور الذي خلف 300 ألف قتيل حسب تقديرات الأمم المتحدة وعشرة آلاف حسب الخرطوم، وأدى إلى نزوح 2.7 مليون شخص. لكن معارك اندلعت في ايلول/سبتمبر بين متمردي حركة تحرير السودان التي يقودها عبد الواحد نور والجيش السوداني في منطقة كورما بشمال دارفور. وأكدت المنظمة أن قصفاً جوياً طال في ايار/مايو منطقة أم برو وأصاب آبار مياه شرب ومدنيين. ووقعت مواجهات بين الجيش ومتمردي حركة العدل والمساواة في ايار/مايو في أم برو قرب الحدود مع تشاد. وحثت هيومن رايتس ووتش السلطات السودانية على المبادرة بإصلاحات لضمان احترام الحقوق الأساسية مع اقتراب انتخابات نيسان/ابريل 2010 ووضع حد (للاعتقالات التعسفية) التي تمارسها أجهزة الاستخبارات بحق الناشطين. وأكدت جورجيت غانيون مديرة فرع المنظمة لإفريقيا أن (السودان أمام مفترق طرق. وبإمكانه احترام التزاماته أو ترك الوضع يتدهور أكثر مع الممارسات القمعية).